الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

أكاديميــــة الدراســـات العليـــا

مــدرسة الدراسات الإستراتيجية و الدولية

قســـم العلـــوم السياسيـــة

السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي و التوجه الأفريقي

(1969 - 2005 ف)

دراسة لاستكمال متطلبات درجة الإجازة العاليــة (الماجستير)

في العلوم السياسية

إعداد الطالب :

مصطفى أحمد سالم البليعزي .

إشراف:

الأستاذ الدكتور منصور فرج الشكري .

العــام الدراســي : 2009ف

قرار لجنة المناقشة للطالب

مصطفى احمد سالم البليعزى

للحصول على درجة الإجازة العالية في العلوم السياسية

قامت اللجنة المشكلة بقرار الأخ الأمين المساعد للشؤون العلمية رقم(183) الصادر بتاريخ 2009/04/7 ف بمناقشة الرسالة المقدمة من الطالب مصطفى احمد البليعزى لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم السياسية وعنوانها:

(السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربى والتوجه الافريقي)

وبعد مناقشة الرسالة علنياً على تمام الساعة العاشرة صباحاً يوم السبت الموافق 2009/05/2 ف بقاعة المناقشات بالأكاديمية وتقويم مستوى الرسالة العلمي والمنهج الذي اتبعه الطالب في بحثه قررت اللجنة ما يلي:

قبول الرسالة ومنح الطالب مصطفى احمد البليعزى درجة الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم السياسية .

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيع	التاريخ
1.الدكتور منصور فرج الشكرى	[توقيع]	2009/6/16
2.الدكتور زايد عبدالله مصباح	[توقيع]	2009/6/16
3.الدكتور ليث الزبيدى	[توقيع]	2009/6/15

يعتمد

د. عبدالله احمد المحمودى	د. نصر صالح محمد
أمين مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية	الأمين المساعد للشؤون العلمية بالأكاديمية
التوقيع: [توقيع]	[توقيع]
التاريخ: 09.6.21	909/6/23

المحتـــويـــات

حسن يوسف اللويشي

بسم الله الرحمن الرحيم

((لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا ءَاتَكُمْ فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ إلى اللهِ مَرجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُم فِيهِ تَختَلِفُونَ))

...... المائدة (48)

الإهـــــداء

أهـــدي هـــذا الجهـــد المتواضع إلـــــى :

- والدي ووالدتي اللذين تعبا كثيراً من أجل وصولي إلى هذه المرحلة .
- إخوتي وأخواتي دعائم حياتي وسندي الدائم بعد الله .
- أصدقائــــــــــي .... رفقتي الحسنة في هذه الدنيا .
- كـــل مـــن علمنـــي حرفاً وساعدني في هذا العمل .

كلمة شُكر و تقدير

الشكــر أولاً وأخيراً لله عزّ وجلّ ،ولكل ذي فضل و مروءة أسهم في إخراج هذه الدراسة إلى الوجود ، فلم أكن وحدي طيلة فترة إنجاز هذا العمل بل وجدت المعونة والمساعدة و النُصح من بعض الأخيار والمخلصين الذين لم يبخلوا بما أتاهم الله من فضله وقد كان على رأسهم الدكتور: منصــور فـــرج الشكـــري الذي أعطى من جهده ووقته لإخراج هذه الدراسة في صورتها النهائية وإيصالها إلى هدفها المرجو منها ، فقد امتاز بأسلوبه السمح ورحابة صدره طيلة فترة إشرافه على هذا العمل ، كمــا أتقـــدم بالشكر والتقدير إلى الإخوة في المراكز الثقافية والمكتبات الجامعية التي وجدت فيها الكتب المفيد والمكان المريح وأخص بالذكر منها مشرفي مكتبة أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس وبالأخص المشرفين على صالة الدوريات و الرسائل الجامعية ،ومكتبة كلية الآداب والعلوم بصبراته والمركز الثقافي بصبراته ومركز دراسات و أبحاث الكتاب الأخضر بطرابلس ،ولا يفوتنـــي أن أتقدم بالشكر إلى بعض الأساتذة الأخيار الذين كان لنصحهم الدائم على إتمام هذه الدراسة وملاحظاتهم القيمة دور كبير في إنجاز هذا العمل وهم: الدكتور عبد النبي الصويعي والدكتور المهدي الجديدي، الدكتور الطاهر النفاتي الدكتور عمر زايد كريديغ والأستاذ مسعود عيسى عبد الحميد والأستاذ علي محمد سعد كرير، ويصل شكري وتقديري إلى الأختين :سناء الفتحلي و إبتسام الخافي اللتين قامتا بطباعة هذا العمـل ،وأخيــراً أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم بالكثير أو القليل من أجل ميلاد هذه الدراسة ولو بالكلمة الطيبة و الدعاء الصادق لي بالتوفيق ، جزأهم الله تعالى عني كل خير ووفق الله كل طالب علم وذلل أمامه الصعاب وفتح أمامه الأبواب .

مُقدمة

وجد المهتمون بشؤون السياسة الدولية أن التطورات في أحداث السياسة الدولية إبتداء من الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر أصبحت تحدث بصورة سريعة وبالتالي فإن أصول و فنون الدبلوماسية التقليدية أصبحت غير كافية لإدارة العلاقات الخارجية للدول ، وبمرور الزمن تطورت فنون التعامل الخارجي بين الدول وأصبح التغير و التحول في السياسات سمة غالبة على أغلب الدول وذلك بزيادة اعتماد الدولة على سياستها الخارجية في تحقيق أغلب مصالحها فالمجتمع الدولي أصبح قرية صغيرة تتأثر أجزاؤها ببعضها ، فما يحدث في أقصى شرق العالم يؤثر على غربه وما يحدث في شماله يؤثر على جنوبه ، وهذا يجعل السياسة الخارجية للدولة دائمة الاستعداد لتتلاءم و المعطيات الجديدة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة أثره الكبير والبالغ على السياسة الخارجية للدول جميعها فإما أن تنضم الدول للولايات المتحدة في مشروعها الذي سمته محاربة الإرهاب أو تبقى بعيدة عن ذلك فتصنف دولة داعمة للإرهاب مما يجعلها تواجه عداء المجتمع الدولي الذي أصبحت أغلب دوله مسايرة لسياسات القطب الواحد ، ولو لم تكن هناك قناعة بذلك ، والسياسة الخارجية الليبية التي آلت على نفسها السير في ركب المسيرة العربية منذ أن أصبحت ليبيا دولة لها كيانها السياسي المستقل هي الأخرى أدركت أن التغير في السياسة أصبح ضرورة لابد منها لتبقى صامدة بين دول المجتمع الدولي ، وكان لجملة من الأسباب أبرزها قضية لوكربي الأثر البالغ في هذا التغير ، حيث جعلت ليبيا تدرك مدى اهتمام العرب بها من جانب ومدى ما للعرب من نفوذ وقوة من جانب أخر ، فهذه المحنة التي تعرضت لها ليبيا على مدى ما يزيد عن عشر سنوات جعلتها تعيد تنسيق سياستها الخارجية بعد أن خاب أملها في أشقائها العرب الذين ضلت تدعوهم للوقوف إلى جانبها كالتزام قومي عليهم و كالتزام سياسي تنفيذاً للاتفاقيات العربية كاتفاقيات الدفاع المشترك وما تضمنته الاتحادات التي قامت بها ليبيا مع بعض أشقائها العرب إلا أن المصلحة الوطنية كان لها التأثير الأكبر على سياسة الدول العربية التي كان أهم مساراتها الابتعاد عن ربط أي علاقات مع ليبيا تجعلها في محل ريبة و شك من الغرب .

هذه المواقف التي إنبثقت من محنة لوكربي وعدم تجاوب الدول العربية مع السياسة الخارجية الليبية جعلت ليبيا تكون على يقين بأن الدول العربية لا أمل من وقوفها إلى جانبها لتدعمها لإيجاد حل يخرجها من ذلك الإطار مما جعلها تتوجه للدول الأفريقية التي وجدت السياسة الخارجية الليبية فيها خير مُـعين على ما تواجهه من مؤامرات ومكائد لأجل ثنيها عن سياستها المحاربة للاستعمار والامبريالية ، ولأجل تحجيم دورها المحرض للتمسك بالحقوق و الحرية للشعوب الضعيفة ، فكان لتنادي الدول الأفريقية لحضور المؤتمرات و الندوات التي تعقد بالجماهيرية دور بارز ومهم في جعل هذه الدول توافق على كسر الحصار الذي فرض على ليبيا ، وكان لكسر الحصار الأثر الأكبر في جعل الدول الغربية تعيد

صياغة سياستها تجاه ليبيا ، مما جعل مواقفها المتشددة تلين وتقبل بالمقترحات التي عرضت عليها من الدول التي سعت لإخراج ليبيا من عزلتها ومن الحصار المفروض عليها .

وهذا الأمر كان له تأثيره الإيجابي على الشعب العربي الليبي وقيادته التي أدركت أن العلاقات مع الأفارقة ربما تكون أفضل من انتظار القادة العرب للوقوف مع ليبيا في مواجهة الدول الغربية ، فاتجهت بكامل علاقاتها نحو القارة الأفريقية خاصة وأنها ترتبط بها بروابط عديدة من أهمها الروابط الجغرافية ، ومنها أن ليبيا ساهمت في استقلال العديد من دول القارة الأفريقية ، ويبدو واضحاً اقتراب ليبيا من الدول الأفريقية و ابتعادها عن الدول العربية ، خاصة وأن بعض الدول العربية تزداد تذللاً وإلتصاقاً بالغرب ، هذا التغير في السياسة الخارجية الليبية من دولة داعية وساعية بكل ما تملك إلى الوحدة العربية إلى دولة داعية إلى الوحدة الأفريقية وعاملة على أن يلتم الشمل الأفريقي في إتحاد يجعلها قادرة على مواجهة التطورات السياسية التي لم يعد للدول منفردة مواجهتها ، التي منها سياسة الأحلاف و التكتلات الاقتصادية و السياسية وختاماً بالعولمة التي لم تترك الشعوب الصغيرة تحيا في مجتمع أصبح القوي فيه يهيمن على الضعيف ويجعله تابعاً له في صورة استعمار جديد لفت انتباه الباحث و الكثير من السياسيين الذين يتابعون تغيرات السياسة الخارجية الليبية ، مما حدا بالباحث أن يقوم بدراسة لهذا الموضوع تظهر ما تبنيه تساؤلات المشكلة البحثية من إجابة وتوضيح ، فرأى الباحث أن تكون الدراسة في ثلاثة فصول قسّم كل فصل إلى ثلاثة مباحث ، يتناول الفصل الأول مفهوم السياسة الخارجية الليبية وطبيعتها و العوامل المؤثرة فيها وأهم الوسائل المستخدمة لتنفيذها بقصد التعريف بها وبأهم المتغيرات المؤثرة فيها ، ويتناول الفصل الثاني أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول العربية و الدول الأفريقية التي تمثلت في الأهداف السياسية و الأهداف الاقتصادية و الأهداف الثقافية و الأهداف الاجتماعية أما الفصل الثالث فقد تناول التحول في السياسة الخارجية الليبية وهو ركن أساسي ومهم في هذه الدراسة ، وقد تضمن ثلاثة مباحث تناول الأول أسباب التحول في السياسة الخارجية الليبية وتناول الثاني مظاهر التحول في السياسة الخارجية الليبية وتناول الثالث نتائج التحول في السياسة الخارجية الليبية ، كما تشتمل الدراسة على عدد من الملاحق المهمة التي فرضت وجودها في البحث حتى تكون مستوفية لكل الجوانب التي لها علاقة بالسياسة الخارجية الليبية في المنطقتين العربية والأفريقية .

الإطـــــار المنهجـــــي للدراســــــة

- **مبررات اختيار الموضوع** :

إن التحول في مواقف السياسات الخارجية للدول أصبحت سمة بارزة يتصف بها أغلب أعضاء المجتمع الدولي ، و السياسة الخارجية الليبية بعد قيام ثورة الفاتح أصبحت من السياسات الفعالة و المؤثرة في محيطها الإقليمي و الدولي ، و لها تحركات عديدة ، كان أبرزها انتقالها من التركيز على المنطقة العربية إلى التركيز على المنطقة الأفريقية ، وبالتالي فإن هذا التحول في السياسة الخارجية الليبية يعتبر حديث وفريد في المنطقة العربية والأفريقية ، كما أن بحث السياسة الخارجية الليبية عن تكتل إقليمي قوي في المنطقتين يكون له تأثير في النظام الدولي على غرار الإتحاد الأوروبي أكثر الاتحادات الدولية تأثير في السياسة الدولية ، جعل سياستها الخارجية من أكثر السياسات العربية تميزاً فكان تحركها بين المنطقتين العربية والأفريقية واضحاً ومنطلقاً من أهداف قطرية و قومية عديدة ، ولذلك كان اهتمام الباحثين المهتمين بالشؤون العربية و الشؤون الأفريقية بالسياسة الخارجية الليبية فتركزت أغلب الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الليبية على جانب واحد من جوانب تلك السياسة ،ولذلك رأيت أن تكون هذه الدراسة خاصة بالتوجهين العربي والأفريقي في السياسة الخارجية الليبية ، و معرفة أسباب ومظاهر و نتائج الانتقال من التركيز على الجانب العربي إلى التركيز على الجانب الأفريقي .

أهــــداف الدراســــة :

تهدف الدراسة إلى التعرف علـــى :

1. **مراحل تطور السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية و الأفريقية .**
2. **معرفة أسباب و نتائج تحول السياسة الخارجية الليبية من التركيز على الجانب العربي إلى التركيز على الجانب الأفريقي ، ومعرفة درجة التحول في السلوك السياسي الليبي الخارجي تجاه المنطقتين .**
3. **معرفة معوقات السياسة الخارجية الليبية في المنطقتين .**

إشكاليــة الدراســــة :

إن خصوصية السياسة الخارجية الليبية التي تنطلق من بعدين أحدهما رسمي وثانيهما شعبي قد جعل من الصعوبة بمكان الموازنة بينهما ففي بعض الأحيان كان يغلب الوجه الثاني على الوجه الأول ، ونتيجة لذلك فإن مفهوم السياسة الخارجية الليبية ينبع من محددات وأهداف وأساليب وإدارة لها خصوصيتها ، وما يؤكد هذه الخصوصية شعبية مفهوم السياسة الخارجية الليبية ،باعتبار أنها أوجدت شكلاً من أشكال شعبية الحركة على المستوى الخارجي بحيث أصبحت تمثل ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الليبية تتجاوز في أهميتها المصالح الظرفية وبناء عليه فإن السياسة الخارجية الليبية في إطارها العربي قد عكست المفهوم السابق بوضوح كبير لكن المتغيرات السياسية العربية والخلل الكبير الذي أصاب النظام الإقليمي

العربي جعل ليبيا تفكر في كسر الجمود و الخروج من حالة الضعف التي وصْل إليها النظام الإقليمي في القارة الأفريقية لاسيما وأن ثلثي السكان يقع في القارة الأفريقية كما أشار إليها قائد الثورة الليبية فكان على السياسة الليبية أن تواجه تحدي ضعف النظام الإقليمي العربي بتحدي أخر هو استكمال وإعادة بناء النظام الإقليمي الأفريقي الذي شكل ومنذ الاستقلال فضاء مكملاً ومتداخلاً مع الفضاء العربي والنتائج التي جنتها السياسة الخارجية الليبية تزيد من أهمية الوقوف عند إشكالية هذه الدراسة التي تتمحور في السؤال التالي :

حول ما إذا كانت السياسة الخارجية الليبية نحو أفريقيا جاءت كبديل عن التفاعل في السياسة العربية أم أنها اتخذت بعداً إستراتيجياً أخر يقوم على استمرارية الدور السياسي لليبيا المتفاعل مع القضايا العربية ويبقى السؤال المعلق :

إلى أي مدى نجحت ليبيا في فتح فضاء جديد أمام العلاقات الأفريقية وهو دور غير مسبوق سياسياً ؟

فرضية الدراسـة :

بعد قيام ثورة الفاتح وبعد ظهور النظرية العالمية الثالثة امتازت السياسة الخارجية الليبية بقوة تأثيرها في البيئة الدولية ، كما امتازت بوضوح توجهاتها مما جعلها سياسة فاعلة في المنطقتين العربية والأفريقية ، ولكن نتيجة بروز العديد من المتغيرات في السياسة العربية والأفريقية ، ازدادت السياسة الخارجية الليبية تفاعلاً مع الدول الأفريقية وانخفض تفاعلها مع الدول العربية ، وبناء على ما تقدم فإن هذه الدراسة تتأسس بناء على فرضيتين أساسيتين هما :

1- إن نهاية الحرب الباردة والانقسامات العربية أعاقت الكثير من أهداف السياسة الخارجية الليبية على الصعيد الإقليمي العربي .

2- إن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا هي مكمل لسياستها تجاه العرب وتعزيز لدور ليبيا الإقليمي في الدائرة الأفريقية و العربية .

منهـج الدراسـة :

تختلف وتتعدد مداخل ومناهج دراسة الظواهر السياسية من باحث لآخر تبعاً لطبيعة الموضوع محل البحث و التحليل ، لذلك ستعتمد هذه الدراسة على منهجين أولهما المنهج المقارن : للمقارنة بين السياسة الخارجية الليبية في المنطقتين العربية والأفريقية ، وثانيهما المنهج التحليلي : لتحليل أثر التحول في السياسة الخارجية الليبية على أهدافها الأساسية وموقعها في المجتمع الدولي وتأثير ذلك على علاقاتها بالدول العربية .

حـدود الدراسـة :

يصعب دراسة السياسة الخارجية الليبية على مدى التكوين التاريخي لليبيا ، ولذلك ستنحصر الدراسة في الفترة الممتدة منذ قيام ثورة الفاتح عام 1969ف وحتى عام 2005ف.

التعريفات الإجرائيـــة :

- تمثلت التعريفات الإجرائية في هذه الدراسة في التعريفات الأربعة التالية :

- **السياسة الخارجية** : هي الخطة التي تضم كل المعاملات السياسية الخارجية لدولة ما مع غيرها من الدول و تنظم علاقات تلك الدولة مع باقي أعضاء المجتمع الدولي.

- التوجه الأفريقي : هو المسلك أو الطريق الذي تسلكه السياسة الخارجية الليبية في تعاملها مع الدول الأفريقية ، وهو الطابع العام والخصائص الأساسية للسياسة الخارجية الليبية في أفريقيا .

- التوجه العربي : هو المسلك أو الطريق الذي تسلكه السياسة الخارجية الليبية في تعاملها مع الدول الأفريقية ، وهو الطابع العام والخصائص الأساسية للسياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية.

- السياسة الخارجية الليبية : هي جميع الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الجماهيرية العربية الليبية الموجهة إلى البيئة الخارجية .

الفصل الأول

السياســـة الخارجيـــة الليبيـــة

المبحث الأول / مفهوم السياسة الخارجية الليبية وطبيعتها

المبحث الثاني / العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية

المبحث الثالث / وسائل السياسة الخارجية الليبية

المبحث الأول

مفهـــــوم السياسة الخارجيـــة الليبية وطبيعتها

أولاً / مفهوم السياسة الخارجية الليبية :

إن تعدد المدارس الفكرية التي تناولت ظاهرة السياسة الخارجية بالدارسة والتحليل و اختلاف الزوايا التي يتم النظر منها للسياسة الخارجية ،جعل تحديد مفهوم السياسة الخارجية أمرا صعبا حيث تتداخل تعريفات السياسة الخارجية في معانيها كما جاءت في حقل العلاقات الدولية و السياسة الخارجية ، فمن الناحية التاريخية كانت السياسة الخارجية في رحاب التاريخ الدبلوماسي وعندما شب موضوع الدراسة النظرية في العلاقات الدولية حظت بنصيبها من العناية العلمية.

لم يأخذ موضوع السياسة الخارجية حتى فترة الستينات مكانة بين الدراسات السياسية العلمية المقارنة ، لأن هذه الدراسات اعتمدت حتى تلك الفترة على صلات الدول بعضها ببعض وتناولت توازن القوى بين مختلف الدول وخلافاتها العقائدية وتسوية خلافاتها بالمعاهدات ، أو في نطاق المنظمات الدولية ، فضلت حتى تلك الفترة و هي أهم وجه من وجوه العلاقات الدولية ، لا مكان لها في الدراسات العلمية [(1)].

و تعتبر مسالة تعريف السياسة الخارجية من المشكلات التي تواجه دارس هذا الفرع من علم العلاقات الدولية ، كما تعتبر مشكلة لصانع القرار المنخرط في العمل السياسي بصفة عامة ، ونتيجة لزيادة عدد الفواعل الهامة في البيئة الدولية ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وظهور تنظيمات دولية و إقليمية كثيرة ، وشركات متعددة الجنسية ، ابتكر الأكاديميون فروعاً أخرى من العلوم السياسية ، فبرزت الدراسات المتعلقة بالشؤون الخارجية للدول ، وذلك لأن الدولة هي أهم فاعل دولي في المجتمع الدولي يجب تحليل أفعاله [(2)].

وقد تعددت تعريفات السياسة الخارجية التي قدّمها المفكرون في هذا الحقل واختلفت بحسب الزوايا التي ينظر منها كل منهم لتلك الظاهرة ، فللوهلة الأولى ليس ثمّة ابسط من تحديد السياسة الخارجية أو إذا ما كنا نفضّل المصطلح القديم العلاقات الخارجية فالمصطلح يعُبّر عن تميز يتعلق على ما يبدو بالوضوح الذي يرتسم على كل خرائط العالم السياسة ،. أي يفصل الداخلي عن الخارجي ، وبذلك فهي " **ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يُعالج نقيض السياسة الداخلية مشاكل تطرح فيما وراء الحدود وعلى صعيد الحكومة فإن مسؤولية السياسة الخارجية تقع على وزارة مكونة من إدارة متميزة مهما**

(1)
- روى مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة حسن صعب (بيروت- نيويورك ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر 1966ف) ، ص 12 .

(2)
- سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، ط1(بنغازي – مركز بحوث العلوم الاقتصادية - 2006ف) ، ص3 .

اختلفت تسميتها من بلد لأخر " [1] ، حيث يؤكد الباحث و يليام والاس أن مسألة التفريق بين السياسة الخارجية والسياسة المحلية أو الداخلية أمر هام لفكرة الدولة ، وهذا الأمر يجرّنا إلى القول بأنه يمكن البدء بتعريف السياسة الخارجية بأنها عكس السياسة الداخلية، فالدولة تقوم باتخاذ مجموعة كبيرة من السياسات العامة ، فهناك السياسة السكانية ، والسياسة التعليمية والسياسة الصحية وغيرها ، وهذه السياسات موجهة إلى البيئة الداخلية للدولة وهناك السياسة الخارجية وهي التي تكون موجهة إلى البيئة الدولية ، ولكن طبيعة السياسة الخارجية تختلف عن طبيعة السياسة الداخلية ، فالسياسة الخارجية لا تتم السيطرة عليها من قبل الدولة بشكل تام مثل سيطرتها على السياسة الداخلية ، كما أن الدولة قد تضطر إلى تغيير مواقفها الخارجية بسرعة اكبر من تلك السرعة التي تغير بها سياستها الداخلية وأكثر ما يميّز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية أن العواقب والمخاطر الناتجة عن السياسة الخارجية الخاطئة تكون اشد عنفا ، فقد تفقد الدولة سيادتها أو وجودها نتيجة سياسة متهورة ، أو قرار غير مدروس بعناية [2] ، وبالتالي فإن الجانب المهم في تعريف السياسة الخارجية هو تميّزها عن السياسة الداخلية أو المحلية فلكل منها ميزاتها وإبعادها ونتائجها وآثارها على الدولة . ويستدعي موضوع التعريف بالسياسة الخارجية ، الوقوف على المصطلحات السياسية ذات العلاقة ، وذلك بغية الوصول إلى المقصود بالسياسة الخارجية بالذات ، ومن أهم تلك المصطلحات السياسة الداخلية ، والسياسة الدولية والعلاقات الدولية فالسياسة الداخلية يقصد بها تنظيم حياة المجتمع السياسي أو بعبارة أدق تلك العملية التي تعمل على تنظيم حياة الدولة في الداخل ، وعملية هذا التنظيم تتضمن في الأساس أركانا ثلاثة ، يتمثل الركن الأول في السلطة ، ويتمثل الركن الثاني في المجتمع السياسي الذي تتحدد حدوده بالدولة ، ويتمثل الركن الثالث في الفرد في المجتمع السياسي الذي تتحدّد حقوقه وواجباته وفقا للنطاق السياسي لذلك المجتمع ، والسياسة الدولية هي تلك العملية السياسية المتفاعلة التي تجري على صعيد دولي أو عالمي وهي على خلاف السياسة الداخلية التي يجري فيها التفاعل على صعيد محلي أو داخلي والسياسة الدولية بكلمة موجزة هي حصيلة تفاعل السياسات الخارجية ، أما العلاقات الدولية بمعناها العام هي تلك العملية التي تتفاعل فيها السياسات الخارجية المختلفة في بحر أو محيط كائن خارج الدول [3] .

وبالتالي فإن الدولة التي تنظم حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية وفق خطة متماسكة وناجحة ، تكون سياستها الخارجية هي الأخرى كذلك بالنظر لما هنالك من علاقة قوية بين السياسة الداخلية والخارجية .ولقد قدّم مجموعة من المفكرين العديد من التعريفات محاولة منهم للوصول إلى تعريف دقيق للسياسة الخارجية ، ومنهم سيبوري الذي يعرّف **السياسة الخارجية** أنها مجموعة الأهداف و الارتباطات التي تحاول الدولة

(1) -مرسيل مرل ، السياسة الخارجية ، ترجمة : خضر خضر ، (بدون مكان نشر ، ب.ت) ، ص3 .
(2) - سالم حسين البرناوي ، مرجع سابق ، ص5 .
(3) - فاضل زكي محمد،السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية (بغداد - مطبعة شفيق - 1975ف) ،من ص 19 إلى ص 27.

بواسطتها من خلال السلطات المحّددة بالدستور أن تتعامل مع الدول الأجنبية ، ومشكلات البيئة الدولية،باستعمال النفوذ والقوة والعنف في بعض الأحيان (1) .

وهنا سيبوري يتعلق بشدة بالوجه الواحد من السياسة الخارجية ألا وهو النفوذ والقوة والعنف ، ولا مجال عنده للوجه الأخر وهو التعاون في حين أن التعاون عنصر مهم. ويرى **والتر ليبمان** أنها **"مساعي لإيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام"** (2).

وعند **والتر ليبمان** تكون مسالة التوازن دالة علي صواب أو عدم صواب تدبير السياسة الخارجية ، أي أنـه يرى فيها بعدين لطيـف واحـد ، وهمـا الأهداف **(الالتزام)** والوسائل **(القوة)** أما عند ريتشارد سنايدر فإنها **"منهج عمل أو مجموعة من القواعد ، أو كلاهما ، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا ، أو يتوقع حدوثها في المستقبل "** (3).

ويرى **جون لوك** أنها " **القدرة على صنع الحرب أو السلم ، وإقامة العصابات أو التحالفات ، وقيادة العلاقات مع الأشخاص والجماعات الواقعة خارج المملكة**(4) ،**ويعرف مازن الرمضاني السياسة الخارجية بأنها" أنماط السلوك الخارجي الهادفة والمؤثرة ، التي تتحرك من خلالها الدولة حيال الوحدات الدولية الأخرى، منفردة ومجتمعة"** (5) .

ويرى **سالم البرناوي** أنها " **مكون معقد من الطموحات والتصورات والبرامج ، والتي يعتقد أنها تعبر عن آمال الشعوب و تطلعاتها، والتي كثيرا إما تصيغها النخب الحاكمة من اجل تعظيم دورها داخليا وخارجيا"** (6).

وعرّفها **كارول باركر** بأنها " **الرابط أو حلقة الوصل بين السياسة الداخلية للدولة و النظام الدولي ، وهي في نفس الوقت تعتبر استجابة للمتطلبات الداخلية ، ومحاولة للتأثير في سلوكيات الدول الأخرى"**(7) .

وهناك من يرى أنها السلوك السياسي الخارجي الهادف لصانع القرار وهي حلقة الدولة القومية للاتصال مع غيرها من الوحدات السياسية بقصد التأثير في الأخيرة

---

(1) - بشير صالح بشير ، السياسة الخارجية الوحدوية الليبية و إقامة الاتحاد الأفريقي(رسالة ماجستير غير منشورة)- طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا – 2002ف - ص3 .

(2) – المرجع نفسه ، ص3 .

(3) - المرجع نفسه ، ص4 .

(4) - محمد صالح عمر ، التوجه الأفريقي في السياسة الخارجية الليبية - رسالة ماجستير (غير منشورة)– طرابلس- أكاديمية الدراسات العليا 1996ف- ص 10 .

(5) - المرجع نفسه ، ص10 .

(6) – محمد صالح عمر ، مرجع سابق ، ص11 .

(7) – المرجع نفسه ، ص11 .

لصالحها ، والسياسة الخارجية لا تحقق أهدافها إلا بعد أن تكيف لصالحها الإطار الخارجي لحركتها وتفاعلها ، وذلك لأن حدودها لإحدى الدول ، تنتهي عند تفاعل السياسات الخارجية لوحدتين دوليتين أو أكثر ، لأن السياسة الخارجية تنطوي في آن واحد على نوع من الصراع والتعاون بين دولتين أو أكثر ، وذات تأثير سياسي في سلوك الأطراف المتفاعلة والنظام السياسي الدولي معا[1].

ويقدم كل من بلانو ووليام اولتون تعريفهما للسياسة الخارجية باعتبارها " **منهاج مخطط للعمل ، يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى ، بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية** "[2].

ويعرفها مرسيل مرل بأنها " **ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج ،أي الذي يعالج نقيض السياسة الداخلية ، مشاكل تطرح فيما وراء الحدود** "[3].

وعند جيمس روزناو فهي" **منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من اجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي ، بشكل يتفق و الأهداف المحددة** "[4].

و **ويلكنفيلد** يرى أن السياسة الخارجية تتكون من " **تلك الأفعال الرسمية التي تبادر بها أو تتلقاها وترد عليها لاحقا الدول ذات السيادة ، بهدف تغيير أو خلق ظروف أو مشكلة جديدة في خارج حدودها السياسية** "[5].

و يرى محمد السيد سليم أنها " **برنامج العمل العلني ، الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة ، من اجل تحقيق أهداف محدّدة في المحيط الدولي**"[6] و يرتكز المفهوم التقليدي لها على بديهة أوضحها السفير **ليون نويل** في التعريف التالي" **إن السياسة الخارجية هي فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى**"[7] ومن الملاحظ أن هناك العديد من التعريفات التي تعتبر السياسة الخارجية هي عبارة عن مواقف ثابتة وهذا لا يتلاءم مع الواقع الذي نراه متمثلاً في تغير سياسات خارجية الدول الكبرى والصغرى فلو أنها مواقف ثابتة لما استطاعت مصر أن تغير سياستها تجاه إسرائيل ، لمجرد أن غاب عن الساحة المصرية الرئيس جمال عبد الناصر عام 1970ف ولو أنها هي مواقف ثابتة تجاه البيئة الدولية ، لما غيرت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها تجاه حليفها المخلص

---

(1) - أسامة على زين العابدين ، <u>سياسة السودان الخارجية</u> ،ط1(الخرطوم - مكتبة الشريف الأكاديمية – 2005ف) ، ص1.

(2) - محمد صالح عمر ، مرجع سابق ، ص12 .

(3) - المرجع نفسه ، ص12 .

(4) - المرجع نفسه ،ص12 .

(5) - الياس ابو بكر علي ، <u>صنع السياسة الخارجية الليبية بين الطموحات و الإمكانات</u> -رسالة ماجستير (غير منشورة)-طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا – 1999ف - ص2 .

(6) - المرجع نفسه ، ص2 .

(7) - مرسيل مرل ، مرجع سابق ،ص16 .

موبوتو سيسي رئيس زائير ، بعد أن تأكدت أن لوران كابيلا زعيم الثوار على وشك اجتياح العاصمة الزائيرية [1].

وهناك من يرى أن السياسة الخارجية هي " **الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول** "[2] و التخطيط لها هو أمر ضروري بالنسبة للدول الحديثة وذلك لأنها عضو في المجتمع الدولي ، ولأن القوة السياسية في المجتمع الدولي هي قوة ليست بالمركزية ، و إنما هي موزعة بين الدول بنسب غير متكافئة ، ومع أن تخطيط السياسة الخارجية للدولة يشبه بعض أوجه تخطيط شؤون حياتها الأخرى ، إلا أن تخطيط الدولة لشؤونها الخارجية يختلف عن تخطيطها لشؤونها الداخلية ، لأن سيطرة الدولة في الداخل هي سيطرة كاملة ، بينما هي ليست كذلك بالنسبة للخارج .

ولا يبدو الاتفاق على تعريف واحد للسياسة الخارجية من خلال التعريفات السابقة فهناك من يركز على الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في المجال الخارجي ، وهذا لا يجد قبولاً في وقت ظهر فيه فاعلون جدد في الساحة الدولية ، مثل الشركات والمنظمات الحكومية والأهلية ، وهناك من يركز على الخطط التي تعد للعمل الخارجي متناسياً إن هناك بعض السياسات تنفذ دون وضع خطط لها ، و يمكن استخلاص مجموعة من العناصر من التعريفات التي تم عرضها ، والتي لا توجد خارج إطارها سياسة خارجية وهي[3]:-

1- إن السياسة الخارجية نشاط سياسي .

2- إنها تنطلق من خطط وبرامج .

3- إنها تسعى لتحقيق أهداف معينة .

4-إنها موّجهة إلى وحدات البيئة الخارجية .

5-إنها تستخدم قدرات ووسائل وأساليب.

وبعد الاطلاع على بعض الدراسات التي اهتمت بظاهرة السياسة الخارجية يبدو أنها ازدادت تعقيدا و غموضا نتيجة لكثرة الدراسات التي قدمها المفكرون وكثرة الزوايا التي نظر منها كل منهم لها فزاد ذلك من صعوبة الوصول إلى تعريف واحد و محدد لها ومن خلال الاطلاع على بعض الآراء التي قدّمها مفكرو السياسة ، ووجهات نظرهم حول مفهوم السياسة الخارجية يمكن القول : إنها " **الخطة التي يتم وضعها بعناية من قبل صانعي القرار والتي تحدد طبيعة العلاقات الخارجية لدولة أو وحدة دولية مع غيرها من الوحدات الدولية**

---

(1) - سالم البرناوي ، مرجع سابق ، ص9 .

(2) - فاضل زكي محمد ، مرجع سابق، ص23 .

(3) - محمد صالح عمر ، مرجع سابق ، ص13 .

الأخرى ، **بغية تحقيق أهداف الوحدة الدولية بوسائل مختلفة** " ، و إذا حاولنا الحديث عن تطور ظاهرة السياسة الخارجية نجد أنها بعد الحرب العالمية الثانية انتقلت من ظاهرة بسيطة إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ، وترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات ، حيث أصبحت السياسة الخارجية في مواجهة قضايا معقدة ، تتجاوز الأمن والعلاقات التجارية ، إلى التأثير في علاقة الشعب بالحكومة وهذا ما يؤكد العلاقة بين الداخل والخارج ، فمسألة انتقال العمالة والهجرة وحركة السياحة وما ينتج عنها من آثار سلبية وإيجابية ، قد تعمل على إثارة اضطرابات اقتصادية واجتماعية و حتى سياسية في البلدان المعنية ، ومخاطر عدم الاستقرار وما ينجم عنها ، دون أن تستطيع السياسة الخارجية معالجتها،والمشاكل الداخلية بين القبائل أيا كان نوعها، والتوترات الاجتماعية والإرهاب ، هي مشاكل مستوردة من الخارج ، لكن حلها يقع علي عاتق السلطات الداخلية وفي وجهة نظر **ميكافللي** ما يعبر عن الارتباط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية حيث يقول " **إن شؤون الداخل تكون مضمونة و منظمة عندما تكون شؤون الخارج كذلك**"[(1)] ولقد اتفق الباحثون على أن أهداف الدولة تجتمع في أنها تسعى لتحقيق المصلحة القومية ويؤكد ذلك **هانزمورجنثا** وعندما يقول :- إن العالم طالما بقي مقسماً إلى دول فإنه سيظل للمصلحة القومية الكلمة الأخيرة في عالم السياسة[(2)] ، ونتيجة لحدوث تطورات متسارعه في البيئة الدولية ، نتيجة لثورة المعلومات ، وتكنولوجيا الاتصالات أصبحت هناك زيادة ملحوظة في التمازج بين الشعوب والأفكار والمصالح مما يفرض تجاوز المفهوم الذي يحدد السياسة الخارجية من خلال العلاقات التي تنشا بين الدول ، فبروز وحدات دولية على قدر كبير من الأهمية ، كالمنظمات الدولية والإقليمية والشركات وحركات التحرر الوطني ، قلص دور الدولة القومية فلم تعد هي الفاعل الوحيد في العلاقات الخارجية كما كان الأمر في السابق . ويذهب أحد التقارير حول مجلس الأمن القومي الأمريكي إلى أنه خلال هذه السنوات أصبحت الحرب الباردة الواقع السائد في الحياة الدولية ، إننا نشاهد اختفاء التميز الذي كان قائما آنفا بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية وقد زالت الحدود الآن تقريبا بينهما ، ولقد تضاعفت أدوات السياسة الخارجية ، بحيث أصبحت الآن تتضمن العون الاقتصادي والمساعدة التقنية والعلمية والمبادلات الثقافية ، والمساعدات العسكرية وغيرها[(3)].

والسياسة الخارجية الليبية لم تكن على ما هي عليه اليوم فقد كانت قبل قيام الثورة سياسة تقليدية نظرا لتأثرها بعدة متغيرات وعوامل جعلتها تقتصر على المعاملات التقليدية فكانت متأثرة ببيئتها الداخلية و الإقليمية و الدولية ، إذ أن ليبيا بعد استقلالها أصبحت مكبلة بالعديد من الاتفاقيات التي فرضت وجود القواعد و القوى الأجنبية على الأراضي الليبية ، كما أن الاقتصاد الليبي كان متدهورا نتيجة هيمنة القوى الخارجية على اغلب

---

(1) – محمد صالح عمر ، مرجع سابق ، ص17 .
(2) – المرجع نفسه ، ص17 .
(3) – المرجع نفسه ، ص17 .

موارد البلاد وكل ذلك كان له تأثير سلبي على السياسة الخارجية الليبية قبل عام 1969ف[1] ومفهوم السياسة الخارجية الليبية يعتبر ثابتا من الناحية النظرية ، أما من الناحية العملية فقد انتقلت من سياسة تقليدية مكبلة بالمؤثرات الداخلية والخارجية فترة ما قبل ثورة الفاتح إلى سياسة قوية متحررة ذات فاعلية وتأثير في محيطها الخارجي بعد قيام الثورة ، كما امتازت بشعبية الحركة ، بالإضافة إلى صورتها الرسمية وهي بالتالي ليست امتداداً للسياسة الخارجية قبل عام 1969ف ، كما أنها ذات طبيعة غير تقليدية بالمقارنة مع سواها من الدول ذات الأهداف المتماثلة .وباعتبار أن ليبيا دولة كغيرها من الدول والوحدات الدولية الأخرى في المجتمع الدولي ، تخضع لما تخضع له بقية الدول والوحدات الدولية من قوانين وأنظمة دولية ، وتتمتع بالمزايا التي يتمتع بها أعضاء المجتمع الدولي ، وتدير علاقاتها الخارجية في إطار عام و سياق يماثل السياق الذي تدار به سياسات الوحدات الدولية الأخرى فإن ما ورد من محاولات لتعريف السياسة الخارجية وتحديد مفهوم دقيق لها ، ينطبق على مفهوم السياسة الخارجية الليبية . وإذا ترجمنا التعريفات النظرية في علاقتها بإعداد السياسة الخارجية الليبية ، يمكن القول :- إن السياسة الخارجية الليبية ليست فقط ذلك التعبير عن البرامج والقرارات والسلوكيات التي يعبر عنها عند القيام بتحركات سياسية خارجية ، وإنما هي كذلك تعبر عن مضمون ثقافي وتاريخي معين ، وعن أهداف ثورية تتمثل في الحرية والاشتراكية والوحدة العربية .

وبهذا فإن مفهوم السياسة الخارجية الليبية يأخذ وجهين أحدهما رسمي و ثانيهما شعبي ، ومن الصعب الموازنة بينهما ، ففي كثير من الأحيان يغلب الوجه الثاني على الوجه الأول وهذا ما يجعل السياسة الخارجية الليبية " **تحديا** " و "**إدارة** " في ابعد مما هو متعارف عليه من القواعد ، ونتيجة هذا الفهم اندرجت فيها أهداف إضافية غير التي تقترن بالمصلحة الوطنية أو بالأمن القومي وبهذا فإن مفهومها ينبع من محدّدات وأهداف وأساليب وإدارة لها خصوصيتها[2] .وما يؤكد شعبية مفهومها أيضا أنها أوجدت الالتزام بشعبية الحركة على المستوى الخارجي ، ومن ثم صار بناء علاقات شعبية مباشرة ، يمثل ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الليبية ، باعتبار إن ذلك يقدم أفضل ضمانه لإقامة علاقات سليمة تتجاوز في أهميتها علاقات المصالح الظرفية ، ولقد كان للبعد الشعبي فيها موضوعات جديدة ضمن قائمة الاهتمامات والالتزامات الخارجية منها[3] :-

1-السعي لإقامة علاقات مباشرة على المستوى الشعبي مع التنظيمات الشعبية غير الحكومية كالأحزاب و النقابات ، أساسها تعزيز التعاون على المستويات الشعبية ".

(1) - عطاء محمد وفوزي احمد تيم،النظم السياسية العربية المعاصرة،ط1(بنغازي– منشورات جامعة قار يونس- 1988ف)ص358.

(2) - بشير صالح بشير ، مرجع سابق ، ص5 .

(3) -المرجع نفسه ، ص6 .

2-العمل مع حركات التحرر الوطني ومساندتها ودعم نظامها التحرري ،دعما ماديا وسياسيا ومعنويا .

3-العمل على مساعدة الجاليات العربية في المهجر على تنظيم نفسها ونيل حقوقها ، ومحاولة الاستفادة من إمكانياتها ، وربطها بقضايا الوطن العربي

وترجمة لهذا المفهوم الخاص بالسياسة الخارجية شرعت ليبيا بإقامة جسور للحوار والتفاهم مع مختلف الشعوب عبر تنظيماتها الشعبية .

ثانيًا / طبيعة السياسة الخارجية الليبية :

يقصد بطبيعة السياسة الخارجية الليبية الصورة الشاملة التي تكشف عن جميع الحقائق والجوانب المحيطة بالسياسة الخارجية ، ويدخل في نطاق ذلك ، العوامل المحيطة بها ، فهي تتأثر سلبا وإيجابا بعدد كبير من العوامل والمحددات ، وهي التي لابد أن تكون محل اهتمام دارسي السياسة الخارجية ، ومن تلك العوامل العامل الجغرافي والعامل الاقتصادي والعامل القيادي ، والعامل البشري ، وبعض العوامل المساعدة الأخرى ، التي تؤثر فيها ، و تؤدي إلى تغير اتجاهاتها وصورة السياسة الخارجية تتمثل في خطة الدولة المعينة التي ترسم بموجبها علاقاتها مع غيرها من الدول ، وعند محاولة الوقوف على الجوانب الرئيسية لتلك الخطة ، نجدها تتمثل في ثلاث جوانب رئيسية وهي : **تقاليد السياسة الخارجية ، وصنع السياسة الخارجية، وماهية السياسة الخارجية**[(1)] ، فالتقاليد تشكّل الخلفية الضرورية لتفهم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية لدولة ما ، ولابد من التمييز بين العوامل الدائمة التأثير نسبيا ، التي تقررها تقاليد شعب أو دولة معينة ، وبين العوامل المتغيرة التأثير ، والتي تقررها الظروف الخاصة بكل دولة ، كما أن دراسة تقاليد الدولة تكشف عن أمور مهمة تأتي في مقدمتها معرفة شعب الدولة المعينة وعقلية ذلك الشعب هذا و أن تقاليد أي شعب أو أي امة تغطي جميع جوانب حياتها بما في ذلك الجانب التاريخي والثقافي والخلقي والذوقي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، والمهم في ذلك هو معرفة كيف أن التقاليد المختلفة تؤثر وتتأثر بالتقاليد السياسية[(2)].أما عملية صنع السياسة الخارجية ، فإنها تتميز في أنها تكشف عن الجانب الواقعي لها ، حيث تختلف من دولة لأخرى، ففي بعض الدول نجد أن شخصا واحدا هو الذي يهيمن على صناعتها بينما نجد في دول أخرى أشخاصا قليلين هم الذين يسيطرون على ذلك ، وفي دول أخرى نجد أن النظام السياسي يجعل من كلمة الشعب هي العليا في تقريرها ، وخير مثال على النوع الأول هو دولة ألمانيا النازية ، التي كان فيها الهرهتلر هو الحاكم في كل أمر من الأمور أما النوع الثاني فيمثله دولة إسرائيل،أما النوع الثالث فيمثّله الشعب البريطاني ، والدول بالرغم من اختلاف ظروفها وأنظمتها فإن الذي يصنع سياساتها الخارجية هما جهتان

---

(1) - فاضل زكي محمد ، مرجع سابق ، ص39 .

(2) - المرجع نفسه ، من ص40 إلى ص46 .

رئيسيتان ، الأولى هي التي تسمى الجهة الحكومية والثانية هي التي تسمى الجهة غير الحكومية أو الشعبية[1].

والركن الثالث في طبيعة السياسة الخارجية ، هو ماهية السياسة الخارجية ، وهي التي يقصد بها الجوهر الذي تقوم عليه السياسة الخارجية لأي دولة من الدول ، هذا وان أفضل طريقة لدراسة جوهر السياسة الخارجية للدول هو أن تقف على الأبعاد التفصيلية في طبيعتها العامة ، ولكي تدرس الحقائق التفصيلية بسهولة مع اختلاف الدول في سياساتها فلابد من التركيز على الحقائق التفصيلية المشتركة بين سياسات الدول عموما ، تاركين الحقائق الدقيقة جدا ، والحقائق التفصيلية المشتركة ، متمثلة في الأهداف والظروف المحيطة بالدولة ، والوسائل المستخدمة لتنفيذ السياسة الخارجية[2].

واستناداً على ما سبق فإن طبيعة السياسة الخارجية الليبية تتحدد من خلال العوامل المحيطة بها ، والتي تؤثر فيها سلبا وإيجابا ، وكذلك من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتي يرتبط تحقيقها بالعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية .فالسياسة الليبية تندفع إلى البيئة الدولية ، وتتعامل مع أعضاء المجتمع الدولي ، انطلاقا من قاعدة أساسية تحددها مجموعة من الأهداف ، وبدون الخوض بعمق في هذه الأهداف نجد أنها تمثلت في نشر النظرية العالمية الثالثة في العالم، وهي التي تتضمن عدة جوانب في حياة المجتمعات ، وكذلك كان من أهم أهدافها الوحدة العربية ، حيث كانت الهدف الأساسي منذ قيام ثورة الفاتح وتعتبر الحرية من الأهداف الرئيسية التي حددتها ثورة الفاتح منذ قيامها عام 1969ف . وهي الحالة الطبيعة التي ولد الإنسان عليها . ولم يفرق الخطاب السياسي الليبي عند تحديده لمفهوم الأمن بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي– القومي ، وخاصة عند تحديد الأخطار التي تهدد الأمن الليبي، وبذلك كان الأمن القومي من ضمن أهم الأهداف التي سعت السياسة الخارجية الليبية إلى تحقيقها ، وبذلت من اجلها الكثير من الجهود .كما أنها كغيرها من السياسات الخارجية ، تتأثر بمجموعة من العوامل ، التي تساهم في تحديد طبيعتها ودرجة قوتها وتأثيرها في البيئة الدولية، فتتأثر بالعامل الجغرافي الذي جعلها تنتهج سياسة التعاون وحسن الجوار مع المحيطين بها ، مع وجود بعض الخلافات التي وصلت في بعض الأحيان إلى درجة الصراع المسلح ، كذلك تتأثر بالعامل الاقتصادي والعامل البشري والعامل القيادي ، وسأتناول بعض هذه العوامل بشيءٍ من التفصيل في المبحث القادم .

---

(1) - فاضل زكي محمد ، مرجع سابق ، ص50 .

(2) – المرجع نفسه ، ص60 .

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية

إذا أمعنا النظر في السياسة الخارجية لأي دولة من الدول ، لوجدنا أن هذه السياسة ترتكز على معطيات عدة ، وأسس لابد من الاعتماد عليها في تحقيق المصالح والأهداف التي تصبو إليها تلك السياسة أو تلك الدولة ، حيث يعتمد القرار السياسي ، والاقتصادي والدبلوماسي لأي دولة من الدول على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المترابطة حينا والمتنافرة أحياناً أخرى ، كما يعتمد اتخاذ تلك القرارات على طبيعة المؤسسات المنفذة لها ، ومدى فعاليتها ، وكفاءتها وقدرتها على استنباط الخيارات المختلفة ذات المردود المحدد في ظل ظروف موضوعية * .

ومن خلال الاطلاع على العديد من الدراسات التي اهتمت بتلك الظاهرة يتضح جليا أن السياسة الخارجية لأي دولة من الدول ، مهما كانت قوتها ومهما كانت حالتها الاقتصادية ومهما كانت إستراتيجيتها ، لابد من استنادها إلى عناصر متوفرة لديها أو تحاول توفيرها ، لتساعدها في تحقيق أهدافها وتنفيذ سياستها ، و تلك العناصر هي التي تسمى العوامل أو المحددات ، وهي التي تعتبر بمثابة القاعدة التي تنطلق منها السياسة الخارجية ، فهي العنصر المهم الذي يتحكم في درجة قوتها وضعفها ، وكذلك درجة تأثيرها في المجتمع الدولي والنظام الدولي ، كما أن تلك العوامل لها تأثير كبير على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية إلى درجة أن أي تغيير في أي عامل منها قد يؤدي إلى تغير في مجراها ، وتختلف نظرة الباحثين إلى هذه العوامل ، فهناك من يرى أن بعض العوامل يطغى تأثيره على السياسة الخارجية أكثر من غيره ، فمنهم من يرى أن العامل الجغرافي هو المقرر الفعلي لها وهناك فريق أخر يرى أن العامل القيادي هو الذي يقوم بذلك الدور ، ومنهم من يرى أن عامل أخر هو المسيطر على توجيهها وتحديد نوعها كأن تكون عدوانية أو مسالمة ، أو تختار اتجاها أخر من اتجاهاتها وبهذا فإن السياسة الخارجية لأي دولة من الدول سواءً كانت عظمى أو نامية ، غنية أو فقيرة ، لا تستطيع أن تكون بمنأى عن التأثر بمجموعة من العوامل سلبا أو إيجابا ، وبالتالي فإن الدولة تنظر دائما إلى الإمكانيات المتاحة والمتوفرة لديها محاولة استخدامها في إنجاح سياستها.ولا شك إن تلك العوامل تتباين في قوتها من دولة لأخرى ومن وقت لأخر ، فالعامل الجغرافي مثلا كان عاملا قويا في السياسة الخارجية لدولة عظمى سابقا هي بريطانيا لأنها دولة جزرية كانت دائما تتحفظ في سياستها ، عن التورط في الحروب الدائرة في القارة الأوروبية ، وكانت تحتفظ بقوة بحرية للسيطرة الخارجية وكان العامل ذاته سببا في جعل ليبيا محط أنظار الدول الاستعمارية في فترة سابقه .

---

* - منها الظروف الاقتصادية المتمثلة في النظام الاقتصادي ومستوى المعيشة والظروف السياسية المتمثلة في النظام السياسي والديمقراطية ومدى توفر الحريات والحقوق وهناك الظروف الاجتماعية المتمثلة في تعدد الأعراف والدين .

إن تأثر السياسات الخارجية بالعوامل المحيطة بها يبدو واضحا في سياسات أغلب الدول وكلما كانت تلك العوامل من المدركات الأساسية لصانع السياسة الخارجية ، كلما كانت السياسة الخارجية أكثر نجاحا [1]، والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية كثيرة ومتنوعة كما أن تصنيفاتها متعددة ومختلفة من مفكر لأخر ، فلكل مُفكّر رأيه في أهمية وأولوية تلك العوامل ، وبهذا سنحاول التركيز على بعض العوامل التي نرى أنها أكثر العوامل أهمية وتأثيرا في السياسة الخارجية وهي :

1. **العامل الجغرافي .**
2. **العامل الاقتصادي .**
3. **العامل البشري .**

أولا / أثر العامل الجغرافي على السياسة الخارجية الليبية :

من الصعب أن نفهم أي سياسة خارجية لأي دولة دون النظر إلى موقعها الجغرافي .ومن خلال اهتمام العلماء بعوامل القوة والضعف التي تتوفر للدولة تظهر جليا أهمية الموقع الجغرافي ، ويبدو أن العلماء الألمان كانوا هم الأكثر اهتماما بتحليل العوامل الجغرافية الهامة للدولة مثل الموقع الجغرافي والمساحة واتجاهات الدول القارية أو البحرية و الإنتاج الاقتصادي والقدرة على سد حاجات السكان ، فأول كتاب في الجغرافيا السياسية وضعه العالم الألماني فردريك راتزل عام 1897ف عرض فيه آراءه حول الدولة وطبيعة نموها ، ومن العلماء البارزين الذين اهتموا بالعامل الجغرافي للدولة وتأثيراته العالم الانجليزي " هالفورد ماكيندر " الذي عاش في الفترة من 1881 – 1947ف حيث قسم سطح الكرة الأرضية إلى تقسيمات معينة وجعل لها جزيرة وقلب وتوصل إلى نظرية سماها " **قلب العالم** " وقلب العالم هو المنطقة التي تشمل أجزاء من روسيا وما كان يعرف بأوروبا الشرقية [2] ، وبالرغم من تعدد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية و اختلافها من حيث قوة تأثيرها في السياسة الخارجية ، و بالرغم من التراجع النسبي لدور العامل الجغرافي في السياسة الخارجية إلا أن هناك اتفاق بين اغلب المفكرين على انه لا يزال للعامل الجغرافي أهمية كبيرة في السياسة الخارجية وما يمكن قوله حول علاقة العامل الجغرافي بالدول وسياستها الخارجية هو أن توزيع الدول على القارات قد جعل لكل منها موقعا جغرافيا ، وطبيعيا يختلف عن الأخرى وهذا الموقع يؤثر

---

(1) - سالم حسين البرناوي ، العلاقات العربية – الأفريقية ، ط1 ، (طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا- 2005ف) ، ص93 .

(2) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص177 .

في حياة الشعوب ، بحيث يجعلها تختلف في نظرها للأشياء و الحاجات من حولها تبعا لاختلاف موقعها[1].

وتتمثل المحاور الرئيسية للعامل الجغرافي لأي دولة من الدول في الآتي :-

ا-الموقع الجغرافي :

إن معرفة وفهم أبعاد الموقع الجغرافي وتأثيراته وأثره في علاقة الدولة بأعضاء المجتمع الدولي أمر هام وضروري لفهم السياسة الخارجية ، فهو احد العناصر الرئيسة للدولة ، سواء بالنسبة لليابسة والماء أو بالنسبة للدول المجاورة لها، فموقع الدولة على البحار والمحيطات ، يمكنها من استغلاله في نشاطها التجاري ، وتوسيع نشاطاتها الاقتصادية ، ويعزز قوتها السياسية فكانت الدول دائما تسعى للوصول إلى البحر ، فدول حبيسة مثل النمسا وسويسرا وبوليفيا وتشاد ومالي لا تصل حدودها إلى البحار ، تعاني من صعوبة في عملية النقل البحري ، كما أنها محرومة من الموارد التي يوفرها البحر وبالتالي وجب عليها أن تنتهج سياسة حسنة مع الدول ذات المنافذ البحرية ، ومن هنا فإن الموقع البحري الجيد يهيئ للدولة انتهاج سياسة أكثر تحررا وانفتاحا ، بعكس الموقع غير الجيد ، فالدولة المغلقة يسهل حصارها سياسيا و اقتصاديا و السيطرة على سياستها الخارجية .وتأتي أهمية الموقع الجغرافي للسياسة في كونها إحدى عناصر قوة الدولة للتأثير في المجال الخارجي ، فالموقع الجغرافي والمساحة واتجاهات الدولة القارية أو البحرية ، كما يرى احد الباحثين هي من العناصر التي تؤثر بشكل مباشر ، وغير مباشر في تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ، وتأتي أهمية الموقع الجغرافي في بعض الأحيان في دوره في جعل دولة أو إقليم ما محطة أو معبرا لحركة الاتصال الدولي ففي مثل هذه الحالة ، يؤثر الموقع على صانع السياسة الخارجية في اتجاهين الأول هو استعمال صانع السياسة الخارجية لهذا الموقع للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى، والثاني هو حرص صانع السياسة الخارجية على ألا يتحول هذا الموقع أداة تأثير في يد وحدة دولية أخرى[2] .ويشكل قرب وبعد الدول عن خط الاستواء عنصراً مهماً بالنسبة لموقعها الجغرافي حيث يؤثر على نشاط السكان والحياة النباتية فيها ، وذلك من خلال تأثيره على ارتفاع و انخفاض درجة الحرارة[3] . وحرمان الدولة من أن تطل على منافذ بحرية يجعلها تنتهج سياسة من اجل فك ما يسمى بالحصار الطبيعي ، وهو ما فعلته بعض الدول مثل إثيوبيا التي ادعت ملكية ارتريا كي تصل إلى البحر الأحمر ، كما أن تجاور دولة ضعيفة لدولة أخرى عظمى يحتم على الدولة الضعيفة انتهاج سياسة خارجية تخدم الدولة

---

(1) - فاضل زكي محمد ، مرجع سابق ، ص44 .

(2) - محمد صالح عمر ، مرجع سابق ، ص20 .

(3) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص179 .

العظمى ، مثل جيرة المكسيك وكنداء للولايات المتحدة الأمريكية[1] ، ويرتبط بالموقع الجغرافي في الأهمية شكل الدولة ، فهناك دول مستطيلة ودول مربعة ودول شبه دائرية ويرى الباحثون أن شكل الدولة المثالي هو شبه الدائري ذو حدود منتظمة قليلة التعاريج والالتواءات [2] .

وبالتالي فإن للموقع الجغرافي أهمية بالغة في السياسة الخارجية للدولة وذلك من خلال تأثيراته المختلفة ، وخاصة على النواحي الاقتصادية والسياسية ، حيث يساهم في تطور وتحسين الأوضاع الاقتصادية للدولة ، كما إنه يلعب دورا كبيرا خاصة في حالة الحروب التي تخوضها الدولة ، ومن هنا كان دائما محل اهتمام صُنّاع القرار عند وضعهم لخطط السياسة الخارجية ، كما كان محل اهتمام الباحثين والمفكرين عند دراستهم لظاهرة السياسة الخارجية .

ب- المساحـــــــة :

المساحة تعتبر من المقومات الأساسية والهامة للدولة ، فهي تؤثر إيجابا و سلباً على قوتها السياسية والدفاعية،فيظهر الجانب السلبي في الدول ذات المساحة الكبيرة في كونها تمتلك حدود طويلة مع الدول الأخرى والبحار،مما يتطلب منها جهدا اكبر في الدفاع عن كيان الدولة ، وهو ما يستلزم وجود موارد بحجم كبير للأنفاق على ذلك ، كما أن اتساع مساحة الدولة تشجع على قيام الاتجاهات الانفصالية التي يعززها وجود تنافر في النسيج الاجتماعي للدولة وضعف الاتصال بين العاصمة و الأطراف،كذلك فإن اتساع مساحة الدولة وقلة عدد السكان يجعل الدولة تواجه مشكلات عديدة،تتعلق باستغلال الموارد وتنمية القوى العاملة وتحقيق التماسك الاجتماعي،وضعف شبكة النقل والاتصالات بين أقاليمها [3]. ومن الجوانب الايجابية لكبر مساحة الدولة أنه يسمح بانتشار السكان بقدر اكبر مما يتوفر في الدول صغيرة الحجم ، ويلاحظ أن الأهمية الأساسية لا تكمن في صغر أو كبر مساحة الدولة ، بل فيما تحويه هذه المساحة من إمكانيات مثل الأنهار والمعادن ومصادر الطاقة كالفحم والنفط والغاز فهناك دول ذات مساحات كبيرة نسبياً،ولكنها مساحات صحراوية ذات قيمة اقتصادية منخفضة ، مثل دول جنوب الصحراء الأفريقية تشاد ومالي والنيجر، وذلك بسبب الفقر في الحياة النباتية واشتداد الحرارة وقلة مصادر المياه وانخفاض الكثافة السكانية،بينما هناك دول صغيرة المساحة لكنها ذات قيمة أعلى لوقوعها في مناطق ذات غطاء نباتي عالي كدولة سويسرا و هولندا

---

(1) – سالم حسين البرناوي ، <u>السياسة الخارجية الليبية</u> ،مرجع سابق ، ص181 .

(2) - المرجع نفسه ، ص183 .

(3) - المرجع نفسه ، ص182 .

وبلجيكا،فرغم صغر هذه الدول إلا أنها تمتلك صناعات زراعية متقدمة،وإنتاج حيواني غزير لوفرة الخضرة[1].ومن ثم فإن هناك ترابطاً كبيراً بين مساحة الدولة وموقعها الجغرافي فعند اجتماع الموقع الجيد للدولة مع المساحة الكبيرة لها فلا شك أن ذلك سيساهم في زيادة قوتها الاقتصادية والسياسية ، ويمكنها من انتهاج سياسة خارجية أكثر تحررا وفاعلية في المجتمع الدولي .

ج - الحــدود السياسيــة :-

عَرَّفها أوينهايم بأنها الخطوط الوهمية على سطح الأرض التي تفصل إقليم دولة عن دولة أخرى ، بينما عرفها أومي بأنها الخط الذي يعين النطاق الذي تمارس فيه الدولة سيادتها ، والحدود هي خطوط واضحة المعالم ، ومُحدَّدة في الفصل بين رقعتين جغرافيتين وهي مشتقة من كلمة الأطراف ، بمعنى إطراف الأراضي و الأقاليم [2].

و لقد أصبحت قضية الحدود هي المكون الأساسي للسيادة الإقليمية لأن أهم مسوغات السيادة هي الحدود الرسمية ، وقد حصر بعض العلماء الحدود في خمسة أنواع هي الحدود الطبيعية ، والحدود القومية ، والحدود التعاقدية ، والحدود الهندسية والحدود التي تمليها سياسة القوة [3] . ولقد شهدت القارة الأفريقية في القرن التاسع عشر تنافسا كبيرا في ترسيم الحدود التعاقدية " الدولية " ولم يؤخذ في الاعتبار أي من الاعتبارات الطبيعية والقومية ، إذ أن العديد من الجماعات العرقية و أحواض الأنهار الواحدة قد قُطعت بين الدول ، وللحدود السياسية أثر في سياسة الدولة ، حيث تؤثر فيها سلبا و إيجابا بحسب موقعها وبحسب جيرانها ، فوجود حدود برية طويلة بين دولتين يؤدي إلى تكوين كم هائل من العلاقات البشرية والاقتصادية والثقافية بينهما ، كذلك فإن علاقات الجوار بين دولتين تؤثر تأثيرا كبيرا في مجرى سياستهما الخارجية ومن أمثلة ذلك أن الدولة العربية المجاورة لإسرائيل مثل الأردن ولبنان وسوريا تتأثر سياستها الخارجية أكثر من الدول العربية الأخرى مثل ليبيا وتونس والجزائر ، وبذلك فإنه بالرغم من وجود العديد من الآراء التي ترى أن العامل الجغرافي قد تراجع كثيرا ولم يعد له اثر كبير في السياسة الخارجية بسبب التقدم العلمي و التكنولوجي إلا أنه لا يزال لهذا العامل اثر في السياسة الخارجية ولا يزال صناع القرار والمهتمون بظاهرة السياسة الخارجية يضعون هذا العامل في مقدمة الأولويات عند الحديث عن محددات السياسة الخارجية .

---

(1) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع السابق ، ص183 .

(2) -بيتر تيلور و كلوانفلنت ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر : الاقتصاد العالمي والدولة القومية والمحليات ، ترجمة: عبد السلام رضوان و اسحاق عبيد ، (الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب – 2002ف) ، ص279 .

(3) - المرجع نفسه ، ص280 .

والسياسة الخارجية الليبية تتأثر بالعامل الجغرافي أيضاً فللموقع الذي وهبته الطبيعة لليبيا أثر كبير في توجيه سياستها الخارجية و التأثير عليها سلبا وإيجابا ، فليبيا تتمتع بموقع جغرافي ممتاز ومهم ليس فقط إقليميا و إنما دوليا أيضا ، وكان دائما محل اهتمام صنّاع القرار وحكومات الدول ، وخاصة تلك الدول التي تربطها بليبيا علاقات عديدة فليبيا تجاور أربع دول عربية ودولتين أفريقيتين ، كما تطل على شاطئ طويل من الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ، وهي من الدول التي تقع في شمال ووسط أفريقيا وبالتالي من الممكن أن تلعب دور الوسيط التجاري والمالي والعسكري بين دول القارة الأوروبية ودول القارة الأفريقية(1) . لما كانت المساحة عاملاً مهماً في تحديد أهمية القارات و الدول يمكن القول:- إن وقوع ليبيا في ثاني اكبر قارات العالم بعد أسيا من حيث المساحة يعطي دفعا و قوة لسياستها الخارجية إذ تبلغ مساحة أفريقيا 11.7 مليون ميل مربع ، أو 30.3 مليون كم^2 أي نحو 20% من مساحة الكرة الأرضية و نحو ثلاثة أمثال مساحة أوروبا ، كما أن ليبيا تحتل فضاءً جغرافيا لا يستهان به في أفريقيا ، فهي تمتد بين دائرتي عرض 32 و18 درجة شمالا ، وبين خطي طول 25 و 9 شرقا ويحدها البحر المتوسط من الشمال ، وتتصل من الجنوب بحدود النيجر و تشاد، ويبلغ طول ساحلها الليبي المطل على البحر المتوسط نحو 1900 كيلو متر (2)، وبهذا نجد أن ليبيا تتمتع بموقع جغرافي ممتاز كان ولا يزال محل اهتمام صناع القرار و الحكومات ، وهذا الموقع له تأثيراته السلبية والايجابية على السياسة الخارجية الليبية، فمن الناحية الايجابية نجد أن هذا الموقع المتميز كانت له انعكاسات في دعم التواصل العربي الأفريقي ، وذلك من خلال انتقال تجارة و ثقافة العرب إلى الشعوب الأفريقية كافة .فقد شكلت المناطق الساحلية والواحات أهمية بارزة في عملية التبادل التجاري التي شهدتها الصحراء الكبرى ، من خلال حركة القوافل ، ومما ميز موقع ليبيا الجغرافي أيضا هو استهداف حركة الكشوف الجغرافية في **القرن الخامس عشر الميلادي** الوصول إلى وسط القارة و غربها ، فقد كانت المناطق الليبية نقطة انطلاق لمعظم رحلات المستكشفين والرحالة الأوروبيين ، وبفضل خبرة الليبيين تم اكتشاف نهر النيجر والوصول إلى تمبكتو(3).

وقد أدى موقع ليبيا الجغرافي دورا حيويا في مسار العلاقات العربية الأفريقية منذ القدم ، وهذا ما يؤكده الرحالة الألماني رولفس عندما يقول " **إن من يريدان يكون حاكما على السودان والنيجر وتشاد يجب عليه أن يستولي على طرابلس** "(4) وما يؤكد ذلك أيضا أن ليبيا استطاعت بفضل موقعها الجغرافي أن تكون همزة وصل بين المغرب العربي ومشرقه

---

(1) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص184 .

(2) - سليمان محمد عمر ، السياسة الخارجية الليبية اتجاه القارة الأفريقية - رسالة ماجستير منشورة - بنغازي - دار الكتب الوطنية 2005ف ص19- 20.

(3) - سليمان محمد عمر ، مرجع سابق ، ص21 .

(4) - محمد صالح عمر ، مرجع سابق ، ص35 .

وكذلك حلقة وصل بين بعض الدول العربية والأفريقية والأوروبية، وهو الدور الذي كانت تقوم به منذ زمن بعيد بأكثر فاعلية وتراجع قليلا الآن نتيجة للتقدم العلمي و التكنولوجي وقد أسهم التجاور الجغرافي بين ليبيا والدول الأفريقية في عملية تحرر القارة ،بما وفره من إمكانية وتقديم المساعدة لحركات التحرر الوطني عبر الدول المتاخمة[1] ، ولقد ساعد الموقع الجغرافي لليبيا أن يكون لها رصيد من العلاقات والروابط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مع شعوب القارة الأفريقية وهذا احد الدوافع في توجيه سياستها الخارجية نحو أفريقيا ، فلا تزال ليبيا تؤكد على التعاون العربي–الأفريقي ، وترى بعض الدراسات أن السياسة الخارجية الليبية ، سعت إلى تغيير الواقع السياسي الأيديولوجي في المنطقة مستفيدة من الامتداد الجغرافي والسكاني الذي يربط ليبيا ببلدان ما وراء الصحراء ، تشاد والنيجر ومالي ، إذ أحيت شعار أفريقيا للأفريقيين كما يبدو في خطب قائد الثورة الليبية[2] وتظهر أهمية الموقع الجغرافي لليبيا من خلال بروزه في إدراك القيادة السياسية الليبية منذ قيام الثورة عام 1969ف ، لأهمية ذلك الموقع وذلك بالتركيز على أهمية خليج سرت وأهمية الحدود مع تشاد ، وأهمية تجمع دول الساحل والصحراء ، ومحاولات إقامة علاقات سياسية وتجارية متينة مع دول الجوار الجنوبية[3].

ومن ثم لم يكن العامل الجغرافي بشكل عام غائبا عن إدراك القيادة السياسية الليبية وصانع القرار الليبي ، بل كان دائما من ضمن الأولويات عند وضع أي خطة سياسية خارجية ، أما عند الحديث عن الجوانب السلبية للموقع الجغرافي الليبي ، فإنه يمكن القول إنه كان مصدر للخطر منذ القدم ففي العصر الروماني مثلا تواترت غارات الجنوبيين وسكان الجبال من أهل الكهوف على ليبيا[4]، واستغلته فيما بعد الدول الاستعمارية حيث وقعت ليبيا تحت الاحتلال الايطالي منذ سنة 1911ف، وذلك راجع لأدراك ايطاليا لأهمية موقع ليبيا على البحر المتوسط ، وفرض الموقع الجغرافي على ليبيا تحمل أعباء والتزامات كثيرة منها النواحي الأمنية والاقتصادية والصحية ومن سلبيات الموقع الجغرافي انه دفع كلاً من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى محاولة الحصول على موضع قدم في ليبيا ، وفي فترة الحرب الباردة التي بدأت منذ الخمسينات وحتى التسعينات من هذا القرن أدى الموقع الجغرافي إلى الاحتكاك الغربي بليبيا وذلك لأن موقع ليبيا على البحر أزعج الحكومات البريطانية والإدارات الأمريكية[5] وترى القيادة الليبية إن ما يربط بين العرب و الأفارقة قلما نجد مثيله بين مجموعتين في

(1) - محمد صالح عمر ، مرجع السابق ، ص36 .

(2) - المرجع نفسه ، ص37 .

(3) - سليمان محمد عمر ، مرجع سابق ، ص23 .

(4) - عبد الوهاب محمد الحار ، تأثير العامل الجغرافي في السياسة الخارجية الليبية - رسالة ماجستير (غير منشورة) - طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا – 2001ف - ص66 .

(5) - سالم حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ،مرجع سابق ، ص195 .

العالم ، و هذا يرجع للروابط العديدة التي تربط بينهما والتي لا يستطيع أي متتبع للعلاقات العربية الأفريقية أن يتجاهلها ، فالعامل الجغرافي يعتبر من أكثر العناصر التي أسهمت في ربط العرب بالشعوب الأفريقية[1].

هكذا كان للموقع الجغرافي الذي يرتبط بالمعطيات الجغرافية الأخرى الأثر السلبي والايجابي على السياسة الخارجية الليبية .

و بالإضافة إلى الموقع الجغرافي فإن مساحة الدولة تعتبر ركنا أساسيا في العامل الجغرافي حيث تعتبر ليبيا من أكبر الدول العربية مساحة بعد السودان والجزائر ، فهي تشكل مساحة من شمال قارة أفريقيا مقدارها **مليون وسبعمائة وتسع وخمسون ألف وخمسمائة وأربعون كيلو متر مربع**[2] ، وهذه المساحة الكبيرة لها تأثير كبير على السياسة الخارجية الليبية وذلك من خلال ارتباط ليبيا بحدود طويلة مع دول أخرى ، وبالرغم من أن ليبيا تنظر للحدود على أنها حدود وهمية وضعها الاستعمار[3] ، إلا أن هناك بعض الاشتباكات المسلحة التي حصلت على الحدود مثل حرب تشاد ، ومن ثم لابد أن تربط ليبيا بين البعد الجغرافي والبعد الأمني لتأمين حدودها الطويلة ، ولابد من الإشارة إلى أن تلك المساحة الكبيرة لليبيا قد تضمنت العديد من الثروات مثل النفط والغاز الطبيعي وبعض المعادن مثل الحديد والنحاس ، كما تضمنت بعض الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة ، وكل ذلك كان له أثر كبير في دعم الاقتصاد الوطني الذي بدوره يعطي دفعا للسياسة الخارجية ويعتبر من مقوماتها التي تعتمد عليها في تعاملها مع بقية الدول .حيث انهالت طلبات الاستثمار على لجنة البترول للحصول على عقود امتياز بعد صدور قانون البترول الليبي رقم 25 لسنة 1955ف ، الذي قسمت ليبيا بموجبة إلى أربعة أقسام بترولية كبرى ثم قسم كل منها إلى مناطق الامتياز[4].

وخلاصة القول :-

إن الأوضاع الجغرافية التي تتمتع بها ليبيا حتمت عليها أن تتجه عدة اتجاهات في سياستها الخارجية ، فهي تتعامل مع مجموعة من الدول الأوروبية وهي التي لا تفصلها عليها إلا مسافات قصيرة ، و مجموعة أخرى من الدول العربية والأفريقية وهي التي تربطها بها روابط جوار وروابط تاريخية عرقية ودينية وثقافية قديمة ، وكل ذلك حتم

---

(1) - هدى ناجم العجيلي ، الأمن الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي من المنظور الليبي - رسالة ماجستير (غير منشورة) - طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا 2005ف - ص25

(2) - سليمان محمد عمر ، مرجع سابق، ص19-20 .

(3) - كانت القيادة السياسة الليبية دائما تعارض فكرة الحدود الوهمية التي وضعها الاستعمار حيث قام قائد الثورة الليبية معمر القذافي بإزالة البوابات الموجودة على الحدود الليبية التونسية و الحدود الليبية المصرية .عام 1992 انظر إبراهيم عبد السلام إبراهيم وآخرون ، الفكر الجماهيري لطلاب الجامعات والمعاهد العليا .ط1 (طرابلس ، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 2007 ف) ص 123 .

(4) - محمد المبروك المهدي ، جغرافية ليبيا البشرية ، ط2 (بنغازي- منشورات جامعة قار يونس -1990ف) ، ص ص265 -267.

عليها أن تراعي المصلحة الوطنية أولا والمصلحة العربية والأفريقية ثانيا وان تضعها موضع الاهتمام عند التخطيط لأي توجه سياسي ، فكانت لها توجهات سياسية تجاه كل الدوائر السابقة .

ثانيا : أثر العامل الاقتصادي على السياسة الخارجية الليبية :

يعتبر العامل الاقتصادي و كما نظر له العديد من المفكرين من أهم المحددات للسياسة الخارجية ، بحسب الموارد الاقتصادية المتاحة لتلك الدولة ، فكلما كانت الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة كبيرة ، يكون أثر هذا العامل كبيراً وايجابياً على السياسة الخارجية وكلما كانت الموارد المتاحة قليلة كان أثره ضعيفاً و سلبياً . والاقتصاد هو عصب الحياة فمنذ الحرب العالمية الثانية أصبح توأم السياسة في تسيير النظام العالمي واليوم يلاحظ إن التكتلات الاقتصادية العالمية ، أكثر توفيقا من تلك المنظمات التي أنشئت لأغراض سياسية مخصصة و أول ما تجدر الإشارة إليه في هذا الجانب السوق الأوروبية المشتركة التي تضم في عضويتها دول عديدة[1] . ويكشف تاريخ العلاقات الدولية ، إن منزلة الدولة في هرم القوة مربوط بمنزلتها الصناعية ، وهذا المعيار يعتبر حقيقة واضحة في ميدان النشاط الاقتصادي ، فالدول الصناعية الرئيسية في عالمنا اليوم هي على الجملة الدول التي تمتلك اقتصادا حيويا وسياسات اقتصادية تؤمن النمو والتطور في مجال التقنية[2] . وتعتبر محاولة بوند سنة 1972ف أول صورة شاملة لأهمية موارد الثروة الاقتصادية في السياسة ، ولا ريب أن موارد الثروة الاقتصادية بشتى أنواعها تعتبر أحد العوامل الأساسية المؤثرة في السلوك السياسي للدول أقوال وأفعال وقرارات[3]. وتتعدد آراء المفكرين ودراساتهم حول أثر العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية وأهمية الموارد الاقتصادية في القرارات السياسية للدولة. فهناك من يرى إنّه من الضروري إبراز الوجه السياسي للظروف الاقتصادية في الوحدة السياسية ، وكيف إن الدور يتغير جغرافيا وتاريخيا ، أي مكانياً وزمنياً من دولة لأخرى .

ويرجع الاهتمام بدراسة الوجه السياسي للتركيب الاقتصادي للدولة للأسباب الآتية[4]:-

1. **الموارد الاقتصادية تؤثر في القوة الاقتصادية للدولة ، وبالرغم من صعوبة قياسها إلا أن الدول التي تمتلك قوة اقتصادية هائلة تكون بارزة مثل الولايات المتحدة الأمريكية .**

---

(1) - سالم حسين عمر البرناوي ،السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص199 .

(2) - كاظم هاشم نعمة ، الوجيز في الاستراتيجية ، ط 1 (طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا - 2000 ف) ، ص232 .

(3) - محمد محمود الذيب ، الجغرافيا السياسية منظور معاصر ، ط1 (مصر- مكتبة الأنجلو المصرية - 1997ف) ص251.

(4) - محمد محمود إبراهيم الذيب ، مرجع سابق ، ص252 .

2. **الحكومات تتدخل بدرجة كبيرة في اقتصاديات الدول ، وتضع كل دولة لنفسها سياسة اقتصادية معينة تعتمد على ظروف من أهمها الظروف الجغرافية .**
3. **يؤدي تنفيذ السياسات الاقتصادية المختلفة إلى تغير في كم الثروة وفي توزيعها على السكان وعلى الأقاليم والقوميات في الدول .**
4. **العلاقات الاقتصادية بين الدول جزء هام من كل العلاقات الدولية.**

ويرى البعض إن تأثير العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية زاد بعد تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية للشعوب ، وعلى مر العصور تعتبر العوامل الاقتصادية من العوامل التي يمكن أن تفسر سلوك الدول حيث اعتبر افلاطون إن النقود سببا للحروب بل ذهب للقول انه يجب أن تظل الجمهورية فقيرة حتى لا تغري المعتدين المحتملين بالعدوان عليها(1) ولقد أخذت العلاقات الاقتصادية بين البلدان أهمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث استقلت العديد من البلدان وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تدفق السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية وخدمات العمل ورأس المال من البلدان التي تمتلك كميات كبيرة من هذه السلع والخدمات إلى البلدان الفقيرة(2) . و بذلك أصبحت العديد من الدول تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي مع دول أخرى وذلك من خلال الدخول في اتفاقيات اقتصادية حتى تستطيع تحقيق أهدافها الاقتصادية . ومن ثم أصبح العامل الاقتصادي عاملا مهما في العلاقات الدولية ، حيث أصبح أحد وسائل السياسة الخارجية ، وعن طريقه تستطيع الدولة أن تعاقب أو تقنع أو تكافئ الدول الأخرى كما أن القوة الاقتصادية مهمة لدعم القوة العسكرية ، ودعمها ، ويتم تحديد مقدرة الدولة الاقتصادية من خلال بعض المؤشرات مثل الناتج الوطني أو القومي ، ومتوسط دخل الفرد وميزان التجارة الخارجية ، والسيولة النقدية ، والعمالة والحالة الاقتصادية العامة(3) ويتضمن المتغير أو العامل الاقتصادي عدة عناصر منها طبيعة النظام الاقتصادي وحجم الإنتاج القومي وكمية ونوع الموارد الأولية المتوافرة ، ومعدلات الإنتاج ، ومستوى التقدم الاقتصادي وتؤثر كل تلك العناصر في السياسة الخارجية للدول إذ أن القوة الاقتصادية هي أساس القوة التكنولوجية وأساس بناء الكوادر والإطارات ، ومن ثم هي الركيزة الأساسية لاستقلالية نشاط الدولة في المجال الخارجي ، وتتمثل الموارد الاقتصادية للدول في موارد الغذاء ، والموارد المعدنية ، وموارد الوقود ، والمعادن ، والإنتاج الزراعي كما أن دول العالم تختلف اختلافا كبيرا في مدى استغلالها لمواردها الاقتصادية الكامنة وينعكس ذلك على مستوى معيشة أبنائها وتوفير الخدمات لهم ، وتحديد علاقاتها بالدول

---

(1) - محمد صالح عمر ، مرجع سابق ، ص21 .

(2) - عطية المهدي الفيتوري ، الاقتصاد الدولي ، ط1 ، (بنغازي - مركز بحوث العلوم الاقتصادية - 1988ف) ، ص19 .

(3) - على محمد شمبش ، العلوم السياسية ، ط5 ، (بنغازي : دار الكتب الوطنية ، 1996ف) ، ص358 .

الأخرى على المستوى القومي والدولي ، وبالتالي فإن هناك عدة مقاييس لتصنيف الدول منها[1]:-

1. **جملة الناتج القومي أو نصيب الدول من الناتج القومي .**
2. **التركيب المهني للقوى العاملة .**
3. **إنتاجية العامل .**
4. **مدى ممارسة الزراعة التجارية والاعتماد عليها .**
5. **استهلاك الفرد من المعادن .**
6. **نصيب الفرد من استهلاك الطاقة .**
7. **وسائل النقل والمواصلات.**

و في ضوء تلك المقاييس يمكن تقسيم العالم إلى ثلاثة أنماط من الدول هي الدول المتقدمة والدول المتوسطة والدول النامية ، وتقوم بعض الدول بتقديم مساعدات اقتصادية إلى دول أخرى وترتبط هذه المساعدات بشروط ذات مغزى جغرافي وسياسي فعلى سبيل المثال نص الفصل 511 من قانون الأمن المتبادل الأمريكي صراحة في فقرته الثانية على أنه لا يجوز منح مساعدات اقتصادية أو فنية لأي من البلاد ، إذا كانت هذه المساعدات لا تدعم أمن الولايات المتحدة ، ولذلك توجه معونات الولايات المتحدة إلى البلاد التي ترتبطها بها مصالح إستراتيجية وسياسية وأمنية ، وتذهب معظم معونات الولايات المتحدة إلى بعض دول أمريكا اللاتينية وتايوان وكوريا الجنوبية و الفلبين و إسرائيل ومصر، و كذلك إلى الحركات المعادية للشيوعية ، وتربط الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة بين المعونة التي تقدمها للبلاد النامية وبين اخذ الأخيرة بنظام تعدد الأحزاب والانتخابات وبالنظام الديمقراطي كما تطلب من الدول مقابل المعونات التي تقدمها لها أن تدخل معها في أحلاف عسكرية[2] ، وممَّا سبق يتضح أن للعامل الاقتصادي وحجم الموارد الاقتصادية أثراً كبيراً على سياسات الدول الخارجية سلبا وإيجابا ، سلبا عند قلة الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة ، وإيجابا عند وفرتها ، فكلما كان حجم الموارد الاقتصادية المتاحة كبيرا وكان اقتصادها نشطا يجاري اقتصاديات الدول العظمى كانت سياستها الخارجية أكثر تحررا وتخلصا من التبعية ، كما أن تحقيق أهدافها الخارجية يصبح سهل المنال ، وتستطيع أن تحقق قدراً كبيراً من الأمن القومي ، بل تستطيع التأثير في سياسات الدول الأخرى بأكثر فاعلية أما إذا كانت مواردها المتاحة قليلة فإن سياستها الخارجية ستكون مقيدة وتمتاز بالتبعية للدول الكبرى لتضمن حصولها على المساعدات الاقتصادية والموارد الضرورية اللازمة لحياة شعوبها ومن خلال تحليل العلاقات الاقتصادية بين أي دولتين ومعرفة حجم التبادل التجاري والارتباط في المجال التكنولوجي وحركة العمالة الوافدة يمكن التنبؤ بسلوك الدولة الخارجي .

---

(1) - فتحي محمد ابوعيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ط1 (بيروت - دار النهضة العربية للنشر - ب.ت) ، ص ص 124-126 .

(2) - محمد محمود الذيب ، مرجع سابق ، ص345 .

وتتأثر السياسة الخارجية الليبية بالعامل الاقتصادي فقد كان الاقتصاد الليبي يتصف بالخمول والشلل وعدم القدرة على التحريك أو التأثير في السياسة ، حيث كان قبل اكتشاف النفط اقتصادا بدائيا يعتمد على الأنشطة الزراعية والرعي ، فكانت ليبيا من أفقر دول العالم . تعرضت ليبيا لويلات الحرب والدمار لأنها كانت ميدانا من ميادين الحرب العالمية الثانية ، وكما هو معروف تاريخيا إن ليبيا منذ عام 1911ف وهي ترزح تحت حكم الاحتلال الايطالي حتى عام 1943ف حيث قام الاستعمار الايطالي بتنفيذ مخطط استعماري واسع النطاق يهدف إلى توطين أعداد كبيرة من الايطاليين في ليبيا وبصورة نهائية ، وقد جعلت ايطاليا الاقتصاد الليبي اقتصادا تابعا لها ، إضافة إلى أنها جعلت دور الليبيين لا يزيد عن كونهم عمالاً غير مهرة يتقاضون أجور بسيطة جدا ، أما موظفو الحكومة و رؤساء الإدارات فقد كانوا ايطاليين وكانت مهنتهم الرئيسة هي تنفيذ المشاريع الاستثمارية الايطالية ، وبدخول ايطاليا الحرب العالمية الثانية توقفت كل مشاريعها الاستثمارية في ليبيا وبذلك أصبحت ليبيا نموذجا للتخلف المعنوي والمادي حيث أنتشر الفقر داخل البلاد [1] ، هذا بالإضافة إلى نقص الأراضي القابلة للزراعة ونقص سقوط الأمطار وعدم وجود أنهار جارية كل ذلك كان من أسباب تخلفها وفقرها أما بعد اكتشاف النفط فقد تغيرت الأوضاع الاقتصادية . حيث كانت أول إشارة لوجود البترول في الأراضي الليبية ترجع إلى عام 1914ف، و في عام 1937ف تأكد وجود البترول في الأراضي الليبية عن طريق الصدفة عندما كانت إحدى الشركات الايطالية تنقب عن المياه وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت قصة التنقيب عن البترول من جديد و بدأتها شركة " اسو " بعد حصولها على الترخيص من الإدارة البريطانية عام 1947ف، وفي عام 1955ف صدر قانون البترول الليبي رقم 25 وتوالت بعده طلبات الحصول على عقود امتياز من الشركات العالمية[2] .وبزيادة القدرة الاقتصادية الليبية بعد اكتشاف النفط ودخولها قائمة الدول المصدرة عام 1961ف ازداد اهتمام الدول الأوروبية بها بشكل واسع خاصة في المجال النفطي ، مما دفع السلطة الملكية الليبية إلى توثيق علاقاتها مع هذه الدول ، ولم تتحرر السياسة الخارجية الليبية من قيود الغرب إلا بعد ثورة الفاتح عام 1969ف حيث تخلصت من قيود الشركات الغربية المستغلة للنفط الليبي[3] وأصبح النفط والغاز الطبيعي من المصادر الرئيسية للطاقة في ليبيا ، و أصبحت ليبيا تمتلك أحد الموارد الطبيعية الفاعلة في العصر الحديث حيث هيمن النفط على الاقتصاد الليبي، ولعب دورا حيويا في إعادة رسم الصورة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية لليبيا[4] وقد تطورت

---

(1) - نادية محمد الزنتاني ، دور النفط في السياسة الخارجية الليبية - رسالة ماجستير (غير منشورة) – طرابلس- أكاديمية الدراسات العليا – 1990ف - ص20 .

(2) - محمد المبروك المهدوي ، مرجع سابق ، ص ص 265-267 .

(3) - محمد صالح عمر ، مرجع سابق ، ص39 .

(4) - نادية محمد الزنتاني ، مرجع سابق ، ص212 .

قدرة ليبيا في مجال الغاز الطبيعي الذي كان يهدر و لا تتم الاستفادة منه ألا بنسبة قليلة ويوضح الجدول رقم (1) تطور حجم إنتاج الغاز المستخدم منه والمحروق .

جـــــــــدول رقـــــم (1)

تطور حجم إنتاج الغاز المستخدم منه والمحروق منذ [1] 1970ف

	جملة الغاز المنتج	جملة المستخدم	صدر منه	المبدد بالإحراق	نسبة ما احرق إلى الإنتاج الكلي
1970	19366	8366	--	11000	%57
1971	15759	5905	463	9854	%63
1972	14047	7813	2300	6234	%44
1973	16283	10909	3936	5374	%33
1974	12045	9775	3596	2270	%19
1975	13848	10835	4106	3013	%22
1976	17947	13779	4248	4168	%23
1977	10008	15751	4847	4257	%21
1978	21244	15921	--	5323	%25

وقد ارتفعت الاحتياطات الليبية من النفط والغاز من 722 ملياراً متراً مكعباً ، حتى وصل إنتاج ليبيا من الغاز الطبيعي عام 1996ف حوالي 16.2 ملياراً متراً مكعباً وصدر منه حوالي 1.2 مليار متر مكعب إلى اسبانيا[2] ولقد اعتمدت ليبيا منذ الوفرة النفطية على سياسة مفادها ألا تستخرج كميات كبيرة من النفط بشكل يعرض حصة الأجيال القادمة إلى النضوب خلال فترة قصيرة ، ولا يترك الاحتياطي للمستقبل البعيد جدا فتتعرض قيمته للتضاؤل[3].ويرى الكثير من المنظرين في العلاقات الدولية أن للعامل الاقتصادي أهمية قصوى في تحديد السياسات الخارجية للدول ، فكثير من نشاطات الدول تركزت على الحصول على الموارد الأولية ومصادر الطاقة ، و ليبيا واقعة تحت تأثير هذا النشاط الاقتصادي نظرا لامتلاكها للموارد الطبيعية كالغار والنفط ، وللعامل الاقتصادي أهمية كبيرة في سياستها الخارجية[4].التي انتقلت من حالة الهامشية الخاملة التي توصف

---

(1) - سالم حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص213 .

(2) - المرجع نفسه ، ص212 .

(3) - رشيد يوسف عثمانه ، العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الليبية -رسالة ماجستير (غير منشورة)-طرابلس- أكاديمية الدراسات العليا- أكتوبر 1997 ف- ص82.

(4) - المرجع نفسه ، ص1 .

بانحيازها للغرب ، إلى حالة السياسة الخارجية النشطة التي تتفاعل مع محيطها العربي والأفريقي و الإسلامي و العالمي[1]. وكان ذلك بفضل التغيرات الاقتصادية التي حدثت بعد اكتشاف النفط والتي كان لها بالغ الأثر في توجهات السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأخرى .وحسب ما ظهر في العلاقات الخارجية الليبية يبدو دور العامل الاقتصادي في تحديد علاقات الصراع والتعاون ، ويلاحظ إن متغيرات الصراع متغلبة على متغيرات التعاون بل أن متغيرات التعاون مرتبطة إلى حد بعيد بالمتغيرات التي تتحكم في الصراع ، و لذلك يمكن القول أن العامل الاقتصادي بمثابة المنظم الحراري الذي يعمل على إعادة التوازن بين الأهداف و الإمكانيات المتاحة حيث يعود له الفضل في تحقيق الأهداف الخارجية وترشيد القرار الاستراتيجي وجعله يتماشى مع ما تمتلكه الدولة من قدرات فعلية، إذ يتسنى للدولة آنذاك أن تستخدمها كوسيلة للإغراء أو المكافأة أو العقاب[2].

ومن هنا يبدو واضحا تحرر السياسة الخارجية الليبية من القيود التي كانت تكبلها بمجرد اكتشاف النفط وقيام ثورة الفاتح عام 1969ف ، حيث ساهم النفط في تقدم الاقتصاد الليبي تقدما واضحا خاصة بعد تأميم الشركات النفطية الأجنبية *، وأصبحت ليبيا تتحكم في العديد من الموارد الأولية التي تحتاجها العديد من دول العالم ، وبالتالي كان أسلوب المساعدات الاقتصادية أحد الأساليب التي استخدمتها السياسة الخارجية الليبية ، ومن ثم كانت السياسة الخارجية الليبية متحررة في توجهاتها الإقليمية والدولية ، فكانت لها توجهات عربية وأفريقية ودولية ، كما اصطدمت سياستها الخارجية بسياسات الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتعارض أهدافها مع مصالح تلك الدول.

ثالثا-أثر العامل البشري على السياسة الخارجية الليبية :

يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر في أي نشاط ، والسياسة الخارجية للدولة تعتمد في تخطيطها وتنفيذها والوصول إلى أهدافها على العامل البشري اعتمادا كبيرا ويقترن العامل البشري أو السكاني مع القوة في العلاقات الدولية شأنه شأن العوامل المباشرة وغير المباشرة ، وكانت الصلة وثيقة وما تزال بين السكان والأمن ، بمعنى الإمكانيات العسكرية للدولة ، و بالرغم من التغير الجوهري في عناصر القوة ، وفي القدرات العسكرية علي وجه الخصوص ، إلا أن العامل البشري والسكان ما يزال له أهمية سواء عسكرية أو في السياسة الخارجية ، لكن حجم السكان لم يعد هو العنصر الحاسم ، و إنما تركيب السكان ومستوى الارتقاء الاجتماعي والتقدم التقني والمعرفي

---

(1) - بشير صالح بشير ، مرجع سابق ، ص40 .

(2) - رشيد يوسف عثمانة ، مرجع سابق ، ص182 .

* - من الشركات الأجنبية التي كانت تعمل في ليبيا وتستحوذ على النفط الليبي الشركات الأمريكية، والشركات البريطانية والشركات الإيطالية .

وتوزيع السكان جغرافيا و نمو السكان هي العناصر الأكثر تأثيرا ، بالإضافة إلى أن العلاقة بين العامل السكاني والعوامل الأخرى كالجغرافيا والاقتصاد لها تأثير على رسم وتنفيذ السياسة الخارجية [1]. وعنصر السكان من العناصر الحاسمة في قوة الدولة[2] ومركزها السياسي في السياسة الدولية ، والدول التي تشكو من انخفاض في نمو السكان تجد نفسها ملزمة إلى تدبير الأمر بإتباع سياسات داخلية لتصحيح الأمر ، خشية أن يترتب على انخفاض عدد السكان عواقب اقتصادية و اجتماعية ودفاعية تنحو بسياسة الدولة إلى مسالك وعلاقات لا تتلاءم مع التوجه العام للدولة[3]. ومع هذا فعدد السكان لا يدل على القوة الفعلية للدولة ، فالصين و الهند و اندونيسيا و الباكستان سكانها كثيرون لكن قدراتها ونفوذها وهيبتها لا تتناسب مع ما للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا وفرنسا وألمانيا من ادوار في السياسة الدولية [4] وهذا الأمر يدفعنا إلى النظر إلى العامل البشري من زاويتين أو تقسيمه إلى عاملين هما العوامل الإنسانية الكمية والعوامل الإنسانية الكيفية فعند الحديث عن الجوانب الكمية للعنصر السكاني وأثره في السياسة الخارجية للدول يمكن القول :-

أن المستوى العددي مهم فكبر حجم السكان يوفر للدولة إمكانيات دفاعية كبيرة خاصة إذا توافق مع الموارد المتاحة للدولة فإنه يؤهل الدولة لخوض سياسات خارجية مختلفة عن تلك السياسات التي تنتهجها الدول الفقيرة سكانيا ، ولقد اختلفت الدول في حجم سكانها كما اختلفت في حجم مساحتها[5] ، ولكن الجانب العددي ليس وحده المؤثر في السياسة الخارجية للدول ، بل إن الدول الأكثر تميزا وهيبة في العالم ليست الدول الأكبر في حجم السكان ، وهذا يقودنا للحديث عن الجوانب الكيفية للعنصر السكاني ، حيث إن هناك عناصر أخرى تؤثر في فعالية حجم السكان وتأثيراته على السياسة الخارجية ومن أهمها[6]:-

1. **حيوية السكان وشباب وهرم الأمة .**
2. **ارتفاع أو انخفاض نسبة المتعلمين بين السكان .**
3. **ارتفاع أو انخفاض نسبة المشاركة السياسية بين السكان وانتشار مظاهر الحياة المدنية**
4. **ارتفاع أو انخفاض المستوى الاجتماعي و الاقتصادي بين السكان .**

---

(1) - بشير صالح بشير ، مرجع سابق ، ص7 .

(2) - يضع صموئيل هنتغتون أطروحته في الصراعات الإستراتيجية للقرن القادم على أساس القوة الثقافية والحضارية والدينية فهو لا يرى أن الصراع من اجل القوة هو مصدر الصراع ، وليست المعطيات الجيوبوليتكية هي العوامل الحاسمة في القوة ، بل أن القوة التي تتسم بالتماسك الديني والثقافي ستكون أفضل في موقع التنافس مع القوى الأخرى . انظر كاظم هاشم نعمة ، مرجع سابق ، ص209 .

(3) - كاظم هاشم نعمة ، مرجع سابق ،ص211 .

(4) –المرجع نفسه ، ص214 .

(5) - سالم حسين عمر البرناوي ،السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ،ص167 . انظر أيضا فاضل زكي محمد ، مرجع سابق ص111 .

(6) - المرجع نفسه ، ص168 . انظر: أيضا فاضل زكي محمد ، مرجع سابق ، ص112 .

5. مدى التجانس العرقي واللغوي للسكان و الإرث التاريخي المشترك والآمال والطموحات المستقبلية المشتركة.

وتؤثر مسائل اللغة والدين والجنس في العامل السكاني حيث تظهر تلك المسائل على سبيل المثال في الدول الأفريقية حديثة الاستقلال وفي دول جنوب شرق آسيا ، فلا ريب إن غياب تماسك السكان في الدول الأفريقية كان وراء الاضطرابات الداخلية ، ودعوات الانفصال ودوافع الحروب الأهلية ، والنزاعات الإقليمية ، ولقد تجسدت هذه الظاهرة في الثمانينيات في دول العالم الثالث حيث كثرت حالات عدم الاستقرار[1].

و من ثم يمكن القول انه لا يزال للعامل البشري مكانة بين العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، سواء كان ذلك متمثلا في القيادة السياسية العليا للدولة ، أو العناصر التي تشغل مناصب متعددة داخل وزارات الخارجية للدول المعنية ، بل ويشمل الأمر كل الكفاءات العلمية التي تتوفر للدولة ، ويبدو واضحا أن الجانب العددي ليس هو العنصر الأكثر تحكما في قوة الدولة ، بل إن الجوانب الكيفية في جميع العناصر التي تم ذكرها سابقا هي الأكثر تأثيرا وتحديدا لقوة الدولة ، وخير مثال على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي أقوي دولة في العالم يقل عدد سكانها كثيرا عن الصين والهند .

و ليبيا كغيرها من الدول فسياستها الخارجية عرضة للتأثر بهذا العامل الحيوي حيث كان لهذا العامل تأثير في السياسة الخارجية الليبية من عدة جوانب ، فإجمالي عدد سكان ليبيا حسب ما أظهرته النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام 2006ف هو **خمسة ملايين وثلاثة مائة وثلاثة وعشرون ألف وتسعمائة واحدى وتسعون نسمة** ، منهم **مليونان وستمائة وخمسة وتسعون ومائة وخمسة وأربعون** ذكور، و **مليونان وستمائة وثمانية وعشرون وثمانمئة وستة و أربعون** إناث[2] ، وتبلغ مساحتها **مليون وسبعمائة وتسع وخمسون ألف وخمسمائة وأربعون كيلو متر مربع** ، وفي ذلك إشارة واضحة إلى التفاوت الكبير بين المساحة الشاسعة وعدد سكانها المحدود ، فنجد أن التوزيع الجغرافي السكاني فيها يظهر بمظهر التوزيع المتخلخل الذي يوحي بضعف التركز السكاني وانخفاض الكثافة السكانية ، وأغلب المناطق الجنوبية والوسطى تكاد تكون مناطق خالية من السكان تقريبا ومع اكتشاف النفط وارتفاع مستوى الدخل القومي بدأت البلاد تشهد تحولات اقتصادية وسياسية وبشرية مهمة وبدأت ملامح التغير في خريطة التوزيع الجغرافي للسكان تظهر في شكل جديد[3]. ونجد أن الوضع السكاني في ليبيا يتميز بالتجانس العرقي والديني ، ووحده اللغة المستعملة في التخاطب ، ولم تمر ليبيا في تاريخها المعاصر بأية تجارب انفصالية فهناك رغبة تسود الشعب الليبي بالعيش معا ، رغم التباعد الجغرافي ما بين الكتلة السكانية الغربية والكتلة

---

(1) - كاظم هاشم نعمة ، مرجع سابق ، ص214 .

(2) –النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006ف ، الصفحة"ب" .

(3) - الهادي مصطفي ابولقمة ، سعد خليل القزيزي ، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، ط1(سرت - الدار الجماهيرية للنشر – 1995ف) ص335

الشرقية والكتلة السكانية في الجنوب[1] وما يميز التركيبة الاجتماعية والدينية للسكان الليبيين أنها تتحلى بانسجام فوت الفرصة أمام الاستعمار لاستغلال الخلافات كتلك التي عرفتها بقية الدول العربية فنسبة الإسلام هي 98-99 % وقد سعت الثورة منذ قيامها إلى نشر أكبر قدر من التعليم بين السكان[2] .وبالرغم من العديد من الإيجابيات للعامل البشري في ليبيا إلا أن هناك العديد من السلبيات التي تمثلت في النقاط الآتية[3]:-

1. **قلة السكان حيث تشكل قلقا لدى صناع القرار في السياسة الخارجية الليبية ، إذ تعتبر ليبيا من الدول قليلة السكان فقد كان عدد سكانها عام 1951ف يقدر بحوالي مليون ونصف المليون نسمة ، وقد تطور عدد سكان ليبيا بعدها ولكنها لا تزال من الدول قليلة السكان .**
2. **اتساع الرقعة الجغرافية الذي يقابل قلة عدد السكان أي أن هناك تشتت وعدم تركز سكاني إلا في مناطق محدودة فالكثافة السكانية لا تتعدى ثلاثة أفراد لكل كيلو متر مربع واحد .**

وإذا حاولنا فحص علاقة العامل السكاني بالسياسة الخارجية الليبية نجد أن الخيارات أمام صناع القرار الخارجي ليست عديدة وذلك بسبب قلة عدد السكان ، وهنا يأتي الانتماء هو العلاج لمشاكل العامل السكاني ، فمن حيث الانسجام والارتباط والإرث والدين واللغة والعادات والهوية والوعي ، فإن الوحدة العربية هي المعبرة عن تلك المعطيات ، وكذلك من حيث الواقع الجديد بأبعاده الاقتصادية ومدركاته المستقبلية ، إقليميا وعالميا ، وتبدو الوحدة الأفريقية معبرة عن هذا أيضاً ، فكل منهما لها أهميتها لليبيا حتى أنها ترى بأنه لا يمكن الاستغناء عن أي منهما[4] ، فالدوافع التي تدفع السياسة الخارجية الليبية للتوجه نحو المنطقة العربية ، تشابه الدوافع التي تدفعها للتوجه نحو المنطقة الأفريقية وإقامة وحدة أفريقية ، وهكذا فالسياسة الخارجية الليبية قد استفادت من التجانس السكاني من خلال صعوبة إثارة نزاعات داخلية من قبل مصادر خارجية من جهة ومن جهة أخرى اتجهت إلى تعويض النقص وحل المشاكل المترتبة عليه إلى البحث عن فضاءات إقليمية من خلال البيئة المحيطة بها والتي تربطها بها روابط عديدة .

---

(1) - سالم حسين عمر البرناوي ،السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص172 .

(2) - بشير صالح بشير ، مرجع سابق ، ص8 .

(3) - سالم حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص173 .

(4) - بشير صالح بشير ، مرجع سابق ، ص9 .

المبحث الثالث

وسائل السياسة الخارجية الليبية

لا تستطيع أية دولة أو وحدة دولية في المجتمع الدولي ، أن تتعامل مع بقية الدول وتحقق أهداف سياستها الخارجية دون أن تستخدم طرقاً أو وسائل معينة تكون في العادة متاحة لها .و يقصد بالوسائل الأدوات التي تستخدم لتنفيذ أو تحقيق أهداف خطط السياسة الخارجية لأية وحدة دولية ، فالهدف كبعد عام تتضمنه السياسة الخارجية في مخرجاتها ويتطلب استعمال العديد من الأدوات اللازمة لتنفيذه وترجمته [1]،والسياسة الخارجية لا تختلف عن السياسة الداخلية في هذا الجانب ، فهي أيضا تحتاج إلى أدوات ومقومات حتى يمكنها الوصول إلى أهدافها،ومن خلال تتبع أدبيات السياسة الخارجية يتضح أن هناك اختلافا في تقسيم وسائل السياسة الخارجية ، وهذا الاختلاف لا يشكل تأثيرا على ما تناوله البحاث في دراساتهم لأدوات السياسة الخارجية [2]،و بالإضافة إلى اختلاف المفكرين في تقسيمهم لأدوات ووسائل السياسة الخارجية،فالدول أيضا تختلف في استخدامها لتلك الوسائل ، فهناك من الدول من تستخدم كل الوسائل الموجودة على الصعيد الدولي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهناك من يستخدم بعضها ،وسأتناول في هذا المبحث بعض الوسائل التي تستخدم لتنفيذ السياسة الخارجية ، حيث إن هناك اتفاق بين المفكرين على أن الدول بدون استثناء تلجأ في تنفيذها لسياستها الخارجية إلى استخدام إحدى الوسائل الآتية[3]:-

أ.الوسائل الدبلوماسية .
ب.الوسائل الاقتصادية .
ج.الوسائل العسكرية .
د.الوسائل الاستخبارية و الرمزية.

أ / الوسائل الدبلوماسية :

تطورت الدبلوماسية عبر المراحل التاريخية ، فهي كظاهرة يرجع تاريخها إلى أقدم العصور فحتى أقدم المجتمعات البدائية كانت تقيم العلاقات وتوفد عنها الممثلين.وقد دخلت كلمة الدبلوماسية للغة العربية بالرغم من أصلها اليوناني في القاموس السياسي واشتقت منها عدة كلمات استخدمت في العديد من الوظائف مثل دبلوماسي، والسلك

---

(1) - زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص167 .

(2) - المرجع نفسه ، ص167

(3) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص238 .

الدبلوماسي، وغيرها من المصطلحات الأخرى ، وقد تناولها العديد من المفكرين بالدراسة وقدموا لها العديد من التعريفات حيث عرفها قاموس أوكسفورد بأنها تعني :-

أولا : علم العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات .

ثانيا : الطريقة التي يتبعها السفراء و الممثلون الدبلوماسيون في تحقيق هذه الرعاية .

أما معجم المصطلحات السياسية الصادر عن مركز البحوث و الدراسات بجامعة القاهرة فقد عرف مصطلح الدبلوماسية بأنها (تشير في معناها الضيق إلى إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض من خلال السفراء و المبعوثين [1].وهناك من يرى إن الدبلوماسية هي التفاعل بين دولة وأخرى ، بقصد التمثيل الدبلوماسي أو التفاوض في أحد الجوانب التي تهم إحدى الدولتين [2] ومن التعريفات الشائعة لمصطلح الدبلوماسية القول بأنها مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية ، والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي ، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة ، وفن إجراء المفاوضات في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقات والمعاهدات [3] ، والدبلوماسية كأحد وسائل السياسة الخارجية تأتي في مرحلة متقدمة من مجهودات الدول من أجل تحقيق أهدافها في البيئة الدولية فقد زاد اقتناع الدول بأهمية الوسيلة الدبلوماسية في تحقيق أهدافها الخارجية منذ ظهور الدولة بشكلها القومي الحديث وتوقيع معاهدة **فينا** عام 1961ف[4] . وبالرغم من اختلاف التعريفات التي قدمها العديد من المفكرين للدبلوماسية إلا أنها لا تخرج عن كونها تمثيلاً للدولة في الخارج وتنظيماً لعلاقاتها الخارجية مع الدول والوحدات الدولية الأخرى ،ووسيلة لحل مشاكلها وتحقيق مصالحها في البيئة الخارجية .ومن خلال الاهتمام المتزايد بالدبلوماسية الناتج عن الحاجة للعمل الدبلوماسي في البيئة الدولية ، تطورت الدبلوماسية و انتقلت من مرحلة إلى مرحلة وأصبح للعمل الدبلوماسي عدة صور، كما تزايدت المسؤوليات الرئيسية للوظيفة الدبلوماسية ومن خلال الاطلاع على بعض الدراسات التي قدمها الباحثين في هذا الحقل اتضح أن هناك عدة صور للعمل الدبلوماسي منها :

(1) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص239 ، 240 .
(2) - علي محمد شمبش ، مرجع سابق ، ص247 .
(3) - زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص172 .
(4) - وقد احتوت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 على اثنين و خمسين مادة ، تناولت مهام البعثات الدبلوماسية ومواضيع هامة أخرى تتعلق بالعلاقات الدبلوماسية بين الدول و التمثيل الدبلوماسي انظر سالم حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية مرجع سابق ص ص 241 –242 .

1. الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية :

وتعد من أقدم صور العمل الدبلوماسي ، و يقصد بها التمثيل الدبلوماسي الذي ينظم علاقات التفاعل بين دولتين ، بمعنى أن تنظيم العلاقات بين الدولتين يتم على أساس المفاوضات الثنائية [1].

2. الدبلوماسية الجماعية (المتعددة الأطراف) :

و ينقسم هذا النوع من الدبلوماسية إلى دبلوماسية المنظمات أو البرلمانات ودبلوماسية المؤتمرات ، ويقصد بدبلوماسية المنظمات تلك النشاطات السياسية التي تحدث بين الدول في نطاق المنظمات الإقليمية و الدولية ، ومن خلال هذه الدبلوماسية تستطيع الدول أن تستغل نفوذها السياسي و الاقتصادي و العسكري خاصة في التأثير على الدول لكسب تأييدها أثناء عملية التصويت على قرارات بخصوص قضية ما ، كما تستطيع الدول تحقيق بعض أهدافها الثانوية كالحصول على منح أو قروض في المؤسسات الدولية التابعة للمنظمات الدولية والإقليمية ، أما دبلوماسية المؤتمرات فيقصد بها تلك التفاعلات أو المفاوضات التي تقوم بها الدول من خلال اشتراكها في مؤتمرات دولية وهي بذلك تتصف بالطابع الوقتي أي أنها تكون بصورة مؤقتة تنتهي بانتهاء المؤتمر[2].

3. دبلوماسيــة القمـــة :

و هي تلك المفاوضات التي تتم في المؤتمرات الدبلوماسية التي تعقد بين رؤساء الدول و الحكومات ، والتي يتوصلون من خلالها إلى بعض القرارات السياسية الهامة ، أو عقد بعض الاتفاقات التي تخدم مصالحهم الوطنية سميت بدبلوماسية القمــة لأنها تتم على مستوى رؤساء الدول والحكومات ومن أمثلتها مؤتمر القمة العربية ، ولقد اتسم هذا النوع في هذا العصر بالتنظيم واتساع مشاركة الرؤساء ، وعادة ما تكون له نتائج ايجابية [3].

4. الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الإعلام :

وهي الدبلوماسية التي تسعى من خلالها الدولة إلى إقامة علاقات مباشرة مع الشعوب ، ويتم فيها التركيز على وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة لكسب تأييد الرأي العام الخارجي وشرح بعض القضايا المهمة التي تخدم أهداف السياسة الخارجية[4]. وتعتبر

---

(1) - زايد عبيد مصباح ، مرجع سابق ، ص177، انظر أيضا : علي محمد شمبش ، مرجع سابق .ص347

(2) - المرجع نفسه ، ص ص 177 ، 178 ، 179.

(3) - المرجع نفسه ، ص180 ، انظر أيضا : علي محمد شمبش ، مرجع سابق .ص 348

(4) - زايد عبيد مصباح ، مرجع سابق ، ص181 ، انظر أيضا : علي محمد شمبش ، مرجع سابق .ص 348

الوظيفة الدبلوماسية التي يشغلها الموظفون الدبلوماسيون في داخل الدولة أو خارجها من الوظائف الحساسة ، لأن العمل الدبلوماسي ينصرف إلى التعامل مع الوحدات الدولية الأخرى من اجل تحقيق مصالح وأهداف الدولة ، وبهذا يمكن حصر مسؤوليات العمل الدبلوماسي في الآتي (2) :-

1. المفاوضة :

يقصد بالمفاوضة المباحثات و المداولات و المنافسات و المساومات الشفهية أو الخطية التي تجري بين ممثلي دولتين أو أكثر ذات مصالح متقاربة أو متعارضة يقدم خلالها كل من الطرفين حججه ، ويحاول أن يدحض حجج خصمه بغية الوصول إلى اتفاق يتعلق بحل قضية أو مطلب أو نزاع يهم الطرفين .

2. تمثيل الدولة وعرض وجهات نظرها وشرح اتجاهاتها للدولة الأجنبية :

يتولى الممثل الدبلوماسي مهمة ترجمة اتجاهات ومواقف دولته لدى الدول التي يجري معها تبادل العلاقات الدبلوماسية وهو بذلك يعد المصدر الرسمي للبيانات و المعلومات المتعلقة بسياسة حكومة بلاده .

3. الملاحظة و تقديم التقارير :

وهذه العملية تتطلب الدقة و التأكد من صحة المعلومة أو الحدث و التريث إلا إذا تطلب الأمر السرعة .

4. الحماية :

من ضمن الواجبات الأساسية للمبعوث الدبلوماسي حماية الرعايا التابعين للدولة التي يمثلها

5.العمل على توثيق العلاقات الودية و تنمية العلاقات الاقتصادية و الثقافية و العلمية بين الدولة الموفدة والدولة المستقبلة .

وخلاصة ما جاء في اتفاقية **فيينا** للعلاقات الدبلوماسية عام 1961ف إن من أهم مهام العمل الدبلوماسي هو تمثيل الدولة المعتمدة ، وحماية مصالحها ومصالح رعاياها ، و الدخول في المفاوضات مع الدولة المعتمد لديها و التعريف بكل الوسائل المشروعة على ظروف وتطورات الأحداث فيها وعمل التقارير على ذلك وإرسالها للدولة المعتمدة ، من أجل أخذها

---

(2) – زايد عبيد الله مصباح ، مرجع السابق ، ص ص 184 ، 186 ، 187 ، انظر أيضا : سالم البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية مرجع سابق ، ص241 .

في الاعتبار عند صياغة قراراتها الخارجية [1] . وبالرغم من تقدم الوسيلة الدبلوماسية عن غيرها من الوسائل في استخدام الدول لها لتنفيذ سياساتها وأهدافها الخارجية إلا أنه قد ينتج عنها نتائج قد تكون إيجابية و قد تكون سلبية ، فإذا كانت النتائج المترتبة على استخدامها إيجابية بالنسبة للدول المشتركة فهذا كثيراً ما يتحول إلى علاقة ارتباط قد تصل إلى درجة الأحلاف التي غالباً ما تصطبغ بالصبغة العسكرية ، أما إذا كانت تلك النتائج سلبية فإن الخطوة المتوقعة بين الأطراف هي الحرب ، وهي أخر الوسائل التي تضطر الدول إلى استخدامها[2].

وهـكذا فإن الدول تلجأ إلى الوسيلة الدبلوماسية منذ بداية تفاعلها مع المجتمع الدولي وتقدمها على كل الوسائل في كل الظروف التي تمر بها ، فالدبلوماسية هي القناة التي تمر منها جميع المعاملات التي تتم بين الدول ، وتعتمد درجة نجاحها على براعة وكفاءة الممثلين الدبلوماسيين وكذلك يساعد على نجاحها وزن الدولة ووضعها في المجتمع الدولي ، كما تعتمد بعض الوسائل الأخرى المستخدمة لتنفيذ السياسة الخارجية على العامل الدبلوماسي مثل المساعدات الخارجية و سياسة الأحلاف وكثيرا ما أدت الدبلوماسية الناجحة إلى تحسين علاقات دولة مع غيرها من الدول ، وأحيانا إلى تخليصها من ويلات الحروب ، وعلى العكس من ذلك أدت الدبلوماسية غير الناجحة إلى وقوع الدولة في الاشتباكات المسلحة .

ب / الوسائل الاقتصادية :

تعتبر الوسائل الاقتصادية من الوسائل الشائعة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول ، وقد استخدمت منذ زمن بعيد ، وعولت عليها الدول كثيرا في معاملاتها الخارجية وفي حركتها في المجتمع الدولي ، حيث تؤثر الدول و تتأثر بالأسلوب الاقتصادي لأن الدولة قد تكون مانحة للمساعدات الاقتصادية وقد تكون متلقية لها ، وتختلف هذه الوسائل من دولة إلى أخرى بحسب الموارد و الإمكانات المتاحة للدول ، فالدول الغنية بثرواتها و مواردها الطبيعية تستطيع توظيف الوسائل الاقتصادية في خدمة أهدافها الخارجية بشكل كبير وفعال ، أما الدول الفقيرة التي لا تمتلك ما يكفيها لسد حاجاتها الأساسية من الموارد الأولية فإنها أما أن تكون مكتفية ذاتيا و إما أن تكون متلقية للمساعدات الاقتصادية ، وفي حالة كونها متلقية للمساعدات فإن سياساتها ستكون مقيدة وتابعة للدول المانحة ، ومن أهم الوسائل الاقتصادية المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول ما يلي :

---

(1) - سالم حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص246 .

(2) - علي محمد شمبش ، مرجع سابق ، ص 348 .

1. أسلوب تقديم المساعدات الاقتصادية ♦ :

يقوم بهذا النوع من الأساليب المستخدمة لتنفيذ السياسة الخارجية الدول ذات الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة،ويتخذ عدة مظاهر منها أسلوب الإغراء بتقديم مساعدات أو معونات اقتصادية ، وأسلوب التهديد و الضغط ، والأسلوب ألاشتراطي الذي تشترط فيه الدولة المانحة لمساعداتها تقديم المساعدات بشروط معينة من شأنها خدمة أهداف سياستها الخارجية[1].ويعتبر الجانب الاقتصادي من الأولويات لدى صناع القرار في دول العالم فلكي تبدو فرنسا فاعلا دوليا في السياسة الدولية مثلا أعطت أهمية كبيرة لعلاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا ، حيث حرصت على أن تديم علاقة التبعية لاقتصاديات بعض الدول الأفريقية متمثلة في سياسة تنمية و تعاون من جهة وسياسة نقدية ومصرفية من جهة أخرى[2] ،ويمكن أن نلاحظ أسلوب المساعدات الاقتصادية من خلال الحجم المتزايد للتحويلات المالية العربية إلى الدول الأفريقية والتي وصلت خلال الفترة من عام1973-1980ف حوالي خمسة مليارات وسبعمائة مليون دولاراً [3] ، وعلى سبيل المثال أيضا قدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر خلال الفترة من 1975 – 1994 ف حوالي **تسعة عشر مليار وثلاثة ملايين دولار** [4] ، وترتبط الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات الاقتصادية التي تقدمها للدول بمصالح في الغالب تكون سياسية،وتستخدم ذاك الأسلوب للضغط على الدول للتخلي عن سياسات معينة لا تتمشى مع مصالحها و إتباع سياسات تتوافق مع مصالحها المنتشرة في العالم ، حيث كانت على سبيل المثال دائمة التهديد لمصر بالنسبة لاتفاقية المواد الغذائية التي تستورد منها لكي تعدل مصر عن مسائل سياسية لا تتفق مع سياسة الولايات المتحدة ، وتقوم بريطانيا أيضا بتقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول الأفريقية حيث ارتفعت تلك المساعدات من 30 مليون باوند في عام 2003 ف إلى 50 مليون باوند في عام 2004ف [1]. ولقد استخدم العرب فائض البترول كسلاح سياسي في حرب 1973ف ضد الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا واليابان لتحقيق مصالح سياسية لصالح القضية العربية [2]، وهكذا نجد أن أسلوب

♦ لقد حدد هانزمورجنثاو ستة أنواع من المعاملات و سماها المساعدات الخارجية و هذه المساعدات هي :
1. المساعدات الخارجية الإنسانية . 2. المساعدات الخارجية الأساسية . 3. المساعدات الخارجية الحربية . 4. الرشوة
5. المساعدات الخارجية بقصد المباهاة .6. المساعدات الخارجية للتنمية الاقتصادية،للمزيد أنظر،على محمد شمبش،مرجع سابق ص349.

(1) - زايد عبيد الله مصباح ،مرجع سابق ، ص ص 190 – 191 ، انظر أيضا : علي محمد شمبش ، مرجع سابق . ص349 .

(2) - كاظم هاشم نعمة ، <u>أفريقيا في السياسة الدولية</u> ، ط1 (بنغازي – دار الكتب الوطنية – 2005ف) ، ص263 .

(3) - يوسف الحسن ، <u>التعاون العربي الأفريقي</u> ، ط1 (بيروت-دار الوحدة العربية للنشر والطباعة-1982ف) ،ص87-88 .

(4) - زايد عبدالله مصباح ، مرجع سابق ، ص190 .

(1) - كاظم هاشم نعمة ، <u>أفريقيا في السياسة الدولية</u> ، مرجع سابق ، ص263 .

(2) - محمد محمود إبراهيم اديب ، مرجع سابق ، ص239 .

المساعدات الاقتصادية وتقديمها للدول من الأساليب المهمة في السياسة الخارجية ويبدو هذا الأسلوب أكثر وضوحا في السياسة الأمريكية .

2. أسلوب المقاطعة الاقتصادية :

يقصد بالمقاطعة قطع العلاقات التجارية مع إحدى الدول أو بعض مؤسساتها أو رعاياها وتهدف الدولة التي تستخدم أسلوب المقاطعة إلى إيقاع خسائر مادية بالدولة التي تريد مقاطعتها،إذ أن هذه الخسائر قد تحدث مشاكل سياسية تؤثر على صانع القرار وبذلك تجد الدولة التي تمت مقاطعتها نفسها مذعنة لمطالب الدولة المقاطعة،ومن أمثلة ذلك مقاطعة الصين عام 1905 ف لمدة ثلاثة أشهر للبضائع الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية[1].

3. أسلوب الحضر و التحريم :

يعتبر أسلوب الحضر و التحريم من أشد وأعنف الأساليب الاقتصادية التي تلجا إليها الدولة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية وعادة ما يطبق هذا الأسلوب على المبادلات التجارية التي تتم بين الدول ولأسلوب الحضر والتحريم أنواع ، فهناك الحضر النوعي الذي يشمل نوعا معينا من السلع و المعاملات وهناك الحضر الشامل .ومن أمثلة الحضر الشامل ذلك الذي اعتادت الولايات المتحدة أن تفرضه وحتى عقد السبعينات على التجارة مع الصين وكوبا ، ومن أمثلة الحضر الجزئي أو المحدد الحضر الذي فرضته الدول الغربية على بيع السلع الإستراتيجية للدول الشيوعية في فترة الحرب الباردة ، وأسلوب الحضر الاقتصادي كثيرا ما يتم استعماله كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية ، فالدولة التي تقرر الحضر على صادراتها أو وارداتها مع دولة أخرى أنما تفعل ذلك بهدف العمل على إعاقة فعل شرعت فيه تلك الدولة أو إلى إلزامها بتعديل ميولها و اتجاهاتها السياسية بالشكل الذي يتمشى مع مصالحها[2]. وهذا يعني أن قرار الحضر الصادر من أي دولة تجاه الوحدات الدولية الأخرى يعتبر عاملا من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية. وخلاصة القول أن الوسائل الاقتصادية بكل أشكالها من أهم الأساليب وأشدها تأثيرا على سياسة الدول وهي الأكثر شيوعا و استعمالا بين أعضاء المجتمع الدولي .

ج / الوسائل العسكرية :

يقصد بالوسائل العسكرية مجموعة المقدرات المتعلقة باستخدام أو التهديد باستخدام القوة المسلحة المنظمة من طرف أي دولة ضد دولة أخرى ،وتختلف الدول في استخدامها

---

(1) - زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص194 .

(2) - المرجع نفسه ، ص195 .

لأساليب تنفيذ السياسة الخارجية ، فمنها من لا يستخدم الوسائل العسكرية و لا يضعها في قائمة الوسائل المستخدمة لتنفيذ السياسة الخارجية ، ويرجع ذلك لعدة عوامل منها التوجهات والأدوار و العامل القيادي ، وغيرها من العوامل ، ومثال ذلك إن السياسة الخارجية التونسية في عهد الرئيس السابق الحبيب ابورقيبة لا تعتمد على الإدارة العسكرية بقدر ما تعتمد على وسائل أخرى كالوسائل الدبلوماسية و الاقتصادية [1]. وتتعدد الوسائل العسكرية المستخدمة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول ، ويختلف استعمال الدول لتلك الوسائل العسكرية ، حيث إن كل دولة تستعمل الوسيلة التي تتلاءم مع سياستها الخارجية،و قدراتها العسكرية ومن أهم الوسائل العسكرية المستخدمة ما يلي[2]:

1. **عقد التحالفات العسكرية .**
2. **المساعدات العسكريـــة .**
3. **الحـــــــــــرب.**

حيث ترتكز سياسة التحالفات العسكرية على أساس التضامن و التعاون في تحقيق الأهداف والحلف العسكري هو اتفاق تتعهد بمقتضاه دولتان أو أكثر بالتعاون واتخاذ سياسات متجانسة بما يتفق ومصالح الدول المشتركة في الحلف وتحقيق هدف أو أهداف مشتركة فكثيرا ما تدخل الدول في أحلاف لتحقيق أهداف ترى أنها لا تستطيع تحقيقها بمفردها[3] وهناك عدة أنواع من الأحلاف فهناك الأحلاف المؤقتة و الدائمة وهناك الأحلاف المتوازنة والأحلاف غير المتوازنة،وهناك أحلاف دفاعية وأخرى هجومية،وفي كل هذه الأنواع تلتزم الأطراف المتحالفة بالمبادئ التي تم الاتفاق عليها لتحقيق الأهداف الخاصة والمشتركة [4]،اما المساعدات العسكرية فتعد إحدى الأدوات التي تقبل على استخدامها العديد من الوحدات الدولية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية،ومن أهم مظاهرها المبيعات العسكرية الأجنبية،والقروض العسكرية،والتدريب و التعليم العسكري الدولي، وترتبط المساعدات العسكرية بمسالة الإمكانيات التي تمتلكها الدولة ، وتأخذ شكليين أساسيين هما التشجيع والتهديد[5] وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من وسائل عسكرية هناك أسلوب استعراض القوة العسكرية.حيث يعتبر هذا الأسلوب من ضمن الوسائل التي تلجا إليها العديد من الدول في تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية فالدولة عند قيامها باستعراض قوتها فإنها تظهر قوتها القتالية للوحدات الدولية الأخرى الأمر الذي يترتب عليه إثارة المخاوف لدى غيرها من الوحدات الدولية لتغيير سلوكيات تلك الدول تجاه الدولة المستعرضة لقوتها العسكرية ، وتقوم

---

(1) - زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ،ص199 .

(2) - المرجع نفسه ، ص201 .

(3) - علي محمد شمبش ، مرجع سابق ، ص350 .

(4) - الياس ابوبكر علي ، مرجع سابق ، ص23 .

(5) - زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص ص 205-206 ف ، انظر أيضا على محمد شمبش ، مرجع سابق ، ص349.

الدولة بهذا الأسلوب من خلال المناورات العسكرية،واستعراض الاختراعات في الصناعات ذات الطبيعة العسكرية،وأكثر من يجسد هذا الأسلوب هي الولايات المتحدة الأمريكية،إذ يعتبر أسلوب استعراض القوة من ضمن سلوكياتها المعتادة(1) ، وتعتبر الحرب من الوسائل المهمة في تنفيذ السياسات الخارجية للدول،وهي كظاهرة موجودة منذ القدم غير أن أساليبها وإداراتها الآن قد تطورت كثيرا إذ أن الكرة الأرضية تهزها صراعات عديدة ومن النادر أن تنجو قارة من قارات العالم من هذه الصراعات والتي في الغالب تكون حركات تحرر وطني،وعلى سبيل المثال لا الحصر توصل عالم بالواقع الأفريقي هو السيد جال دوبران في عام 1995 ف إلى تحديد هوية ثلاثة عشر حربا في القارة الأفريقية(2) ، وتعتبر الحرب الوسيلة الأخيرة التي تلجا إليها الدول لتحقيق هدف أو بعض أهداف السياسة الخارجية،كما تحاول الدول أن تصل إلى تحقيق أهدافها بوسائل سلمية قبل أن تصل إلى مرحلة الحرب، وذلك لمعرفتها أن الحرب لا تعود بالفائدة على الأطراف المعنية(3) ، والقاموس السياسي يعرف الحرب بأنها صراع مسلح بين دولتين أو فريقين من الدول تشب لتحقيق مصالح وطنية ، والحرب من حيث الواقع حالة ثانوية معترف بإمكان قيامها،حتى مع اعتناق المجتمع الدولي مبدأ تحريم الحرب كوسيلة لفض المنازعات بين الدول ، وان اعتبار الحرب كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية جاءت من فكرة أن الحرب امتداد للسياسة ومن أفكار أخرى سادت العلاقات الدولية الأوروبية مثل الادعاء إن أفضل وانجح الدبلوماسيات هي تلك الدبلوماسية المعتمدة على القوة(4) ، وفي ظل الأحداث الدولية التي سادت اليوم في العالم يبرز بوضوح انتشار الحرب كأحدى وسائل السياسة الخارجية في كل قارات العالم ولكن ما قلل من أهميتها هو وجود طرق ووسائل اقل تكلفة وأكثر أمانا مثل وسيلة الانقلابات الداخلية،والأعمال التجسسية ، وإثارة الفتن والحروب الأهلية،والحصار الاقتصادي و الحرب النفسية وحرب الدعاية، وعليه فإن استخدام الحرب يتم عند نقطة تشعر فيها الدول بأنها قد وصلت إلى طريق مسدود وأن الحرب هي الحل الأخير(5). وقد عمدت الدول في العقود الأخيرة إلى مضاعفة ميزانيتها العسكرية إلى درجة أثرت على الأنفاق في مجالات أخرى كالتعليم و الصحة و البنى التحتية الأخرى،وبهذا يمكن القول :-

أن الحرب كانت ومازالت وسيلة من الوسائل المستخدمة لتنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، وان الدول لا زالت تعول على القدرات العسكرية لحسم القضايا التي تعجز عن حلها بالطرق السلمية والنتائج التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج خير مثال على استخدام الحرب لتنفيذ السياسة الخارجية.

---

(1) - زايد عبد الله مصباح ، مرجع سابق ،ص ص211 ، 212 .
(2) - ادمون جوق ، ترجمة منصور القاضي ، علاقات دولية ، ط1 (بيروت- المؤسسة الوطنية للنشر – 1993ف) ، ص ص 369-370 .
(3) - علي محمد شمبش ، مرجع سابق ،ص ص 351-352 .
(4) - سالم حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص398 .
(5) – المرجع نفسه ، ص399 .

د / الوسائل الرمزيـة و الاستخبارية :

1- الوسائل الرمـزية :

يدخل تحت هذه الوسائل مجموعة من الأدوات التي تعمل بشكل أو بأخر على التأثير في توجهات الآخرين،ومنها الأدوات الدعائية و الأدوات الثقافية.وما أن اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى و الثانية حتى وجد المتحاربون في الدعاية سلاحا لا يقل خطرا عن المدافع وغيرها من أسلحة الفتك والدمار،وليس أدل على ذلك من قول هتلـر"إن عملية استعداد المدفعية وهجوم المشاة،سوف تضطلع به الدعاية في المستقبل، بأن تحطم نفسية العدو قبل أن تبدأ الجيوش في التحرك، إن أسلحتنا هي الاضطراب الذهني وتناقض المشاعر والحيرة والتردد والرعب الذي ندخله في قلوب الأعداء ، فحين يتخاذلون بالداخل،ويقفون على حافة الثورة،وتهددهم الفوضى الاجتماعية تحين الساعة للفتك بهم بضربة واحدة"[1] ، والدعاية هي أي نشاط موجه للتأثير في الأفراد أو المجموعات من خلال إقناعهم بتقبل وجهة نظر معينة،وعندما نتحدث عن الدعاية كأداة من أدوات السياسة الخارجية فإن الأمر يتطلب أن نأخذ في الاعتبار الدعاية الدولية وهي التي تعرف بأنها " الجهود الاتصالية التي تقوم بها حكومة معينة أو هيئات وطنية مختلفة ، وتوجهها إلى جمهور أجنبي بالدرجة الأولى وجعله يتبنى وجهة نظر تلك الحكومة أو الهيئات الوطنية بالنسبة للقضايا المختلف عليها على الصعيد الدولي[2] ونظرا لاعتماد الدعاية على وسائل الإعلام في تحقيق أهدافها ، فقد اعتنت الدول المتقدمة والنامية على السواء بإقامة المراكز الإعلامية والثقافية في الداخل والخارج للمراكز الإعلامية في الخارج دور في الدفاع عن قضايا البلد، وإعطاء صورة صادقة لما يدور فيها وذلك من خلال الحوار و الندوات و الاتصالات[3].

و قد حدد هارل سويل أهداف الدعاية الدولية في مجموعة من النقاط تمثلت في الآتي[4] :

1. **تعبئة الكراهية ضد العدو .**
2. **الحفاظ على صداقة الحلفاء .**
3. **الحفاظ على صداقة الدول المحايدة بل و الحصول على تعاونها .**
4. **تحطيم الروح المعنوية للعدو.**

ولكي تكون الدعاية أكثر فاعلية في خدمة أهداف السياسة الخارجية للدولة ، فلابد أن تتحلى ببعض الصفات ، كان تمتاز المادة الدعائية بالبساطة أي أن تكون غير مملة وأن تكون قابلة للتصديق ، وأن تكون ذات صلة بالجمهور الذي توجه له ، وأن تكون متوافقة وغير

---

(1) - شاكر ابراهيم ، الإعلام و دوره في التنمية ، ط2(الجماهيرية – المنشاة الشعبية للنشر – 1980ف) ، ص28 .

(2) - زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص219 .

(3) - شاكر ابراهيم ، مرجع سابق ، ص122 .

(4) - زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص220 .

متناقضة وان تمتاز بالتكرار و التردد المستمر لبعض جوانبها[1]. وبالرغم من أهمية الوسائل الدعائية والإعلامية بالنسبة للسياسة الخارجية ، وبالرغم من استخدام اغلب الدول لهذه الأساليب في تنفيذ وتحقيق أهدافها الخارجية إلا أنها لا تصل لأهمية الوسائل الأخرى والتي سبق ذكرها وإن الدور الذي يبرز لهذه الوسائل هو دور مساعد وليس دور رئيسي ، حيث تستخدم هذه الوسائل للتمهيد للمعاملات الخارجية لتحقيق أهداف ومصالح أساسية ، أو تستخدم للدفاع عن قضايا معينة .

2- الوسائل الاستخبارية :

ويقصد بها المهارات و الموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى،وتشمل تلك الوسائل والمهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات وتفسيرها،كما تشمل مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلاع والجواسيس وأدوات الرمز،وفك الرمز ، وتكمن أهمية الأدوات الاستخبارية في كونها تعد المصدر الرئيسي لجمع المعلومات من البيئة الخارجية والقيام بتصنيفها وتحليلها وبالتالي تقديمها لصانع القرار[2] وكذلك فإن الأجهزة الاستخبارية التابعة لأي دولة عندما تقوم بجمع المعلومات عن الوحدات الدولية الأخرى فأنها تقوم أيضا بمحاولة اختراق الأجهزة الاستخبارية لهذه الوحدات،والتعرف على مدى حصولها على معلومات من عدمها فيما يخص الدولة التابعة لها ، ومن ابرز الأساليب التي تستخدمها الأجهزة الاستخبارية في الحصول على المعلومات أسلوب التجسس،والذي يمكن تصنيفه بحسب مجالاته إلى فئات ثلاث هي التجسس الاستراتيجي وهو الذي يغطي المعلومات المتعلقة بقدرات الدول الأخرى، والتجسس التكتيكي وهو الذي يغطي المعلومات التي يحتاجها القائد الميداني ، والتجسس المضاد ، وهو الذي يسعى للمحافظة على المعلومات السرية التي تملكها الدولة والمحافظة على سرية عملياتها التجسسية[3] .

وهكذا فإن الأدوات الاستخبارية تمثل مركز الذاكرة في جهاز صنع القرار حيث إن الأجهزة الاستخبارية تقوم بعملية جمع المعلومات وتحليلها إلى جانب قيامها بمهمة الحرب النفسية في البيئة الخارجية ، وبمهمة تعبئة الرأي العام الداخلي في مواجهة محاولات الاختراق من طرف الأدوات الاستخبارية للوحدات الدولية الأخرى والواقع إن المادة الأساسية التي تُبنى عليها القرارات الرشيدة هي المعلومات وكلما كانت هذه المعلومات دقيقة ووافية كلما زادت أهميتها بالنسبة لصانع القرار[4] .

---

(1) - زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص222 .

(2) - المرجع نفسه ، ص227 .

(3) - المرجع نفسه، ص ص 228 – 229 .

(4) - سالم حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص246 .

وقد تعددت وسائل السياسة الخارجية ، كما تعددت العوامل أو المحددات التي تحتم على الدولة اختيار أي من تلك الوسائل لتحقيق أهدافها الخارجية ، فهناك من الدول من استخدمت الطرق الدبلوماسية وهناك من استخدمت الوسائل الاقتصادية ، و هناك من عولت كثيرا على استخدام الوسائل العسكرية ، وبعض الدول جمعت كل الوسائل المتاحة وسخرتها لتنفيذ سياستها الخارجية ، و ليبيا كغيرها من الدول تعتمد في تعايشها وتعاملها مع أعضاء المجتمع الدولي على مجموعة من المبادئ و القواعد و الخطط ،التي تكون في مجملها سياستها الخارجية التي تعتمد عليها في تعاملها مع باقي الوحدات الدولية وهي لا تختلف كثيرا عن السياسة الداخلية التي تحتاج أيضا إلى مقومات معينة وعناصر أساسية ، لا تستطيع تحقيق أهدافها أو فعل أي شيء بدونها .ومن خلال الاطلاع على بعض الدراسات التي اهتمت بدراسة السياسة الخارجية الليبية ، يتضح أن جل تركيزها كان على استخدام الوسائل الآتية :

أ.الوسائل الدبلوماسية .

ب.الوسائل الاقتصادية .

ج.الوسائل العسكرية .

أولاً / الوسائل الدبلوماسية :

لقد انحصرت وسائل السياسة الخارجية الليبية في العهد الملكي وقبل قيام ثورة الفاتح في دبلوماسية متواضعة الأداء،نظرا لانحصار تعامل البلاد مع بعض القوى الخارجية ومحاولة عدم التورط في الصراعات بين القوى التقدمية [1] ومنذ عام 1977ف اتخذت الدبلوماسية الليبية توجهات تختلف كثيرا عن الدبلوماسية التقليدية والتمثيل التقليدي المعروف،ولقد اعتمدت الدبلوماسية الليبية في تحديد جزء من مهامها على اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961ف [2] ، وتميزت الدبلوماسية الليبية بفاعليتها ونشاطها الملحوظ وذلك من خلال تعاملها مع كل الدوائر بجدية ، وبالرغم من عدم قدرتها على تحقيق بعض أهداف السياسة الخارجية نتيجة تأثير بعض المتغيرات الدولية إلا أنها استطاعت تحقيق اغلب الأهداف الجوهرية.

ومن خلال الاطلاع على القانون المنظم لوزارة الخارجية الليبية و السلك الدبلوماسي و القنصلي رقم 39 لسنة 1977ف [3]،و كذلك الاطلاع على قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 66 لسنة 1993ف بشأن تنظيم أمانة اللجنة الشعبية العامة للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي

---

(1) - عطا محمد صالح ، فوزي احمد تيم ، النظم السياسية المعاصرة ط1(بنغازي- منشورات جامعة قار يونس – 1988ف) ،ص373 .

(2) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص246 .

(3) - المرجع نفسه ، ص247 .

و التعاون الدولي ، وكذلك مراجعة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دورات انعقادها منذ عام 1977ف يمكن أن نلاحظ ونتعرف على المهام العامة و الخاصة التي أنيطت بالدبلوماسية الليبية والتي برزت منها المهام التالية(1) :

1- تنفيذ السياسة الخارجية الليبية ووضع الوسائل الكفيلة بذلك .

2- المحافظة على المصالح الليبية ، ومصالح رعاياها في الدول الأجنبية ومتابعة علاقات ليبيا الخارجية في كافة المجالات .

3- متابعة شؤون البعثات السياسية الأجنبية المعتمدة لدى الجماهيرية الليبية ،و القيام بكافة الأعمال المتعلقة بالمزايا و الحصانات السياسية و القنصلية .

4- العمل على إنشاء جمعيات الصداقة والإشراف على شؤون المبعوثين الليبيين في الخارج.

5- متابعة نشاطات المنظمات الشعبية ، وحركات التحرر و التنسيق معها لتحقيق الأهداف المشتركة.

وقد جاء دعم ليبيا لحركات التحرر انطلاقاً مما نص عليه مؤتمر الشعب العام وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية من دعم حركات التحرر في العالم عامة وفي أفريقيا خاصة(2) ، وتنفيذا لتلك القرارات فقد اتخذ دعم حركات التحرر الوطني في السياسة الخارجية الليبية صورا متعددة ، ويشمل ذلك المساهمة و المشاركة بفاعلية في أعمال لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية(3) وقد ركزت ليبيا في وقت مبكر على دعم علاقاتها السياسية مع القارة الأفريقية ، واستطاعت منافسة بعض الدول العربية مثل الجزائر والمغرب ومصر، فمصر كانت سباقة في التعاون مع الدول الأفريقية ، وحركات التحرر الأفريقية ، والمغرب عضو في مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية ، أما الجزائر فقد كانت مثلا للدول الأفريقية وذلك لتميزها بثورة التحرير ، لكل ذلك استطاعت الدول الثلاث السابقة إقامة علاقات مع الدول الأفريقية أما ليبيا فلم يكن لها ما يميزها في علاقاتها مع الدول الأفريقية قبل ثورة الفاتح عام 1969ف أما بعد قيام الثورة فقد أقامت علاقات متعددة الإغراض مع الدول الأفريقية خاصة التي تتمشى سياستها مع توجهات الثورة الليبية(4) ، وقد نشطت الدبلوماسية الليبية من خلال تحركاتها في دوائر متعددة و التي تبدو واضحة في قرارات المؤتمرات

---

(1) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص247 .

(2) -القرارات الصادرة عن مؤتمر الشعب العام في دورته غير العادية المنعقدة مارس-1982ف . قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية الصادرة خلال ذات السنة و السنوات 1980-1983-1984ف .

(3) - تقرير مكتب الاتصال الخارجي : متابعة وتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية في مجال السياسة الخارجية لعام 1991ف .

(4) - سالم حسين عمر البرناوي ، العلاقات العربية – الأفريقية ، مرجع سابق ، ص176 .

الشعبية منذ عام 1977ف والتقارير المختلفة التي تصدرها اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي حيث تمثلت في الدوائر الآتية[1]:-

1. **الوطن العربي .**
2. **العالم الإسلامي**
3. **القارة الأفريقية.**
4. **القارة الأسيوية و استراليا .**
5. **القارة الأوروبية .**
6. **أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية .**
7. **المنظمات الدولية و الإقليمية.**

وقد تعاملت ليبيا من خلال استعمال الأسلوب الدبلوماسي مع كل تلك الدوائر واضعة جملة من الأهداف والمصالح والأيديولوجيات على رأس قائمة المهام الدبلوماسية ، مكرسة الدعم المادي والسياسي الكامل من أجل تحقيقها ، وبالرغم من تأثير العديد من المتغيرات الدولية ووجود الكثير من المتطلبات والصعوبات التي كانت تعيق العمل الدبلوماسي إلا أن الدبلوماسية الليبية استطاعت منذ قيام ثورة الفاتح وإعلان قيام سلطة الشعب عام 1977ف، أن تحقق نجاحا وانتشارا كبيرين في العديد من الساحات الدولية ، كما استطاعت الدبلوماسية الليبية التدخل لحل العديد من النزاعات العربية و الأفريقية وحققت نتائج جيدة على كل الأصعدة وخير مثال على ذلك دورها في تسوية النزاع في جنوب السودان .

ثانياً / الوسائل الاقتصادية :

تعتمد الوسائل الاقتصادية التي تستخدم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية على حجم الموارد و الإمكانات المتاحة للدولة ، كما تعتمد على مدى حاجة الدول الأخرى لتلك الموارد والإمكانات الاقتصادية فإذا كانت الدول بحاجة ماسة لتلك الموارد وتعتمد عليها في صناعاتها واستهلاكها ، فإن الدولة تستطيع أن توظفها لخدمة مصالحها وأهدافها في الخارج وذلك من خلال الإغراء و المنح و التهديد،ولم تكن ليبيا قبل اكتشاف النفط من الدول الغنية بل كانت من الدول الفقيرة التي تعتمد على المساعدات الخارجية أما بعد اكتشاف النفط فقد تحسنت الأوضاع الاقتصادية قليلا ولم يتحرر الاقتصاد الليبي إلا بعد قيام ثورة الفاتح و تأميم الشركات الأجنبية وتعتبر ليبيا من الدول النامية وذات الإمكانات الاقتصادية المتواضعة إذا قورنت بكثير من دول العالم خاصة العالم الغربي ومن المنطقي أن تقارن قدرة الدولة المالية وقوتها الاقتصادية وناتجها القومي بمدى قدرتها على استخدام المساعدات الخارجية كوسيلة من وسائل تنفيذ سياستها الخارجية ، كما أن هذه الوسيلة مرتبطة أيضا بخطط الدولة الإنمائية وعوائدها الخارجية و الميزانيات الحكومية،وعند النظر للميزانيات العامة للجماهيرية من عام

(1) - سالم حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص248 .

1990 ف إلى عام 1996ف نجد أنها قد شهدت عُجوزات متكررة كما أن عوائد ليبيا من النقد الأجنبي الذي يأتي في غالبيته من إيرادات النفط ومشتقاته قد شهد تدنياً كبيراً في الفترة ذاتها[1]. وبالرغم من ذلك كله إلا أن الجماهيرية اعتمدت أسلوب المساعدات الخارجية والاقتصادية في سياستها الخارجية وخاصة في تعاملها مع الدول العربية والأفريقية،وقد انتهجت ليبيا بعض الوسائط المحددة عند استخدامها للمساعدات الخارجية كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية مثل المعاهدات والاتفاقات والمحاضر الثنائية ، والمؤسسات الليبية للمساعدات الخارجية فعلى صعيد المعاهدات و الاتفاقات و المحاضر الثنائية فقد أفادت تقارير اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي و التعاون الدولي المقدمة إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية إن الجماهيرية الليبية قامت بإبرام العديد من الاتفاقات والمحاضر في التعاون الاقتصادي و الفني وخاصة في مجال إنشاء المصارف مع غالبية الدول الأفريقية، بل إنه يصعب وجود دولة أفريقية لم توقع معها الجماهيرية اتفاقا أو محضرا أو بيانا يتعلق بمجال من مجالات التعاون ، أما على صعيد المؤسسات الليبية فقد تمثلت أهم المؤسسات الخاصة بالمساعدات الخارجية في صندوق الجهاد والشركة الليبية للاستثمارات الخارجية و المصرف العربي الليبي الخارجي[2]. وفي إطار توجه السياسة الخارجية الليبية نحو تعميق التعاون مع دول قارة أفريقيا تواجد المصرف العربي الليبي منذ تأسيسه عام 1972ف في عدد من هذه الدول من خلال إنشاء مصارف مشتركة أو المساهمة في منح وإدارة ومتابعة عدة قروض[3] وعلى سبيل المثال فإن ليبيا قد أنفقت خلال الفترة من 1973 – 1978ف مبلغ أربعة مليون دولار على هيئة مساعدات للدول الأفريقية شبه الصحراوية في المجالات الثنائية المتعددة[4] واستمرت ليبيا في استخدام أسلوب المساعدات الاقتصادية حتى انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات حيث بدأت المؤتمرات الشعبية بالمطالبة باسترداد الأموال الليبية التي اشتركت بها ليبيا في بعض الشركات[5]. وكثفت ليبيا نشاطها المالي في منح القروض والمساعدات الخارجية ، حيث منحت 44 قرضا استفادت منها (27) دولة أفريقية ، وقد بلغ عدد تلك الفروض **ألفان و مائتان وستون قرضاً** و تميزت بشروطها الميسرة أو الإعفاء من الفوائد ومراعاة لظروف الدول المستفيدة فقد تمت مقايضة تلك القروض بسلع ومنتجات أفريقية[6]، ونتيجة لذلك اتخذت المؤتمرات الشعبية بعض الإجراءات لوضع شروط محددة لأية مساعدات خارجية ليبية مثل القرار الذي يقول **"ربط سياسة التعاقدات والاستيراد مع مواقف دول العالم من الجماهيرية سلبا و إيجابا ، وكذلك ربط سياسة الاستيراد مع ما تصدره الجماهيرية في**

(1) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع السابق ، ص383 .

(2) – المرجع نفسه ، ص384 .

(3) - بشير صالح بشير ، مرجع سابق ، ص33 .

(4) - المرجع نفسه ، ص34 .

(5) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص392 .

(6) - تمثلت تلك السلع في ما تنتجه الدول الأفريقية من مواد غذائية وصناعية مثل المانجو والسكر والمنتجات الحيوانية والذهب وغيرها من المنتجات انظر بشير صالح بشير ، مرجع سابق ، ص34 .

الأسواق العالمية تحقيقا لمبدأ المعاملة بالمثل في المجال التجاري ، بالإضافة إلى ما تقدمه الشركات الأجنبية المصدرة للجماهيرية من مزايا في مجال نقل التقنية"[1] ولتشكيك بعض المفكرين في مسالة المساعدات الخارجية و تأثيراتها على السياسة الخارجية وذلك لما تفرضه هذه الوسيلة من تعقيدات في شؤون الدول المتلقية لتلك المساعدات طرح العقيد معمر القذافي طرحا جديدا لمفهوم المساعدات الخارجية حيث قال :" **إن بلادي تقدم فلسفة جديدة للتعاون الاقتصادي لدول العالم الثالث وهذه الفلسفة هي المشاركة (نظام المشاركة الاقتصادية)وان نظام المشاركة بين دول العالم الثالث وخاصة بين الدول الأفريقية هو البديل عن الاحتكارات الاستعمارية "**[2] ، ونتيجة لذلك قام مؤتمر الشعب العام بإصدار قانون بتاريخ : 4- فبراير-1981ف، بإنشاء الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية ، ومقرها مدينة طرابلس . ومن أغراضها استثمار الأموال العربية و الليبية خارج الجماهيرية الليبية في كل أوجه الاستثمار، ولقد نشطت أعمال تلك الشركة خلال الفترة التي امتدت من عام 1981ف إلى عام 1990ف وكان لها عدد كبير من المشاريع ، في مجال الزراعة و الصيد البحري والتعدين و الثروة الحيوانية و الخدمات الفندقية والسياحية[3]. وهكذا نجحت ليبيا في استخدام أسلوب المساعدات الاقتصادية في خدمة بعض أهدافها الخارجية بالرغم من أنها أحادية المورد ، كما نجحت في تطوير هذا الأسلوب بما يتمشى مع الأوضاع الدولية ، الأمر الذي نتج عنه وجود ترابط بينها وبين العديد من الدول خاصة العربية و الأفريقية التي كانت دول الجوار في مقدمتها .

ثالثاً/ الوسائل العسكرية:

عند الحديث عن الوسائل العسكرية في السياسة الخارجية تجدر الإشارة إلى الحرب وما تتطلبه من بناء وإعداد للجيوش ، و الحرب هي صدام مسلح بين طرفين ، وكما أسلفنا الذكر أن الأرض تهزها العديد من الحروب وبشكل متعاقب ، وان قارة أفريقيا وحدها شهدت العديد من الحروب عبر الحقب التاريخية المختلفة فكلما انطفأت حرب اندلعت أخرى ومهما حاولت الدول الابتعاد عن الخيار العسكري وجعله بعيدا عن وسائلها المستخدمة لتنفيذ سياستها الخارجية ، وتحقيق مصالحها و أهدافها و الحصول على احتياجاتها من البيئة الدولية ، لابد لها من الاحتفاظ بقدر معين من القوة العسكرية ، القوة التي تضمن لها الحفاظ على الأمن والاستقرار والدفاع عن النفس في حالة وجود معتدي أجنبي عليها ، و انطلاقا من وجود العديد من المصادر التي تهدد الأمن القومي الليبي والتي تمثلت في العدو الإسرائيلي، والدول الاستعمارية الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية ، أقرت ليبيا باستخدام الوسيلة العسكرية للحفاظ على الأمن القومي ، ولم تنظر للدول العربية والأفريقية على أنها مصدر من مصادر

---

(1) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص392 .

(2) – المرجع نفسه ، ص393 .

(3) – المرجع نفسه ، ص250 .

التهديد إلا إذا استخدمت من أطراف خارجية لها مصالح استعمارية في ليبيا[1] ، واتخذت المؤتمرات الشعبية العديد من القرارات التي تخص دعم القوات المسلحة ، ومن ذلك القرار الذي أصدره مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده من 5 إلى 18 يناير-1976ف والذي يدعو إلى تغطية العجز البشري في ملاكات القوات المسلحة من بين أفراد الشعب ، كما وافق المؤتمر في هذه الدورة على مشروع ميزانية التسليح والمطالبة بزيادة مخصصات الدفاع وتفويض مجلس قيادة الثورة في صرف المبالغ الإضافية والتي تتطلبها حاجة القوات المسلحة كما أنه من المبادئ الأساسية في إعلان سلطة الشعب الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة، وبالإضافة لذلك أقرت المؤتمرات الشعبية التجنيد واعتبرته وسيلة من وسائل إعداد الشعب المسلح[2].

ولقد أصدرت المؤتمرات الشعبية أيضا في عام 1983 ف قرارات تخص القدرات العسكرية في ليبيا منها[3]:-

1. **تسخير عوائد النفط لشراء السلاح بكميات كبيرة .**
2. **إدخال العلوم العسكرية كمواد أساسية ضمن المناهج في المدارس والمعاهد و الجامعات**
3. **رفع مستوى الكفاءة القتالية لأفراد الشعب المسلح .**
4. **اعتماد برنامج التصنيع الحربي كتوفير السلاح محليا و الاستفادة من الكليات العلمية والخبرات العربية .**
5. **إدخال التدريب العسكري الراقي لمنتسبي قطاع الأمن و الشرطة وتأهيلهم كقوة عسكرية فاعلة .**
6. **التأكيد على التوجيه إلى الكليات العسكرية و الثانويات العسكرية بالرغبة بالنسبة للإناث.**

واستمر طرح استخدام الأسلوب العسكري في السياسة الخارجية الليبية في المؤتمرات الشعبية وتمت صياغة العديد من القرارات في مؤتمر الشعب العام الخاصة باستخدام الخيار العسكري ، وتدعيم القوة العسكرية لليبيا ، وفي انعقاد المؤتمرات الشعبية الأساسية في دورتها لعام 1985ف قررت مسالة المناوبة الشعبية ، وأكدت على بعض القضايا في هذا الجانب منها تطبيق قانون الشعب المسلح ،والتأكيد على برنامج الضابط المعلم وتشكيل لجان شعبية للشعب المسلح[4] .

وعندما تعرضت ليبيا للتحرشات الأمريكية بشان خليج سرت عقدت المؤتمرات الشعبية جلسة طارئة اتخذت خلالها مجموعة من القرارات لتقوية الجانب الدفاعي و منها[5]:-

1. **الاستعداد لتوفير الحد الأقصى من السلاح وتحويل المدن و القرى إلى مدن و قرى منتجة وقاتلة .**
2. **الانخراط في الحرس الثوري الأخضر .**
3. **تشكيل مفارز انتحارية لضرب الأهداف المعادية في حالة التعرض للعدوان.**

---

(1) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص402 .

(2) - المرجع نفسه ، ص403 .

(3) - المرجع نفسه ، ص 404

(4) - سالم حسين البرناوي ، مرجع سابق ، ص405 .

(5) - المرجع نفسه ، ص406 .

وبالإضافة لذلك قامت المؤتمرات الشعبية الأساسية بالتصديق على كل الميزانيات المخصصة للدفاع و طالبت الجهات المعنية بدعم المناطق الدفاعية والاهتمام بالبحث العلمي و التصنيع الحربي ، كما أكدت في أكثر من قرار وجوب الاهتمام بإقرار القوات المسلحة ، ولقد أشارت بعض التقارير المتخصصة في شؤون التسليح و العسكرية العالمية إلى القدرات العسكرية الليبية ، والتي يفهم منها أن الجماهيرية قد خصصت في سنوات متلاحقة مبالغ للتسليح ، وهي مبالغ تفوق ما تنفقه الدول العربية و الأفريقية المجاورة عدا مصر ، كما أن حجم القوات المسلحة الليبية يتجاوز خمسة وثمانين ألف جندي وضابط وان الجماهيرية تمتلك احدث الطائرات المقاتلة والتي تفوق في عددها ما تمتلكه الدول الأفريقية جنوب الصحراء عدا جمهورية جنوب أفريقيا ، كما أن الجماهيرية تمتلك إعداد كبيرة من الدبابات والمدفعية والصواريخ المتعددة الأغراض(1). وفي مجال الاستخدام الفعلي للقوات العسكرية الليبية فإن الجنود الليبيين قد جربوا الحرب في مناسبتين الأولى: تمثلت في تحرشات سريعة مع الجيش المصري في نهاية عام 1977ف ، وقد اتخذت المؤتمرات الشعبية قرارا بخصوص المواجهة مع مصر ينص على استبعاد المواجهة العسكرية ، وهناك أيضا التجربة الليبية في تشاد و التي انتهت باستبدال المجهود العسكري بالعمل الدبلوماسي الذي أدى في نهاية الأمر إلى إحالة قضية قطاع أوزو المتنازع بشأنه إلى محكمة العدل الدولية للبث فيها ، أما فيما يتعلق بالمواجهة الليبية مع الأسطول السادس الأمريكي فوق خليج سرت فإن اللجوء إلى استخدام القوة اقتضته الضرورة فالمواجهة كانت للدفاع عن النفس(2).

وهكذا يمكن القول من العرض السابق أن ليبيا قد اعتمدت الأسلوب العسكري كإحدى وسائل سياستها الخارجية ، وأنها قد كرست جهودا كبيرة وأموالا طائلة لإعداد قوة عسكرية ضخمة وقد نجحت في بناء قوة لها وزنها الإقليمي .وكانت تسعى لأن يكون لهذه القوة وزن دولي من خلال توحيد العرب والأفارقة ، ولكن عندما عجزت على تحقيق بعض أهدافها المتمثلة في توحيد الأمة العربية ووجدت نفسها منفردة بمواجهة الأحلاف الكبرى في العالم جنحت إلى الوسائل الدبلوماسية لتسوية خلافاتها و التعامل مع البيئة الدولية .

---

(1) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص407 .

(2) - المرجع نفسه ، ص ص 408 – 409 .

الفصل الثانـــــي

أهداف السياسة الخارجية الليبية في الدائرة العربية و الأفريقية

المبحث الأول / الأهــداف السياسـيـة

المبحث الثاني / الأهــداف الاقتصـاديـة

المبحث الثالث / الأهــداف الثقافية والاجتماعية

أهداف السياسة الخارجية الليبية في الدائرة العربية و الأفريقية

تنطلق كافة أوجه النشاط الإنساني لتحقيق أهداف معينة [1] ، و السياسة الخارجية كغيرها من الأنشطة الإنسانية فهي أيضا تسعى لتحقيق أهداف معينة بما يتماشى مع إمكانياتها ويهيمن على تلك الأهداف المصلحة الوطنية ، والسياسة الخارجية الليبية كغيرها من سياسات الدول الأخرى تتعامل مع البيئة الدولية وفق أدبيات النظام الدولي وتتعايش مع المجتمع الدولي وفق ما تمليه عليها الظروف الدولية المحيطة بها ، وقد حتمت عليها تلك الظروف التعامل مع الدول العربية والدول الأفريقية وباقي وحدات المجتمع الدولي وبالتالي فإن السياسة الخارجية الليبية لها جملة من الأهداف في الدول العربية و الدول الأفريقية كما أن تلك الأهداف وترتيبها من حيث الأولوية قد تغير تبعاً للمتغيرات الدولية وبهذا كان لابد أن تنطلق السياسة الخارجية الليبية من إستراتيجية محكمة تتعامل من خلالها مع الدول العربية و الدول الأفريقية بشكل يضمن لها تحقيق أهدافها في المنطقتين من جهة ، ومراعاة المتغيرات الدولية من جهة أخرى وسأحاول في هذا الفصل توضيح أهم تلك الأهداف من خلال ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول: الأهداف السياسية

المبحث الثاني : الأهداف الاقتصادية

المبحث الثالث : الأهداف الثقافية و الاجتماعية

---

(1) الأهداف هي الغايات التي تسعى السياسة الخارجية للدولة إلى تحقيقها وتختلف تسميتها من دولة لأخرى فبعض الدول تسميها الأهداف القومية وبعضها الأخر يسميها الأهداف الوطنية ولكل عمل على مستوى السياسة هدف سواء كان على مستوى السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية ..... لمزيد من التوضيح انظر : محمد طه بدوي ، محمد طلعت الغنيمي ، دراسات سياسية و قومية ، ط1 (الاسكندرية – دار المعارف – 1993ف)ص263

المبحث الأول

الأهداف السياسية للسياسة الخارجية الليبية عربياً و أفريقياً

نتيجة ارتباط ليبيا بالدول العربية و الدول الأفريقية من خلال مجموعة من الروابط منها الروابط الجغرافية و الروابط الثقافية و الروابط الدينية و الاجتماعية ، فقد نتج عن ذلك تعامل سياسي واقتصادي واجتماعي قوي بينها و بين تلك الدول ، وكان لكل طرف مصالح و أهداف يأمل تحقيقها من خلال تعامله مع الطرف الأخر كما كان للطرفين مصالح و أهداف مشتركة كان يرجى تحقيقها من خلال تلك المعاملات ، وقد تصدرت الأهداف السياسية قائمة أهداف السياسة الخارجية الليبية في توجهها نحو الدول العربية والدول الأفريقية وسيتم تناول أهم تلك الأهداف بالشرح من خلال المحورين الآتيين :

أولا / أهداف السياسة الخارجية الليبية عربياً .

ثانيا /أهداف السياسة الخارجية الليبية أفريقياً .

أولا / أهداف السياسة الخارجية الليبية عربياً :

بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر انتهجت ليبيا سياسة خارجية مع الدول العربية تختلف عما كانت عليه قبل قيام الثورة ، فكانت سياستها الخارجية أكثر تحررا ، وكانت تسعى من خلال تلك السياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، جاء في مقدمتها الأهداف السياسية التي كانت ترى أن في تحقيق بعض منها مصلحة قومية لليبيا ولباقي الدول العربية .

1-الوحـــدة العربيـــة :

تعتبر الوحدة العربية مطلبا جماهيريا في كل الدول العربية ، فهي الأمل الذي تراه الشعوب لتحريرها من الضعف و التبعية ، ومفهوم الوحدة العربية يشوبه الكثير من الغموض ويحتاج إلى تحديد المضمون ولذلك فإن الوحدة العربية التي جاءت في الإعلان الدستوري كهدف أساسي للثورة الليبية تشير إلى شكل الوحدة وليس مضمونها ، حيث جاء فـــي الإعلان أن الـوحدة العربية كعمل سياسي يـؤدي إلى قيام الدولة العربية الواحـدة التي تعتبر الحل لمشاكل التخلف و الخطوة الحاسمة لتحرير الأراضي العربية المحتلة[1].وبذلك فقد انطلقت السياسة الخارجية الليبية في تصورها للوحدة على أنها وحدة

(1) - سالم حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ،ص126 .

العرب الواحدة من المحيط إلى الخليج[1] ، وتبلورت الوحدة العربية كهدف أساسي في السياسة الخارجية الليبية بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر وما يؤكد ذلك الخطابات الصريحة لقائد الثورة الليبية بأهمية الوحدة العربية حيث يقول في إحدى خطاباته في بنغازي 29 – ديسمبر- 1969ف" **إن الوحدة تجسد الآن فلسفة جديدة وان الجماهير العربية هي التي تطالب بالوحدة العربية بغض النظر عن الحكام والحدود والتحديات**"[2] ، ولما كان العالم مليء بالنماذج الوحدوية التي تؤكد على أهمية الوحدة خاصة للدول التي يضمها إقليم واحد وترتبطها روابط تاريخية ودينية وعرقية وبوجود الأسباب الجوهرية والملموسة التي تدعو لوجود اتحاد قوي وناجح[3] يحقق للدول العربية أمنها وكرامتها تأكدت الوحدة العربية كهدف أساسي في السياسة الخارجية الليبية وترى القيادة السياسية الليبية إن هدف الوحدة العربية لم يكن هدفا عشوائيا وإنما كانت هناك أسباب * تدعو للوحدة العربية منها الأطماع الاستعمارية وحاجة الغرب لبقاء الدولة القطرية العربية واستمرارية التجزئة ، وكذلك انتشار الجهل والبؤس ومظاهر التخلف الاجتماعي،وكذلك ضعف التجمعات الإقليمية العربية وعدم قدرتها على دفع التعاون المشترك ،وبذلك رأت القيادة السياسية الليبية انه لابد من التفكير في بدائل أقرب للواقع تخرج الأمة العربية من مأزقها خاصة في وجود تكتلات اقتصادية كبرى أصبحت هي السمات البارزة للعلاقات الاقتصادية الدولية[4] كما كانت هناك بعض المحاولات الوحدوية من بعض الدول العربية حيث كانت هناك توجهات وحدوية واضحة في كلٍّ من سوريا و العراق وبعد قيام الثورة المصرية ساهمت أفكار الرئيس جمال عبد الناصر في إنعاش الفكر الوحدوي في شمال أفريقيا[5] ، وفي هذا الجانب أكد العقيد معمر القذافي على الأطروحات الوحدوية التي نادى بها وقدمها جمال عبد الناصر . وبعد أن تأكدت الوحدة العربية كهدف في السياسة الخارجية الليبية جاء عزم القيادة السياسية الليبية على تحقيقها مع بعض الدول العربية نظراً لتوفر أسبابها وعوامل تحقيقها مع بعض تلك الدول. وبذلك دخلت ليبيا العديد من التجارب الوحدوية حيث كانت

---

(1) - عارف احمد التير ، التحولات في النظام الدولي الجديد وانعكاساتها على السياسة الخارجية الليبية(رسالة ماجستير غير منشورة – طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا -2005 ف) ،ص61 .

(2) - السجل القومي الليبي ، العام1969 – 1970ف ، خطاب العقيد معمر القذافي ، 29 ديسمبر 1969 ف بنغازي ، ص97 .

(3) - أشار كارل دوتيش وهو احد منظري التكامل الوظيفي أن الاتحادات الناجحة كانت تلك الاتحادات التي توفرت لها علاقة وثيقة واهتمام متبادل بين الأعضاء وانسجام في القيم وأمال في مكاسب مشتركة وهوية وولاء مشترك أنظر د.سالم حسين البرناوي ،السياسة الخارجية الليبية مرجع سابق ، ص 133 .

* يشير : د.نديم البيطار إلى أن الدراسات الغربية وخاصة التي درست تجارب وحدوية معينة مثل الاتحادات التي قامت على أساسها دول معينة كالولايات المتحدة وسويسرا وكندا واستراليا قد أكدت على ان ظهور الرغبة في الوحدة كان يقترن بستة عناصر :1-الشعور بالخطر الخارجي للأقاليم المتحدة . 2- الشعور بان هناك عوائد اقتصادية للوحدة . 3-الاقتناع ان استقلال الإقليم لن يتحقق الا عن طريق الوحدة . 4-سادت بين الأقاليم المتحدة تجارب سابقة . 5-كان بين أقاليم هذه الاتحادات تجاور جغرافي متصل .6-كان هناك تماثل في الأنظمة السياسية القائمة في كل إقليم .... للمزيد انظر : سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص132 .

(4) - مصباح عبد السلام محمد النعاس،اتحاد المغرب العربي و تحديات المستقبل-رسالة ماجستير (غير منشورة)- طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا – 2006ف - ص1.

(5) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص129 .

أول وثيقة وحدوية وقعتها ليبيا بعد قيام الثورة هي وثيقة قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من مصر وسوريا و ليبيا في: 17-أبريل-1971ف ، وفي :2-أغسطس-1972ف وقع العقيد معمر القذافي و الرئيس محمد أنور السادات بيان بنغازي الذي أعلن توصية قيام الوحدة الكاملة بين ليبيا و مصر ، كما قامت ليبيا في : 8-أبريل-1973ف بتوقيع اتفاق حاسي مسعود مع الجزائر ، وفـــي :12- يناير-1974ف قام قائد الثورة الليبية معمر القذافي والرئيس ابورقيبة بتوقيع إعلان جربة الوحدوي وهو إعلان تم بموجبه قيام الجمهورية العربية الإسلامية والتي تتكون من ليبيا وتونس[1] ، وبعد إعلان قيام سلطة الشعب في ليبيا عام 1977ف أصبحت محاولات الوحدة التي اتخذتها ليبيا قليلة نسبيا حيث يعتبر إعلان طرابلس بشأن الوحدة الليبية السورية في يوم :10- سبتمبر- 1980ف. واتفاق وجدة التاريخي في:13-أغسطس-1984ف .بين ملك المغرب الحسن الثاني وقائد الجماهيرية الليبية هما فقط المحاولتان الوحدويتان اللتان انخرطت فيهما ليبيا بعد عام 1977ف[2] ، وفي نطاق إصرار ليبيا على تحقيق الوحدة العربية وجهودها من أجل توحيد الأمة العربية شاركت في اجتماع زرالدة الذي أقيم على هامش القمة العربية في الجزائر عام 1988ف بين العقيد معمر القذافي و الملك الحسن الثاني و الرئيس الشاذلي بن جديد والرئيس زين العابدين بن علي و الرئيس معاوية ولد سيدي احمد الطايع ولقد اتفق الجميع على تكاثف الجهود لبناء المغرب العربي الكبير[3] ، وبالإضافة لذلك قامت ليبيا ببعض الأعمال من أجل توحيد الأمة العربية منها إن ليبيا قامت فـــي النصف الثاني من عقد الثمانينات بإزالة الحدود المصطنعة مع جاراتها الدول العربية تونس والجزائر ومصر[4] وبالرغم مـــن الجهود الكبيرة التي بذلتها ليبيا لتوحيد الأمة العربية إلا أن كل محاولات الوحدة قد فشلت نظرا لأن العوامـــل التي تساعد على بقاء الوضع الراهن للدول العربية أقوى من العوامل التي تساعـــد على الاتحاد وأهمها اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية واختـــلاف ولاءات الأنظمة للدول الكبرى و الفارق في عدد السكان بين الدول[5] ، وفـــي هذا الجانب هناك من يرى إن من العوائق * التي تقف في وجه الوحدة العربية العصبيات القبلية والطائفية و القطرية و ضعف القيادات و تنافرها وسعيها لأغراضها الخاصة

---

(1) - سليمان محمد منصور ، مرجع سابق ، ص131 .

(2) - اليوسفي فؤاد ، الاتحاد العربي الأفريقي – اتفاقية وجدة ، ط1 (طرابلس : المنشاة العامة للنشر ، 1985ف) ص21 .

(3) - فؤاد اليوسفي ، اتحاد المغرب العربي ، ط1(مصراته -الدار الجماهيرية للنشر - 1989ف) ص115 .

(4) - هدى ناجم العجيلي ، الأمن الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي - رسالة ماجستير (غير منشورة) - طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا - 2005 ف – ص ص 66 – 67 .

(5) - عارف احمد التير، التحولات في النظام و انعكاساتها على السياسة الخارجية الليبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس 2005ف ، ص60 .

* ظهر عام 1980 ف مؤلف بعنوان " القومية العربية في الفكر و الممارسة " وهو عبارة عن مجموعة بحوث ومناقشات لندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، احتوى المؤلف على بحث بعنوان " قياس اتجاهات الرأي العام نحو مسالة الوحدة " ولقد جاء في البحث ان هناك اربعة عوامل هامة تساهم في عرقلة الوحدة العربية هـــي :
1-التخلف العام الذي يسود الوطن العربي . 2-المصالح الطبقية و الفنوية للنخب الحاكمة أو المؤثرة في الوطن العربي .
3-التناقضات الهيكلية للاقطار العربية . 4-الاستعمار وقوى الهيمنة الخارجية للمزيد :انظر سالم حسين البرناوي،السياسة الخارجية الليبية ، ص134.

والعقبات الخارجية المتمثلة في الاستعمار وحاجته لتجزئة الوطن العربي[1] وبذلك فقد كانت السياسة الخارجية هي الوسيلة الفاعلة التي اعتمدت عليها ليبيا في وحدتها مع بعض الدول العربية ، وبالرغم من عدم استمرار تلك المحاولات الوحدوية طويلا لأسباب تم التعرض إليها إلا أنها خلفت تجربة تاريخية لها قيمتها السياسية والاقتصادية ،كما نبهت للأخطار المحدقة بالأمة العربية ، ومما سبق يمكن أن ندرك البعد الاستراتيجي في جعل الوحدة العربية في مقدمة أهداف السياسة الخارجية الليبية بعد قيام الثورة ، حيث نظرت ليبيا إلى حجم الإمكانات المشتتة وإمكانيات تجميعها لبناء اتحاد قوي ، كما نظرت للمصالح المشتركة ،وكانت النظرة إلى خطورة الاستعمار على الأراضي العربية ومصلحته في استمرار الدولة القطرية أكبر الدوافع للتفكير في الوحدة العربية وتوحيد الإمكانات العربية ، وبالرغم من تغير توجه السياسة الخارجية الليبية نتيجة فشل المحاولات الوحدوية ونتيجة اصطدامها بالقوى الكبرى في العالم لتبنيها سياسة وحدوية معادية لأطماع وأهداف تلك الدول في المنطقة العربية وفي بعض مناطق العالم الأخرى إلا أن ليبيا لم تتخل عن المنطقة ولم تنته محاولاتها الوحدوية بالرغم من توقفها منذ فترة لأن ليبيا لم تعلن رسميا عن تخليها عن هدفها في تحقيق الوحدة العربية ولا تزال مستمرة في تعاملها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع الدول العربية بدرجة أقل نسبيا مما كانت عليه .

2. الأمن القومي العربي :

كان الاهتمام بالأمن هدفا لجميع الإمبراطوريات والدول منذ فجر التاريخ[2] ولم يبدأ الفكر السياسي العربي الاهتمام بالأمن القومي العربي إلا في منتصف السبعينات ومنذ ذلك الوقت أخذت تظهر ملامح التباين بين المفكرين بسبب اختلاف منطلقاتهم وتوجهاتهم .فمنهم من يستخدم الأمن القومي ومنهم من يستخدم مصطلح الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني وهناك من يستخدم مصطلح الأمن القومي من خلال نظرية قومية شاملة[3] وكانت أولى ملامح ظهور مفهوم الأمن القومي العربي إنشاء جامعة الدول العربية التي لم تهتم بمفهوم الأمن القومي في ميثاقها إلا بعد التحدي الذي واجهته وهو إعلان قيام دولة إسرائيل على ارض فلسطين الذي دفعها لإبرام معاهدة الدفاع المشترك عام 1950ف[4] ولقد استفادت الجهود العربية من التجارب التي سبقتها لتحديد مفهوم وشكل الأمن القومي العربي فقد اقترحت جامعة الدول العربية

---

(1) - قسطنطين زريق ، مطالب المستقبل العربي هموم وتساؤلات ، ط1 (بيروت – دار العلم للملايين – 1983ف) ، ص204 .

(2) - مصطفي عبدالله خشيم ، أعمال ندوة الأمن العربي :(التحديات الراهنة – والتطلعات المستقبلية - باريس - مركز الدراسات العربي الأوروبي -1996ف) ، ص457.

(3) - عطا محمد صالح ، في الأمن القومي العربي ،(بنغازي – منشورات جامعة قار يونس – 1991 ف) ص112 .

(4) - معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربيM ، (17 - يونيو- 1950 ف) ، مشار إليه في : د. عبد المنعم المشاط ،نظرية الأمن القومي المعاصر ،ط1 (القاهرة :دار الموقف العربي ، 1987 ف) ص ص 215-228 .

عام 1993 ف تعريفا للأمن القومي بانتظار الموافقة عليه من قبل أعضاء الجامعة مفاده " الأمن القومي العربي هو قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية و الثقافية و الاجتماعية ، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية و الإقليمية و الدولية التي تؤثر على الأمن القومي العربي[1] ، وبذلك فإن مفهوم الأمن القومي العربي يتضمن تخطي الأوضاع الراهنة مثل التجزئة والتفتت و الضعف و الاختراق الأجنبي و الاستيطان الصهيوني والتخلف و التبعية وبالتالي فهو يندرج في إطار ما ينبغي أن يكون وهذا يعني أن ننظر إليه في نطاق المصلحة القومية العليا التي ينبغي أن تسود الفكر الاستراتيجي العربي القادم[2] ،وبالتالي يمكن أن نعرف الأمن القومي العربي بأنه " تلك الحالة التي تكون فيها الأمة العربية ضمن نطاق الوعاء الجغرافي الذي يحتضن أبناءها بعيدة عن أي تهديد داخلي أو خارجي مباشر أو غير مباشر لوجودها القومي أو لحركة تطورها وقدرتها على القيام بدورها الحضاري[3] ، وليبيا بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر نظرت للأمن القومي العربي نظرة تختلف على نظرتها إليه قبل قيام الثورة حيث اتخذت الأسس التي يقوم عليها الأمن القومي العربي قاعدة انطلقت منها للتركيز على أهمية الأمن القومي فرفضت ظاهرة التجزئة السياسية للكيان العربي وترى أنها من صنع الاستعمار وفي هذا الصدد يقول قائد الثورة الليبية " إن الأقطار العربية في واقع الأمر تعتبر قصاصات من ورق في عالم يحكمه العمالقة وفي عالم لا يعترف إلا بالقوة ، وان أقطارنا مهما عملت في الداخل من تجارب رائعة ومهما أحدثت من تحولات جذرية في الميدان السياسي فإن ذلك كله في مهب الريح ما لم تكن أجزاؤه في كيان قوي يأخذ مكانه بين الكبار[4] وبهذا فإن المنظور الليبي للأمن القومي العربي يتمثل في رفض فكرة الدولة القطرية والتجزئة التي فرضت على الوطن العربي،كما أن الأمن الوطني بشكل عام ينبغي أن يكون لبنة في بنية الأمن القومي العربي وليس بديلا أو ندا له [5] ، وفي هذا الجانب يقول قائد الثورة الليبية "إن كافة الانتصارات والانجازات القطرية سوف تكون مهددة بالضياع إذا لم توضع في إطار

---

(1) - هيثم الكيلاني ، أعمال ندوة الأمن العربي (التحديات الراهنة- والتطلعات المستقبلية) ، مرجع سابق ، ص72 .

(2) - هدى ناجم العجيلي ، مرجع سابق ، ص51 .

(3) - عطا محمد صالح ، مرجع سابق ، ص119 .

(4) - هدى ناجم العجيلي ، مرجع سابق ، ص53 .

(5) - فوزي عمر خليفة الجابري ، الأمن القومي العربي في السياسة الخارجية الليبية (رسالة ماجستير غير منشورة – طرابلس - اكاديمية الدراسات العليا - 2001 ف)، ص41 .

سليم إلا وهو إطار الوحدة العربية *. أن الانجازات التي تنجزها سوف تكون أسطورة ما لم تكتمل الحماية لها من القوة الذاتية للأمة العربية[1] وبذلك فإن القيادة السياسية الليبية رأت في الوجود العسكري للدول الأجنبية في الأراضي العربية تهديدا للأمن القومي العربي وعلى هذا الأساس أنهت الوجود العسكري الأمريكي والبريطاني والايطالي على الأراضي الليبية والتزمت بدعم حركات التحرر ضد الهيمنة الصهيونية[2] ، ومن هنا نجد أن الخطاب السياسي الليبي عند تحديده لمفهوم الأمن لم يفرق بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي– القومي ويرجع ذلك إلى طبيعة الأهداف الليبية التي تؤكد أن أمن ليبيا وحريتها واستقلالها مرتبط بالأمن العربي الأفريقي وبذلك فإن القيادة السياسية الليبية ترى أن الحدود مصدر من مصادر التهديد للأمن القومي وعائق من عوائق الوحدة العربية .وفي هذا الصدد يقول قائد الثورة الليبية :**"إن الحدود هي من أثار الاستعمار وسنكافح لإزالتها ، فآثار الاستعمار اخطر من وجوده "**[3] .

وفي إطار تحديد ليبيا لمهددات الأمن القومي العربي ترى أن هناك مصادر تهديد داخلية وأخرى خارجية فالداخلية تتمثل في التحديات السياسية وغياب الديمقراطية والتبعية الاقتصادية ، وكذلك الفقر والأمية ، أما المصادر الخارجية فتتمثل في الاستعمار بشكل عام والعدو الصهيوني ومخططاته بشكل خاص[4]، كما أن القيادة السياسية الليبية تنظر إلى بعض السياسات التي انتهجتها الدول الغربية مثل الشراكة الأوروبية المتوسطية التي وضع أساسها مؤتمر برشلونة عام 1995ف مصدر تهديد للأمن القومي العربي فهي تهدف إلى تمزيق كيان الأمة ونظامها الإقليمي بما في ذلك السوق العربية المشتركة[5] ولقد جاءت هذه النظرة من واقع قيام الدول الكبرى بالعديد من الأعمال السياسية والعسكرية ضد العرب فقد قامت أمريكا و فرنسا و بريطانيا بمساعدة العدو الإسرائيلي في عدوانه على فلسطين ، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة إسرائيل في عدوانها على مصر عام 1956 ف وكذلك استخدامها حق النقض لمرات عديدة ضد الدول العربية .ومن تلك النظرة الليبية للأمن القومي عملت ليبيا من اجل تحقيقه فقدمت مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية والذي ينص على استهداف الوحدة العربية الشاملة

---

* الوحدة من بين العوامل التي تساعد على خروج العرب من مأزقهم الراهن ويقول المؤرخ الانجليزي : (ارنولد توينبي : في هذا الشأن أن العالم العربي سيتوحد عاجلا ام أجلا لأن الحدود بين دوله حدود مصطنعة فإذا تحققت الوحدة العربية فسوف يصبح للعرب قوة للمزيد انظر : لطفي الخولي ، المأزق العربي ،ط1(القاهرة- مركز الأهرام للترجمة والنشر -1986 ف) ، ص485 .

(1) - بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ،السجل القومي ، المجلد السنوي الأول ، ص219 .

(2) - فوزي عمر خليفة الجابري ، مرجع سابق ، ص43

(3) - بيانات و خطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، السجل القومي ، المجلد السنوي السابع عشر ، (طرابلس – المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر – 1985- 1986 ف) ، ص115 .

(4) - فوزي عمر خليفة الجابري ، مرجع سابق ، ص ص 48-49 .

(5) - هدى ناجم العجيلي ، مرجع سابق ، ص70

وتحرير فلسطين وأي ارض عربية محتلة ومكافحة الاستعمار بشتى صوره[1] ، ولم تقف الجهود الليبية لتحقيق الأمن القومي العربي عند هذا الحد ففي قمة بغداد 1995 ف أكدت الجهود الليبية على أهمية إنشاء مجلس اقتصادي يختص بإعادة ترتيب الأمور الاقتصادية في الوطن العربي بما يخدم المنطقة من جميع النواحي ونظراً لأهمية الأمن المائي بالنسبة للأمن القومي فقد ، قامت ليبيا بتحذير الدول العربية من خطر أزمة المياه ، واهتمت بالترشيد للاستخدام الأمثل لمصادر المياه[2] ، وبهذا نجد أن الأمن القومي العربي جاء في مقدمة أهداف السياسة الخارجية الليبية بعد قيام ثورة الفاتح وارتبط تحقيقه بالوحدة العربية وجاء ذلك من إدراك القيادة السياسية لخطورة مصادر تهديد الأمن القومي العربي وخطورة استخدامها من قبل إسرائيل ضد الدول العربية ،وبامتلاك ليبيا لإمكانية الحركة السياسية والعسكرية الناتج عن تأميمها للشركات النفطية وانتعاش الاقتصاد الليبي استطاعت ليبيا أن تقوم بخطوات فعلية لتحقيق الوحدة العربية والأمن القومي العربي منها الوقوف في وجه المخطط الصهيوني في الوطن العربي وأفريقيا ، الذي وصل إلى درجة التدخل العسكري في بعض الدول الأفريقية المساندة لإسرائيل ، كل ذلك جعل ليبيا في مواجهة الدول الكبرى في العالم حيث اتخذت تلك المواجهة عدة أشكال منها فرض الحصار الاقتصادي على ليبيا وبعض الضربات الجوية والحضر الجوي وتأليب الدول الأخرى ضدها وتغذية خلافاتها مع بعض الدول لاسيما المجاورة لها ، وفي الوقت الذي كانت فيه ليبيا تواجه تلك التحديات ، لم يلاحظ على السياسات العربية أي مواقف قوية من شأنها أن تؤثر على سياسات الدول الكبرى الموجهة ضد ليبيا ، وتعزز الأمن القومي العربي ، الأمر الذي دفع ليبيا للتفكير في إستراتيجية جديدة تضمن بها تحقيق أهدافها دون أن تتخلى عن مبادئها الأساسية .

2- تحرير الأراضي العربية المحتلة :

تعتبر الأراضي العربية الفلسطينية والأراضي اللبنانية والأراضي السورية المحتلة من أكثر القضايا التي لاقت اهتمام من قبل السياسة الخارجية الليبية بعد قيام ثورة الفاتح عام 1969 ف فقد ظهرت القضية الفلسطينية للوجود عام 1897 ف عندما أعلنت الحركة الصهيونية عن نيتها باستعمار ارض فلسطين ، و استطاعت الحركة الصهيونية الحصول على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم ارض فلسطين عام 1948 ف إلى دولتين أحداها للعرب الفلسطينيين والأخرى لليهود[3] ، وعنـــد قيام ثورة الفاتح 1969ف

---

(1) - هدى ناجم العجيلي ، مرجع سابق ، ص44

(2) - المرجع نفسه ، ص ص50 – 51 .

(3) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص62 .

أعلنت القيادة السياسية للثورة إن تحرير الأرض الفلسطينية هدف أساسي في السياسة الخارجية الليبية واعتبرت القضية الفلسطينية قضية ليبية يجب دعمها بالأموال و السلاح وكانت ثوابت السياسة الخارجية الليبية تجاه القضية الفلسطينية تتمثل في انه لا تفاوض ولا صلح ولا سلام مع إسرائيل والدعوة إلى قومية المعركة مع العدو الصهيوني وضرورة تقديم الدعم المالي للفصائل الفلسطينية ، كما عارضت ليبيا المفاوضات الإسرائيلية المصرية عقب حرب عام 1973 ف واتجهت إلى توحيد الجهود العربية[1] وردا على القرارات الدولية في هذا الجانب أعلن قائد الثورة الليبية أن ليبيا لا تعترف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) الصادر بتاريخ 29- نوفمبر -1947ف * والقاضي بتقسيم فلسطين ولا تعترف بقرار مجلس الأمن رقم (242) الصادر بتاريخ 22 –نوفمبر -1967ف ** وهو القرار الذي قامت على أساسه مؤتمرات السلام العربية – الإسرائيلية خاصة مؤتمر مدريد عام 1991ف وعلى هذا الأساس فإن ليبيا تدعو لحل القضية الفلسطينية حلا يؤدي إلى عودة جميع الفلسطينيين إلى أرضهم وعودة كل اليهود اللذين هاجروا من كافة أنحاء العالم إلى دولهم[2] ، وبعد إعلان قيام سلطة الشعب في ليبيا عام 1977ف استمرت ليبيا في موقفها من الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية ، فقد أصدرت المؤتمرات الشعبية العديد من القرارات التي تدعو إلى مساندة الشعب الفلسطيني ومنها ما يدعو إلى تجنيد الفلسطينيين المتواجدين على ارض ليبيا وإلزامهم في قضية التحرير ومنها القرار الذي صدر عام 1977ف والقاضي بدعم سوريا و الأردن بالمال والسلاح على أساس فتح الحدود أمام المقاومة الفلسطينية للقتال[3] كما رأت المؤتمرات الشعبية انه يجب قطع العلاقات مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بسبب ظهور بعض المواقف السياسية من المنظمة تجاه توقيع كامب ديفيد 1978 ف[4]. كما يشير تقرير اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي عام 1982ف إن الجماهيرية قد قدمت الدعم لحركة المقاومة الفلسطينية وعززت تواجدها العسكري المقاتل في جنوب لبنان كما أشار التقرير أيضا إلى أنه رد على الغزو الصهيوني للبنان في يونيو عام 1982ف تقدمت الجماهيرية بمبادرة لعقد قمة عربية تأخذ على عاتقها مسؤولية قرار الحرب

---

(1) - عارف احمد التير ، مرجع سابق ، ص62 .

* ينص القرار على توصية بتقسيم فلسطين حيث توصي المملكة المتحدة بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين وجميع أعضاء الامم المتحدة الآخرين بما يتعلق بحكومة بفلسطين المستقبلية تبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي ، انظر : www.moqatel.com

** *ينص القرار* على أن مجلس الأمن يعرف على قلقة المستمر بشان الخطر في الشرق الأوسط وإذ يؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل لتستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش بأمان ، ويؤكد على الآتي : 1. أن تطبيق مبادئ ميثاق الامم يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . 2. يؤكد على الحاجة إلى "أ" ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة . "ب" تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجنين ."ج" ضمان حرفة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة .3.يطلب من الأمن العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط لكي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد أتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية .4. يطلب من الأمن العام أن يرفع تقرير إلى مجلس الأمن .

(2) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص264 .

(3) - المرجع نفسه ، ص265

(4) - سالم حسين البرناوي ، مرجع سابق ،ص265

والزج بكل الإمكانات والمقدرات العربية لخدمة المعركة [1] ، وكانت تلك المواقف الليبية ضد الوجود الإسرائيلي في الأراضي العربية منبثقة من أن إسرائيل تمثل خطرا على الأمة العربية بأسرها وان هدفها الأسمى هو إبادة الدول العربية بالكامل ، وهذا ما تم تأكيده لاحقا إبان الحرب على العراق عام 1990ف التي رأت فيها إسرائيل أنها سوف تضعف جبهة قوة التشدد العربية التي تحمل رؤية قومية وتعارض عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي،كما أن عملية ضرب العراق سوف توصل رسالة إلى الدول العربية بان أي محاولة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل من إحدى الدول العربية ستجعلها في مواجهة أمريكا[2] وقد رفضت ليبيا المشاركة في مؤتمر فاس لأن هذا المؤتمر كرس للاعتراف بالعدو الصهيوني،وبعد المؤتمر زاد الموقف الليبي من منظمة التحرير حدة وتميز بالرفض التام لتصرفات قيادة المنظمة حيث طالبت المؤتمرات الشعبية بمحاكمة ياسر عرفات عن طريق مؤتمر الشعب العربي،وكان سبب الخلاف هو موافقة المنظمة على خروج المقاومة الفلسطينية من جنوب لبنان وكذلك قبول المنظمة لقرارات مؤتمر فاس والتجاوب مع خطة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان الداعية إلى التفاوض حول مشروع الاتحاد مع الأردن على قاعدة الحكم الذاتي[3] ولم تعول ليبيا على الجامعة العربية في شان الأراضي العربية المحتلة وذلك بجمودها تجاه تلك القضايا وعدم اتخاذ أي إجراءات تجاه المبادرات الوحدوية التي قدمتها ليبيا وتجاه فرض عقوبات على الدول التي أعادت علاقاتها مع العدو الإسرائيلي[4] ،ونتيجة الخمول الذي اتصفت به سياسة الدول العربية تجاه القضايا العربية و بالذات القضايا المصيرية التي تهدد الأمن العربي وتزعزع استقراره امتازت السياسة الخارجية الليبية بانتهاج أسلوب جديد تجاه المنطقة العربية اعتمد على تخفيض تحركها في محيطها العربي ، والبحث عن فضاء جديد تضع فيه ثقلها السياسي و الاقتصادي لتكوين اتحاد إقليمي قوي تحقق من خلاله أهدافها المنشودة .

ثانيا / أهداف السياسة الخارجية الليبية أفريقياً :

تتمتع ليبيا بعلاقات وطيدة مع اغلب الدول الأفريقية وذلك يرجع إلى الروابط العديدة التي تربطها بتلك الدول منذ قديم الزمان.حيث يؤكد التاريخ الإنساني أن الدول العربية الواقعة في شمال أفريقيا ارتبطت بالدول الأفريقية الواقعة في وسط وجنوب القارة الأفريقية بروابط ثقافية ودينية وتجارية ،وهي روابط ناتجة عن وحدة المكان والهجرات المستمرة والتزاوج وانتشار الإسلام وفيما بعد التجربة المشتركة في الخضوع للاستعمار[5]وليبيا بحكم موقعها

---

(1) - المرجع نفسه ، ص268 .

(2) -عماد جاد ، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على دور إسرائيل بالمنطقة ، مجلة شؤون عربية ، العدد 113 (مارس – 2003 ف) ص41.

(3) - سالم حسين عمر البرناوي ، مرجع سابق ، ص270.

(4) - المرجع نفسه ، ص258 .

(5) - كوني مورلاي ، العلاقات العربية الأفريقية ، قضايا المستقبل ، العدد 3 (مركز دراسات المستقبل -الخرطوم - سبتمبر 2005 ف) ص3.

الجغرافي من أكثر الدول العربية ارتباطا بالدول الأفريقية حيث يذكر أن القوافل التجارية كانت من قديم الزمان تتخذ من ليبيا مركزا تجاريا تنطلق منه للعالم .وبالتالي فإن تلك الأسس شكلت قاعدة عريضة للتعامل الليبي الأفريقي وعند البحث في السياسة الخارجية الليبية قبل ثورة الفاتح في فترة الحكم الملكي نلاحظ أن فيها توجها نحو أفريقيا وان اتصف بالهامشية ، فالبرغم من مشاركة ليبيا في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963 ف إلا أنها لم تلتزم بميثاق المنظمة وقراراتها ، وذلك بسماحها باستخدام قاعدة هويلس في ضرب الحركة الوطنية الكنغولية بقيادة باتريس لوممبا[1] ... وبذلك فإن قيام ثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا عام 1969 ف تعتبر مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا تولدت معها أهداف جديدة لليبيا في أفريقيا كان في مقدمتها الأهداف السياسية والتي سيتم التطرق لأهمها من خلال المحاور الآتية :

1-الوحــدة الأفريقية .

2-مكافحة التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا .

3-تسوية النزاعات الأفريقية .

1- الوحـــــدة الأفريقية :

الوحدة الأفريقية من أهم الأهداف التي سعت السياسة الخارجية الليبية إلى تحقيقها ابتداء بانضمامها إلى منظمة الوحدة الأفريقية ثم العمل الجاد لتكوين اتحاد إقليمي قوي يضطلع بتحقيق أهداف القارة ، وكان سعي ليبيا لتوحيد القارة الأفريقية ناتجاً من إدراكها بان السياسات الناجحة هي سياسة التحالفات و التكتلات وكذلك من إدراكها أن القارة الأفريقية تمتلك مقومات الوحدة ونتيجة لفشل منظمة الوحدة الأفريقية في تحقيق أهدافها وعجزها عن الاستجابة للإرادة الوحدوية الكامنة لـدى الشعوب الأفريقية أنظمت ليبيا إلى الدول التـــي تطالب المنظمة بتطوير نفسها ، وفي إطار سعي ليبيا لتحقيق الإرادة الوحدوية و الطموح الأفريقي جاءت دعوتها لتعديل ميثاق المنظمة[2] ، ولما أدركت السياسة الخارجية الليبية عدم قدرة منظمة الوحدة الأفريقية على القضاء على مشاكل القارة لذلك قامت بعقد اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول الأفريقية وطرحت صيغة جديدة لعمل جماعي يقوم على أساس إقامة علاقات مع الدول المتاخمة للصحراء التي تضم (**ليبيا-الجزائر-موريتانيا-تشاد- النيجر- مالي**) في محاولة لاستغلال

---

(1) - محمد صالح عمر مطاري ، مرجع سابق ، ص77.

(2) - المرجع نفسه ، ص98 .

الإمكانيات الكبيرة [1]، وبذلك حرصت ليبيا على تأسيس علاقاتها الجديدة مع الدول الأفريقية على الأسس التالية[2]:-

أ - استثمار الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة و الطاقات البشرية وتسخيرها لخير شعوب القارة في إطار نظام المشاركة الاقتصادية كبديل عن سياسات الاحتكار الاقتصادي .

ب- المشاركة في دعم خطط التنمية الأفريقية والإسهام في إصلاح هياكلها الاقتصادية .

ج- منافسة الاستثمارات الأجنبية في القارة والاستفادة من مصادر المواد الخام الأفريقية

ونتيجة إدراك ليبيا لضرورة إقامة تكامل اقتصادي فعال حتى تتخلص الدول الأفريقية من التبعية دعت إلى استخدام الوسائل الاقتصادية بما يتناسب و المتغيرات الدولية فقد عقدت مجموعة من المؤتمرات مع أربع دول أفريقية كان أبرزها القمة الخماسية عام 1997ف التي ضمت (**ليبيا – النيجر – تشاد – مالي – بوركينافاسو**)[3] وقد اتفقت الدول الخمسة على تشكيل تجمع اقتصادي هدفه تعزيز التعاون لدعم الاستقرار السياسي ولم تتوقف ليبيا عند هذا الحد بل استمرت في عقد الاجتماعات و المؤتمرات مع الدول الأفريقية من اجل الوصول إلى اكبر قدر من التعاون و التكامل في جميع الجوانب ففي فبراير عام 1998 ف عقدت قمة بحضور كل من (**ليبيا– تشاد – النيجر – بوركينا فاسو – السودان**) وقد حملت هذه القمة رغبة ليبيا في إنشاء تجمع إقليمي إلا أنها انتهت بالاتفاق على إنشاء تجمع اقتصادي تحت مسمى(**تجمع دول الساحل و الصحراء**)[4]. ومما دفع ليبيا إلى أنشاء هذا التجمع هو إيجاد عمق استراتيجي يوفر لها الدعم السياسي و المعنوي لمواجهة الأخطار المحتملة بعد ما لمسه الجانب الليبي من دعم أفريقي خلال أزمة لوكربـي خاصة قرار القمة الأفريقية المنعقدة في بوركينافاسو 1998 ف والقاضي بعدم شرعية الحضر الجوي على ليبيا[5] ، هذا بالإضافة إلى أن التجمع يهدف إلى القضاء على مشاكل الفساد الإداري والاقتصادي والسياسي في المجتمعات الأفريقية ، كما أن هذا التجمع يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة للدول الأعضاء فيه خاصة وللأفارقة بشكل عام إذا ما أحسن استغلال ثرواته بطريقة عقلانية .وبسبب الحروب الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي وغياب الدعم السياسي لقرارات تجمع دول الساحل و الصحراء وتعدد الولاءات

---

(1) – محمد صالح عمر مطاري ، مرجع سابق ، ص99 .

(2) - المرجع نفسه ، ص100 .

(3) - المرجع نفسه ، ص102 .

(4) - سالم حسين البرناوي ، مرجع سابق ، ص188

(5) - سامية بيبرس ، قمة سرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الأفريقي (السياسة الدولية - العدد144 - ابريل-2001 ف)، ص206

داخله ، فقد تعثرت المسيرة التكاملية للتجمع مما دفع ليبيا للبحث عن صيغة جديدة يمكن من خلالها تجاوز مشكلات التجمع فتمثلت تلك الصيغة في الدعوة إلى إنشاء الاتحاد الأفريقي الذي يجمع بين الجانب السياسي في المنظمة و الجانب الاقتصادي في التجمع [1] ولم تدخر السياسة الخارجية الليبية جهداً من أجل إنشاء الاتحاد الأفريقي وتحقيق الوحدة الأفريقية فقد وضعت أولى لبنات قيام القوة الأفريقية الموحدة في الدورة العادية الخامسة والثلاثين للقمة الأفريقية المنعقدة بالجزائر من : 12 – 14 يوليو 1999ف بقبول الدعوة المقدمة من ليبيا بشان استضافة ليبيا لمؤتمر قمة استثنائي للمنظمة في : 9- سبتمبر-1999ف وهو مؤتمر سرت الذي أعلن فيه إنشاء الاتحاد الأفريقي ، وفي قمة لوساكا في : يوليو عام 2001ف وبعد مناقشات مستفيضة صدر القرار التاريخي بإعلان الاتحاد الأفريقي[2]، ومن خلال إعلان سرت اتضحت أبعاد الرؤية الليبية للوحدة الأفريقية تلك الرؤية التي أكدها العقيد القذافي في قوله (**أنا لاتهمني التسمية لا يهم الاسم إنما المهم هو المحتوى، الإعلان الذي أتحدث عنه يمكنكم تسميته كما ترون تعديل الميثاق أو ملحق الميثاق أو ما بعد ابوجا لا تهم التسمية ولكن فعلا ننطلق من الميثاق من ابوجا**)[3] ، وكانت المؤتمرات الشعبية في المقابل تؤيد التوجه الأفريقي وإقامة الاتحاد الأفريقي والوصول للوحدة الشاملة التي تخدم المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للقارة الأفريقية كما تؤيد دعم حركات التحرر في أفريقيا . وفي هذا الجانب يقول العقيد معمر القذافي مستبشرا بمستقبل القارة (**بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي شكلت أول فضاء في القرن الثامن عشر وبعد الفضاء الأوربي ، يظهر اليوم على خريطة العالم الاتحاد الأفريقي**)[4].وبالنظر إلى مراحل تطور السياسة الخارجية الليبية منذ قيام ثورة الفاتح وبالاطلاع على تصريحات قائد الثورة العقيد معمر القذافي وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية بعد عام 1977ف يبدو واضحا قوة التوجه الأفريقي في السياسة الخارجية الليبية والرغبة في تحقيق الوحدة الأفريقية كما يتضح أن ليبيا بعد ما لمست نتائج حقيقية للتجمعات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية في أزماتها الدولية أحست بأهمية تلك التجمعات وقوة تأثيرها الدولي ، لذلك حرصت على تحقيق الوحدة الأفريقية من خلال التجمعات الإقليمية كما حرصت على تفعيل الدور الاقتصادي والمشاركة الشعبية لتلك التجمعات .

2- مكافحة التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا .

جاءت فكرة الصهيونية تعبيراً عن فقدان الأمل في قيام مجتمعات قادرة على استيعاب اليهود واستجابة لرغبة الدول الاستعمارية في استخدام الجاليات اليهودية لغرض

---

(1) - محمد صالح عمر مطاوي ، مرجع سابق ، ص ص108 – 110 .

(2) - عبدالسلام محمد شلوف وآخرون ، وثائق أفريقية :من اكرا إلى لومي (مصراتة –الدار الجماهيرية للنشر-2001 ف) ص33

(3) - المرجع نفسه ، ص33 .

(4) - كلمة قائد الثورة الليبية في الجلسة الختامية للقمة الأفريقية (36)المنعقدة بمدينة : لومي – التوجو (12- يوليو -2000 ف)

استعمار الشعوب في المناطق المتأخرة من قبل كبار الرأسماليين اليهود[1] وقبل أن يكون لأفريقيا حيز في السياسة الخارجية الإسرائيلية كان للكيان الصهيوني أهداف في أفريقيا منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو امني ، ويمكن أن أجمل أهم أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا في النقاط الآتية[2]:-

أ- كسب الرأي العام الأفريقي بقصد الفوز بعدد اكبر من الدول ذات الثقل في المؤتمرات الدولية لتأييد القضايا الإسرائيلية .

ب- كسر طوق العزلة الذي تفرضه الدول العربية علي أسرائيل .

جـ- العمل على تحقيق أهداف إستراتجية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي عن طريق العمل على تطويق الدول العربية وحرمانها من نفوذها في القارة الأفريقية والعمل على تهديد أمن الدول العربية كما هو حاصل مع مصر عن طريق توثيق الروابط مع الدول المتحكمة بنهر النيل .

د- العمل على إيجاد تيار مناهض للعرب في القارة الأفريقية عن طريق بث الدعاية ضد العرب .

هـ- بث الفرقة بين الدول العربية والأفريقية والحد من مجالات التعاون العربي الأفريقي

و- العمل على مساعدة الدول الكبرى في تنفيذ سياساتها في القارة الأفريقية مع دول القارة ذات العلاقة المتوترة معها مثل أثيوبيا وقت انحيازها للاتحاد السوفيتي .

ز- تعمل إسرائيل على تامين وجودها العسكري في البحر الأحمر .

حـ- تعمل على تنمية صناعاتها العسكرية عن طريق تطوير العلاقات العسكرية مع مؤسسات دول أفريقيا العسكرية .

ط- طموح الصهاينة في القيام بدور القوة الإقليمية المكمل للدور الأمريكي في النظام العالمي الجديد .

وانطلاقا من تلك الأهداف سعت إسرائيل إلى توثيق علاقاتها مع الدول الأفريقية من خلال مخطط صهيوني في القارة الأفريقية اعتمد على أربع مراحل هي :

أ - مرحلة المبادرة إلى الاعتراف باستقلال الدول الأفريقية .
ب- إنشاء علاقات دبلوماسية كاملة مع الدول الأفريقية .
ج- التقدم بعروض لتقديم معونات مالية وفنية ، وتقديم خبراء في مختلف التخصصات .
د- عقد الاتفاقيات الاقتصادية و الثقافية مع الأقطار العربية .

ومن خلال عرض أهداف الكيان الإسرائيلي ومراحل مخططه في أفريقيا يتضح أن سياسته الخارجية في أفريقيا تشكل تهديد للأمن القومي العربي وخاصة أمن مصر .ومن تلك المنطلقات أصبح من أولويات سياسة ليبيا الخارجية بعد ثورة الفاتح 1969ف كشف

---

(1) - ظاهر جاسم محمد ، <u>التغلغل الصهيوني في أفريقيا</u> ، دراسات ، العدد 8 (طرابلس ، مركز دارسات وأبحاث الكتاب الأخضر) (ربيع -2002ف) ،ص35 .

(2) - المرجع نفسه ، ص ص 41 – 42 .

أهداف الوجود الصهيوني وغاياته في أفريقيا[1]. والتنبيه إلى الطبيعة العنصرية التي يشترك فيها النظامان (**إسرائيل وجنوب أفريقيا**) وأنهما قاعدة للاستعمار تهدد المصالح العربية و الأفريقية [2] . فبادرت بحملة مضادة لقلب التوازن في أفريقيا لصالح العرب بان نشطت الدبلوماسية الليبية وكثفت اتصالاتها بالدول الأفريقية مما أدى إلى قيام العديد من الرؤساء الأفارقة بزيارات رسمية إلى ليبيا أدت إلى اتفاقيات اقتصادية [3]. وقد انطلقت التحركات السياسية الليبية لمكافحة المخطط الصهيوني من الرؤية الليبية * للاستعمار والتي تتمثل في رفض الاستعمار بكل أشكاله وصوره وبذلك برز الدور الليبي في تقديم الدعم و المساندة على المستوى السياسي والمادي لكافة حركات التحرر الأفريقية ولم تتردد في المشاركة الفعلية بقوات عسكرية في معارك التحرير تحت إشراف المنظمة[4].كما استطاعت ليبيا من خلال موقفها الثابت من المخطط الإسرائيلي في أفريقيا واستمرارها في كشف أهدافه إقناع بعض الدول الأفريقية إتباع المنظور الليبي لقضايا القارة الأفريقية وأمنها ومصالحها، فقامت بعض الدول الأفريقية التي تربطها علاقات جيدة بإسرائيل بقطع تلك العلاقات ففي 30– مارس- 1972ف قطعت أوغندا علاقاتها بإسرائيل وفي 28 - نوفمبر- 1972ف وضعت تشاد حدا لعلاقاتها بإسرائيل وذلك بوصفها أنها تسعى إلى أمن الدولة وأمن دول أخرى في أفريقيا[5]. واستمرت ليبيا تلاحق التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا لاجتثاثه ، ففي : 30 - ابريل - 1973ف خاطبت الدول الأفريقية التي تربطها علاقة بالكيان الإسرائيلي ببرقية موجهة للرؤساء أكدت فيها أنها لن تشارك في مؤتمر القمة القادمة إذا لم تحدد الدول الأفريقية موقفها من العدو الصهيوني بما يتفق ومواقف ليبيا من قضايا القارة وجاء في البرقية ما يلي[6]:

1- أن هناك عدو يمثل وجود أشرس أساليب الاستعمار في تحدي إرادة الشعوب وهو العدو الصهيوني الذي يحتل جزء من أراضي أكبر دولة أفريقية وهي مصر .

2- أن هناك عددا من الرؤساء الأفارقة الذين سيحضرون المؤتمر يعترفون بالعدو الصهيوني وفي ذلك تناقض مع تطلعات القارة ووحدتها .

---

(1) - ظاهر جاسم محمد ، مرجع سابق ، ص43.
(2) - محمد المبروك يونس،دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ،ط1(طرابلس-دار الكتاب للنشر-2007 ف) ،ص245 .
(3) - المرجع نفسه ، ص245 .
* تتفق الرؤية الليبية مع ما تعهدت به الدول الأفريقية بشان وضع آلية للعمل العسكري الجماعي لتحرير القارة من الاستعمار تكون تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية للاتي :
1-توحيد الحركات التحررية المختلفة 2-إنشاء جيوش تحررية و قوات من المتطوعين تتدرب في أقاليم الدول المستقلة 3إنشاء لجنة تحرير تكلف بتنسيق العمل الفدائي من اجل تحرير الأقاليم الأفريقية التابعة وتكون أداة اتصال بين حركات التحرر والهيئات العامة 4- إنشاء صندوق خاص تشترك فيه الدول الأفريقية ويقدم المساعدات المالية لحركات التحرر، للمزيد أنظر : محمد صالح عمر على مطاري ، مرجع سابق ، ص 78 .
(4) - محمد صالح عمر مطاوي ، مرجع سابق ، ص79.
(5) - محمد المبروك يونس ،دور ليبيا في مسار العلاقات العربية والأفريقية ، مرجع سابق ،ص246 .
(6) - ظاهر جاسم محمد ، مرجع سابق ، ص44 .

كما قامت ليبيا في إطار دعمها لدورها الرافض للوجود الإسرائيلي في أفريقيا بتخصيص جزء من الموارد النفطية لهذا الغرض ولدعم حركات التحرر الأفريقية، وكثفت من عدد بعثاتها الدبلوماسية في أفريقيا حتى احتلت الترتيب الثالث بعد مصر والجزائر[1].

ولقد حققت الجهود الليبية وسياستها الخارجية نجاحا كبيرا في هذا الجانب ومما يؤكد ذلك قيام العديد من الدول الأفريقية بقطع علاقاتها مع إسرائيل ،وكذلك تصريحات الإسرائيليين أنفسهم بان المواقف الليبية قد عرقلت الأهداف الإسرائيلية في أفريقيا[2] وبحلول نهاية سنة 1973ف قامت 31 دولة أفريقية بقطع علاقاتها مع إسرائيل ،وكان ذلك حصيلة الجهود الدبلوماسية و الاقتصادية لليبيا واستكمالا لتلك الجهود السابقة ركز الوفد الليبي المشارك في القمة الأفريقية العاشرة في أديس أبابا في الفترة مابين:2- 29– مايو-1973 ف.على تأكيد نقطتين رئيسيتين هما[3]:

1- قطع الدول الأفريقية علاقاتها مع إسرائيل .

2- نقل مقر المنظمة من أديس أبابا ،لأن الحبشة تسلك سياسة ازدواجية في التعامل بين الدول الأفريقية والكيان الصهيوني .

وقد نجح الوفد في إدراج طلباته في جدول أعمال المؤتمر كذلك اعتراف الدول الأفريقية باحترام الحقوق الثابتة لشعب فلسطين ونتيجة لاستمرار العمليات المضادة للوجود الإسرائيلي في أفريقيا التي تميزت بها السياسة الخارجية الليبية في الفترة من 1970– 1973ف ، لم تعد إسرائيل قادرة على تلافي التدهور الملحوظ في علاقاتها مع الدول الأفريقية ولتقليل أثر ذلك التدهور أدعت أن ليبيا دفعت أموالا كثيرة للدول الأفريقية مما دفع الدول الأفريقية إلى المبادرة بتكذيب تلك الادعاءات خلال اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1973ف[4]. ومن ذلك نخلص إلى أن الجهود الليبية كانت في محلها لأنها أوضحت الأهداف الإسرائيلية في أفريقيا وهي التي تهدد أمن القارة الأفريقية وتجعل الدول العربية في قمة الخطر ، كما أنها أدت إلى نتائج جيدة على مستوى التعاون والتضامن العربي الأفريقي حيث حدث تطور ملحوظ في مواقف الدول الأفريقية في عقد السبعينات تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وتمثل في تضامن العرب والأفارقة داخل

---

(1) - ظاهر جاسم محمد ، مرجع سابق ، ص45.

(2) - في هذا السياق تقول جولد ماتير رئيسة الوزراء الإسرائيلية انذاك تعقيبا عن قطع أوغندا علاقاتها مع إسرائيل "ان ما حدث مع أوغندا يعد أمرا في غاية البساطة فالرئيس معمر القذافي يملك من المال أكثر مما تملك إسرائيل " كما أن تصريحات عدد كبير من المسئولين الاسرائليين تؤكد ان ليبيا كانت وراء قطع الدول الأفريقية علاقاتها مع إسرائيل وان دول مثل أوغندا و تشاد أصبحت معادية لإسرائيل نتيجة زيارة رؤسائها لليبيا ، ولم يخفي المسئولين الاسرائليين خشيتهم من ان تضاعف ليبيا نشاطها لدى الدول الأفريقية التي لا تزال تحتفظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل ولقد كانت تلك الخشية في محلها فقد أعلنت ليبيا أنها ستواصل جهودها لطرد إسرائيل من أفريقيا .. للمزيد :انظر :عامر محمد ابوكبرارة، ازمة لوكربي - رسالة ماجستير (غير منشورة)–طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا – 1997ف - وانظر أيضا : محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ،مرجع سابق ، ص ص 247 -248.

(3) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية و الأفريقية ، مرجع سابق ، ص253 .

(4) - المرجع نفسه ، ص255 .

اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، ومع أهمية هذا النصر إلا أن ما حدث إثر إبرام الاتفاقية المصرية الإسرائيلية . كامب ديفيد فتح الباب من جديد أمام التواجد الإسرائيلي في أفريقيا ، وبالتالي فإن السياسة الخارجية الليبية استمرت في وضع استراتجيات المواجهة وفق المتغيرات الدولية الجديدة . حيث اتجهت لتكوين تجمعات إقليمية ذات أبعاد سياسية و اقتصادية و اجتماعية تضطلع بتحقيق أهداف القارة الأفريقية و تؤمن الحماية والأمن لأفريقيا والعرب .

3- تسوية النزاعات الأفريقية :

تظم القارة الأفريقية أكثر من خمسين دولة منها تسع دول عربية ، ولقد شهدت عبر التاريخ حروبا ونزاعات عديدة ووقعت تحت السيطرة الاستعمارية ولم يعم الاستقلال القارة إلا في بداية الستينات .ولقد أوجد الاستقلال واقعا غير مستقر ببروز النزاعات القبلية التي كانت سببا في ظهور الخلافات السياسية ، مما أدى إلى حدوث صراعات وحركات انفصالية كما اتسمت هذه المرحلة بشيوع ظاهرة الانقلابات العسكرية هذا إلى جانب بروز الخلافات والنزاعات الحدودية * التي مزقت القارة [1] ، حيث شهدت القارة الأفريقية 16صراعا داخليا في منتصف التسعينات وفي عام 1998 – 1999ف بلغ عدد النزاعات فيها 25 نزاعا داخليا [2]، وليبيا باعتبارها دولة عربية أفريقية اتجهت سياستها الخارجية منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969ف إلى توثيق الروابط مع الدول الأفريقية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فإن تسوية النزاعات الأفريقية كانت من أهم أهدافها السياسية في أفريقيا فبذلت العديد من الجهود من أجل تسوية النزاعات في القارة الأفريقية وتحريرها من الاستعمار وقد ظهرت جهودها على الصعيد الإقليمي والصعيد الدولي .

أ / دور ليبيا في تسوية النزاعات الأفريقية على الصعيد الإقليمي :

لعبت ليبيا دورا في حل النزاعات الأفريقية على الصعيد الإقليمي فقد ساهمت من خلال منظمة الوحدة الأفريقية سابقا في جعل المنظمة ذات صوت مؤثر من خلال دعمها

---

* وهذه النزاعات هي النزاعات بين كل من الصومال واثيوبيا وكينيا عام 1964ف والنزاع بين الجزائر والمغرب في أكتوبر عام 1963ف والنزاع في السودان وإثيوبيا وجيبوتي والصومال ، وقد بادرت منظمة الوحدة الأفريقية سابقا بتسوية تلك الخلافات دون الوصول إلى حلول أساسية تتعلق بمشكلة الحدود السياسية وإعادة النظر فيها ، أنظر: محمد الطيف عثمان شيحة ، دور ليبيا في تسوية النزاعات الأفريقية ،ص 100

(1) - محمد الطيف عثمان شيحة ، دور ليبيا في تسوية النزاعات الأفريقية – القرن الأفريقي دراسة حالة - رسالة ماجستير (غير منشورة) -طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا – 2005ف- ص100 .

(2) - المرجع نفسه ، ص101 .

المستمر للمنظمة ومن خلال حضورها لكل المؤتمرات والتمسك بمبادئها ودعم حركات التحرر الأفريقي[1] ، كما قامت ليبيا ببعض الجهود الإقليمية لتسوية نزاعات القارة ، فقد تقدم قائد الثورة الليبية ببعض المبادرات في: 15- نوفمبر- 1982ف ، منها دعم القارة الكلي ليتم تحريرها من العنصرية والاستعمار،والتأكيد على حل الخلافات من خلال استحداث محكمة عدل أفريقية على غرار محكمة العدل الدولية[2] ، ولقد تدخلت ليبيا لحل العديد من النزاعات منها النزاع الاريتري الأثيوبي ، كما تدخلت من خلال الاتحاد الأفريقي لتسوية العديد من الخلافات وأوصت الدول قبل إنشاء الاتحاد إلى ضرورة الإسراع بإقامته لأنه سوف يساهم في حل النزاعات التي تعصف بالقارة ويبعد عنها شبح الحروب ، وبعد إنشاء الاتحاد حثت ليبيا الدول الأفريقية على ضرورة إنشاء جيش لأفريقيا من أجل إيجاد سياسة أمنية دفاعية مشتركة ، وتقدمت ليبيا من خلال الاتحاد الأفريقي باقتراح تسوية كل النزاعات القائمة بين دول الاتحاد بالطرق السلمية[3] ولم تتوقف ليبيا عند هذا الحد بل كان لها العديد من المحاولات للتسوية السلمية للنزاعات الأفريقية حيث شهدت مدينة سرت والعاصمة طرابلس العديد من المباحثات منها المباحثات الليبية – الاريترية ، والليبية – الأثيوبية لتسوية النزاع الاريتري الأثيوبي كما استضافت ليبيا وفد الفصائل الصومالية المتناحرة في محاولة للتوفيق بينها[4] .

ب / دور ليبيا في تسوية النزاعات الأفريقية على الصعيد الدولي :

لقد انضمت ليبيا إلى الأمم المتحدة بتاريخ 14- ديسمبر- 1954 ف ومنذ ذلك الوقت وليبيا تعمل على تحقيق مقاصد الأمم المتحدة في نطاق إمكانياتها وبعد قيام ثورة الفاتح عام 1969 ف أصبح لليبيا مطالب تجاه منظمة الأمم المتحدة ، مثل تسوية القضية الفلسطينية وفق المنظور الليبي ، وقضايا التحرر ، والمطالبة بإلغاء حق النقض ، وكذلك تسوية النزاعات في القارة الأفريقية وفي الدورة العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة نبهت ليبيا إلى قضية التميز العنصري وخاصة في أفريقيا ، وفي الدورة الثلاثين عام 1975ف دعت إلى اتخاذ عقوبات ضد الدول التي تتعامل مع الميز العنصري ومنها جنوب أفريقيا كما أيدت ليبيا برنامج الأمم المتحدة الخاص بالتنمية كوسيلة من وسائل حل النزاعات الأفريقية ، كما صوتت ليبيا على القرار رقم (26/57) الذي اتخذ في الجلسة العامة 52 المعقودة في 19-فبراير- 2002 ف، وهو قرار منع المنازعات وتسويتها بالطرق السلمية ، وعلى هذا الأساس عملت ليبيا من خلال مندوبها بالأمم المتحدة على

---

(1) - محمد الطيف عثمان شيحة ، مرجع سابق ،ص101 .

(2) - المرجع نفسه ، ص102 .

(3) - المرجع نفسه ، ص107 .

(4) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص367 .

عرض القضايا الأفريقية واستعراض كل المستجدات التي تحدث في القارة فمثلا طرح المندوب الليبي لدى الأمم المتحدة في الدورة(56) للجمعية العامة قضية السودان حيث أشار إلى سوء الأوضاع التي تمر بها السودان بسبب الحرب الأهلية التي راح ضحيتها ألاف الموطنين [1] .

وبذلك فإن المتتبع لتلك الوقائع السياسية يدرك حقيقة تحرك ليبيا على المستوى الإقليمي والدولي لحل النزاعات الأفريقية من خلال هيئات دولية وإقليمية مثل منظمة الأمم المتحدة وفروعها ومنظمة الوحدة الأفريقية سابقا والاتحاد الأفريقي، كما أن ليبيا حاولت تعريف العالم بخطورة النزاعات الأفريقية ، وفي نظري أن تلك المواقف تعبر عن عمق الشعور القومي لدى ليبيا وحرصها على سلامة القارة وتقدمها وتؤكد أنه لا سبيل للوصول إلى قارة قوية واتحاد إقليمي له مقومات النهوض السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل التوترات والنزاعات التي تكتظ بها القارة الأفريقية .

---

(1) - محمد الطيف عثمان شيحة ، مرجع سابق ، ص ص108 – 113 .

المبحث الثانــي

الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية الليبية عربيًا وأفريقيًا

تهدف السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول العربية و الدول الأفريقية إلى تحقيق العديد من الأهداف منها ما هو أساسي ومنها ما هو ثانوي ، وقد سعت ليبيا بعد قيام ثورة الفاتح عام 1969ف إلى تحقيق تلك الأهداف بكل جدية معتمدة على النفط كممول رئيسي لكل عملياتها ، كما أنها وضعت الأهداف الاقتصادية في قائمة أولويات سياستها الخارجية تجاه الساحتين العربية و الأفريقية ، وكانت تلك الأهداف عرضة لتأثير المتغيرات الدولية وبعض العوامل الحيوية المؤثرة من جهة ووجود بعض العوامل المساعدة من جهة أخرى مثل الوفرة النفطية التي حظت بها ليبيا في عقد السبعينات وانطلاقا من معرفة القيادة السياسية الليبية لأهمية الجانب الاقتصادي في الوضع السياسي و الاستراتيجي للدول والتجمعات الدولية ، انتهجت سياسة خارجية تجاه الساحتين العربية و الأفريقية تقوم على أسس تجتمع في رفض ظاهرة التجزئة وتحقيق الوحدة الشاملة التي تتضمن الجوانب الاقتصادية التي سأحاول في هذا المبحث إعطاء صورة مبسطة لها بتوضيح أهم الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية الليبية تجاه الدول العربية و الدول الأفريقية .

أولاً / الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية الليبية عربياً :

كما هو معروف فإن الاقتصاد هو العصب الرئيسي للسياسة وان أي سياسة لا تعتمد على الاقتصاد لن تكون سياسة قوية و فاعلة ومؤثرة في باقي الوحدات الدولية ولقد كانت تلك الأسس من المدركات الأساسية للقيادة السياسية الليبية ودليل ذلك أن السلوك الوحدوي الذي اتبعته ليبيا بعد قيام ثورة الفاتح عام 1969ف يركز في أهدافه النهائية على ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الشاملة بين الدول العربية و هي بالتالي ترفض تعدد الكيانات داخل الوطن العربي التي يبلغ عددها **اثنين وعشرين** كياناً ، فعمدت إلى التعامل مع الدائرة العربية بكل جدية خاصة بعد انتعاش الاقتصاد الليبي بسبب ارتفاع العوائد النفطية وبحكم الروابط المختلفة و المصالح المشتركة التي تجمعها بباقي الدول العربية عملت ليبيا على تقوية علاقاتها الاقتصادية وتطوير مؤسساتها بما يتيح لها فرصاً أكبر للتعامل الاقتصادي ووضعت أمامها مجموعة من الأهداف الاقتصادية سعت إلى تحقيقها كان أهمها :-

1- تحقيق التكامل و التعاون الاقتصادي العربي .

2- تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية .

1-التكامل و التعاون الاقتصادي العربي :

ذهب بعض الاقتصاديين إلى اعتبار أنّ التكامل الاقتصادي يشمل كافة الإجراءات المؤدية إلى إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية ، واتجه بعضهم إلى توسيع هذا المفهوم باعتباره عملية اقتصادية وسياسية تقوم على أساس علاقات حكومية متداخلة باتجاه اتحاد بين الوحدات الاقتصادية(1) ، وبصورة عامة يمكن أن نعرف التكامل الاقتصادي انه " **عملية سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة تهدف إلى إقامة علاقات اندماجية متكافئة وخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة ومتناسبة من خلال الاستثمار المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة لصالح تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبلوغ درجة من الاندماج والترابط وتصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاندماجية** " (2) وتعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم عراقة في تاريخها الاقتصادي فمن قبل ظهور الإسلام والمنطقة تشهد ازدهارا و تطورا ملموسا في منظومة علاقاتها الاقتصادية ، ومن خلال المفهوم السابق للتكامل الاقتصادي وبالنظر إلى الموارد التي تزخر بها الدول العربية ، الموزعة توزيعا غير متكافئ نلاحظ أن متطلبات التكامل الاقتصادي متوفرة بالمنطقة العربية وبالتالي يمكن تحقيق ذلك التكامل لو توفرت الإرادة اللازمة وبدراسة تجربة التكامل الاقتصادي العربي نجد أن هذه التجربة قد سبقت الاتحاد الأوروبي من حيث تاريخ التفكير فقد أسست الدول العربية الإطار المؤسسي والتنظيمي للعملية التكاملية المتمثل في جامعة الدول العربية (3) وفي إطار سعي الدول العربية من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي قامت بإنشاء المجلس الاقتصادي الذي يتبع جامعة الدول العربية ويتبع المجلس الاقتصادي العديد من المنظمات منها ما يتعلق بتنمية الموارد البشرية والخدمية والإنتاجية ،ومنها ما يهتم بتطوير قطاع الخدمات الإنتاجية ومنها ما يهتم بتطوير قطاع التمويل والتعاون النقدي والاستثماري ،ولقد كان لتجربة التكامل الاقتصادي العربي العديد من الإنجازات منها اتفاقيات مشتركة عقدت في إطار جامعة الدول العربية أدت إلى بروز بعض المشروعات العربية المشتركة في القطاعات الحيوية والمهمة (4). وبالرغم من عدم بروز تجربة التكامل الاقتصادي العربي إلى درجة تماثلها مع تجارب الدول المتقدمة إلا أنها حققت العديد من الفوائد منها زيادة الحركة التجارية بين الدول العربية ورفع القيود على العديد من البضائع وغيرها من الفوائد ، وترجع الإخفاقات التي لازمت تلك التجربة إلى وجود العديد من العراقيل منها التدخلات الخارجية الناتجة عن رغبة الدول الرأسمالية الكبرى في استمرار التبعية الاقتصادية التي تعيشها الدول العربية واستمرار المنطقة العربية مصدرا لمواردها وسوقا لمنتجاتها ومن تلك القاعدة العريضة لأهمية التكامل الاقتصادي العربي انطلقت السياسة الخارجية الليبية بعد قيام ثورة الفاتح عام 1969ف متجهة نحو هدف قومي هو تحرير كل

---

(1) -توفيق صالح علي الحفار ، تجربة التكامل الاقتصادي العربي - رسالة ماجستير (غير منشورة)- بنغازي - أكاديمية الدراسات العليا -2004ف - ص52

(2) - محمد غدي ، التكامل الاقتصادي العربي – منطقة تجارة عربية حرة- رسالة ماجستير (غير منشورة)–طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا – 1998ف - ص5

(3) - توفيق صالح الحفار ، مرجع سابق ، ص52 .

(4) – المرجع نفسه ، ص86 .

الإمكانيات والثروات العربية من الاحتكار والهيمنة الأجنبية فاهتمت بربط القدرات الاقتصادية والثروات الطبيعية البشرية والنفطية لتوظيفها في إحداث التحولات الاقتصادية والتنمية العربية[1] ، فكانت الجهود الليبية في هذا الجانب متعددة الصور فخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي مثلا خلال الفترة من : 1976 – 1980ف تشهد على زيادة حجم التجارة مع الدول العربية ،ومن بين أهم الأساليب التي استخدمتها السياسة الخارجية الليبية لتحقيق هدفها في التكامل الاقتصادي العربي أسلوب تقديم المساعدات المالية و الاقتصادية فقد قامت بتقديم المساعدات للعراق عام 1972ف ، عند تأميمه لشركة نفط العراق[2] .وفي خلال العشر سنوات الممتدة من 1980 إلى 1990ف قامت ليبيا بتقديم مساعدات لمصر بقيمة :**ثلاثمائة وستون مليون وثلاثة وثلاثون ألف دولار** ، كما قدمت للصومال ما قيمته **سبعة وعشرون مليون وستمائة وستون ألف دولار** ، وتحصلت السودان على **تسعة وسبعين مليون دولاراً** وجيبوتي على **ثمانية ملايين دولار** ، وموريتانيا **مليون وثمانمائة ألف دولار** ، أما تونس فقد تحصلت على: **مائة وثمانية ألف دولار** وقد منحت كل تلك المساعدات عن طريق جمعية الدعوة الإسلامية واللجنة الشعبية العامة للمالية [3] وبالإضافة إلى تقديم المساعدات فقد قامت ليبيا في عقد الثمانينات من القرن العشرين بتقديم قروض لكل من مصر التي تلقت ما قيمته: **أربعة ملايين دولار** و موريتانيا **أربعة وستون مليون دولار** والسودان **خمسمائة وسبعة وسبعون مليون دولار** والصومال **ثلاثة ملايين دولار** أما تونس فقد استلمت **مائة وأربعة عشر مليون دولار**، واستلمت الجزائر **أربعمائة وثلاثة عشر مليون دولار** والمغرب **خمسة ملايين دولار** ، وقد قدمت كل تلك القروض عن طريق المصرف العربي الليبي الخارجي و اللجنة الشعبية للمالية ومصرف ليبيا المركزي [4].ومن جانب أخر كان لليبيا العديد من الاتفاقيات التي أبرمتها مع الدول العربية فقد قامت خلال عام 1987ف بإبرام سبع اتفاقيات منها خمس اتفاقيات مع الجزائر شملت التعاون الاقتصادي والتجاري والفني واتفاقية تعاون اقتصادي و تجاري مع اليمن ، واتفاقية مع السودان شملت إنشاء مشاريع مشتركة في المجال الاقتصادي إلى جانب زيادة حجم التبادل التجاري بينها و بين تلك الدول [5].

ولم تتوقف ليبيا عند هذا الحد في إطار سعيها لتوحيد الأمة العربية وتحقيق تكامل اقتصادي يحقق الفائدة للجميع فقد قامت بإنشاء العديد من الشركات التي تأخذ على عاتقها القيام بالمشاريع الاقتصادية التي تحقق تنمية المجتمع العربي و تطوره ودخوله بوتقة النظام الاقتصادي العالمي ومن تلك الشركات مساهمة ليبيا في الشركة العربية للاستثمارات البترولية **(ابيكور)** التي تم إنشاؤها بتاريخ : 23 – نوفمبر- 1975 ف بمساهمة عشرة أقطار عربية هي **(الجزائر وليبيا وقطر والسعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وسوريا ومصر)** وتمتلك أسهم حصة ليبيا في**(ابيكور)** والبالغ نسبتها 15% الشركة العربية الليبية للاستثمارات الليبية

---

(1) - نادية الزنتاني ، مرجع سابق ، ص113 .

(2) - فوزي عمر خليفة الجابري ، الأمن القومي العربي في السياسة الخارجية الليبية - رسالة ماجستير (غير منشورة)- طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا – 1998ف- ص68 .

(3) - نادية الزنتاني ، مرجع سابق ، ص ص116 – 117 .

(4) - المرجع نفسه ، ص114 .

(5) - المرجع نفسه ، ص119 .

التي تمكنت من إقامة استثمارات في العديد من المشروعات العربية المشتركة والوطنية فنجد مثلا الشركة العربية للخدمات البترولية التي تساهم فيها ليبيا بحوالي 17% من رأسمالها وتوجد كذلك الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار **(ادووك)** وتعمل هذه الشركة في ليبيا والشركة الثالثة التي أنشأتها ابيكور هي الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي في الجماهيرية الليبية برأسمال بلغ أربعون مليون دولار ، وتساهم فيها ليبيا بما قيمته 10% وخلال عام 1991ف قامت ابيكور بتوقيع اتفاقيات تمويل مشروعات متوسطة وقصيرة الأجل بمبلغ ستمائة وسبعون مليون دولار[1] ، وبتاريخ 4- فبراير-1981ف تم إنشاء الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية كمجموعة تتمتع بجنسية الجماهيرية العربية الليبية ولها الشخصية الاعتبارية و الذمة المالية المستقلة ، واسند إليها بعض الأعمال منها استثمار الأموال الليبية في الخارج ، كما تقدم الشركة نظرة واقعية عن حالة الاقتصاد العالمي من خلال تقاريرها السنوية يستفيد منها صانع القرار في فهم السير العام الذي تأخذه العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويبين التقرير السنوي الذي أعده مجلس إدارة الشركة سنة 1990ف عن حالة الاقتصاد الدولي وعن نشاط مساهماتها تزايد عدد الشركات التي تمتلكها الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية حيث ارتفع عددها من 83 شركة عند التأسيس إلى 88 شركة سنة 1989ف ، تعمل 32 شركة منها في الوطن العربي بنسبة 53 % من حجم الأموال المستثمرة ، وبموجب القانون التأسيسي للشركة أعطى لها الحق باستثمار الأموال الليبية في مجالات الصناعة و التعدين و الزراعة والنقل والصيد البحري والسياحة ، كما أعطى لها الحق في القيام بالنشاطات الاقتصادية التي تتماشى مع أهدافها ومصالحها ومن تلك النشاطات ما يلي [2] :

أ- التأسيس أو المساهمة أو التملك الجزئي أو الكلي للمشروعات ذات العلاقة بأغراض الشركة.

ب- إقراض واقتراض الأموال .

جـ- إجراء كافة التصرفات القانونية فيما تمتلكه .

د- القيام بالأعمال التي تكلف بها في إطار التعاون بين ليبيا والدول الأخرى .

هـ- يحق للشركة عقد اتفاقيات مع الشركات الأخرى تزاول نشاطا مماثلا .

وبذلك كانت الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية أداة ليبية فعالة للعمل والتعاون الاقتصادي العربي وتسعى للوصول بالمنطقة العربية إلى اكبر درجات التكامل الاقتصادي وتحقيق أعلى قدر من التنمية والقضاء على التخلف و الهواجس الأمنية التي تسيطر على الأقطار العربية والمتمثلة في الوقوع بين مخالب النظام الاقتصادي العالمي الجديد وقد استمرت ليبيا في عقد التسعينات من القرن العشرين في العمل والتعاون الاقتصادي مع الدول العربية ففي ديسمبر-1990ف وقعت عشر اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري شملت كل المجالات وكان من بينها اتفاقية التكامل الاقتصادي التي نصت على تحقيق التكامل الاقتصادي بدمج المشروعات المتشابهة في المجالات الصناعية

(1) - رشيد يوسف عثمانه ، مرجع سابق ، ص ص90 – 91 .

(2) - المرجع نفسه ، ص ص83-87 .

والإستراتيجية والنقل والمواصلات وتبادل الخبراء والمعلومات وإقامة الندوات العلمية[1] وفي عام 1990ف أبرمت القيادة الليبية مشروع تكامل مع القيادة السودانية أكدت فيه القيادتان أن هذا المشروع يمثل خطوة أولى لمشروع الوحدة بين القطرين ولقد تشكلت أمانة له مقرها الحالي في طرابلس[2] ، وفي 20 – يناير- 1992ف وقعت اتفاقية بين ليبيا و المملكة الأردنية الهاشمية تتضمن تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية التي تخدم المصالح المشتركة في كلا البلدين [3] . وهكذا استمر العمل الاقتصادي الليبي العربي وفق أهداف كانت حدودها الدنيا تحقيق درجة من التعامل الاقتصادي و التبادل التجاري تماثل معاملات الأقاليم الأخرى وحدودها القصوى هي تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي يضع قاعدة لتكوين اتحاد إقليمي يشمل كل الجوانب ويكون في مواجهة الاتحادات الدولية التي على رأسها الاتحاد الأوروبي ، ونجد أن الجماهيرية الليبية كوحدة فاعلة في النظام الدولي قد سبحت في فلك دول كبرى في العالم بالرغم من حداثتها مقارنة بتلك الدول وهذا أمكنها من معرفة متطلبات النظام الدولي والإدراك التام للأهمية التي دفعتها للتوجه نحو الوحدة الاقتصادية الشاملة والتكامل الاقتصادي العربي وذلك من خلال الاطلاع على النتائج الجيدة التي أصبحت تحققها الكتل الاقتصادية في العالم،وبهذا فإن تلك المحاولات الليبية قد شكلت عاملا لتغذية الإحساس القومي العربي بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب أخرى ملموسة .

3-تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية .

يعتبر العمل الاقتصادي العربي المشترك من القضايا العربية المهمة التي تبلورت ملامحها في شكلها الرسمي الحديث ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ولا تزال مؤشراتها تبدو متواضعة حاليا وقد يرجع ذلك إلى وجود العديد من العراقيل التي تقف أمام تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك .

أما موضوع الوحدة الاقتصادية فيرجع إلى عام 1957ف عندما أبرمت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ووضعت الاتفاقية موضع التنفيذ عام 1964ف ، وقد تضمنت الأهداف و الوسائل الكفيلة بتحقيق الوحدة الاقتصادية[4] أما إذا حاولنا التعرف على الوحدة الاقتصادية في فكر القيادة الليبية والجهود التي بذلتها ليبيا لتحقيق الوحدة الاقتصادية فأننا نجدها تظهر أولا في كل المحاولات الوحدوية التي قامت

---

(1) - اشرف علي عمران ، العلاقات الليبية – المصرية - رسالة ماجستير (غير منشورة) – طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا – 2005ف ص90 .

(2) - فوزي عمر خليفة الجابري ، مرجع سابق ،ص66.

(3) -www.panapres.com

(4) - حميد الجميلي ، دراسات في العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ط1 – طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا- 2005ف - ص67.

بها ليبيا لتوحيد الأمة العربية وحدة شاملة ، وسارت من اجل تحقيقها مسيرة حوالي ثلاث عقود من الزمن استخدمت خلالها كل الوسائل ووظفت كل إمكانياتها ، وكانت الوحدة الاقتصادية من ضمن مراحل تلك الوحدة الشاملة و جزءا منها ، وقد سبق الحديث عن المحاولات الوحدوية الليبية في المبحث الأول ، هذا بالإضافة إلى أن العديد من الخطب السياسية لقائد الثورة الليبية تظهر أهمية و معنى الوحدة الاقتصادية في توجهات السياسة الخارجية الليبية ، كما أن المشاريع الوحدوية العديدة التي خاضتها ليبيا مع الدول العربية منها ما يغلب عليه الطابع الاقتصادي ، بالرغم من استهداف ليبيا للوحدة الشاملة ، فمن المحاولات الجادة التي خاضتها ليبيا لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية مشروع الاتحاد العربي ، حيث تعود فكرة إنشاء تجمع يضم دول المغرب العربي إلى بدايات الكفاح من اجل الاستقلال وتمثل ذلك في مؤتمر المغرب العربي المنعقد في القاهرة عام 1947ف. ثم مؤتمر الأحزاب المغاربية المنعقد في طنجة عام 1958ف[1] ثم استمرت المحاولات المغاربية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية حيث أعلن عام 1989ف عن قيام اتحاد المغرب العربي ، وقد تبنت ليبيا في هذا الجانب التيار الذي يدعو للوحدة الاندماجية أما بقية الدول فترى البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات عبر مراحل[2] وجاء انضمام ليبيا للاتحاد المغاربي نتيجة لعوامل الجغرافيا المتمثلة في التقارب الجغرافي و الانتماء إلى إقليم جغرافي يسيطر عليه هاجس امني يكاد يكون واحد في معظم الأقطار المغاربية متمثلاً في الظفر بجملة مــن المعطيات الإستراتيجية والاستفادة منها كالنفط والموقع المتميز لما تشكله المنطقة من سوق استهلاكية لأوروبا[3] وقد توصلت الدول المغاربية الخمس إلى المصادقة على معاهدة إنشاء الاتحاد فـي: 17– مايو -1989ف التي حددت في مادتها الثانية أهداف الاتحاد ومقاصده في الآتي[4]:

ا - تمتين أواصر الأخوة التي تربط بين الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

ب - تحقيق تقدم مجتمعاتها ورفاهيتها والدفاع عن مقوماتها .

جـ - الاسهام في صيانة السلام القائم على العدل و الأنصاف .

د- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين ، وقد تضمنت المادة الرابعة تدقيقا لهذه الفقرة وخاصة فيما يخص الجوانب الاقتصادية حيث يسعى الاتحاد إلى تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء .

---

(1) - محمد الأمين ، اثر المتغيرات العالمية و الاقليمية في مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي ، ط1 - بنغازي – دار الكتب الوطنية – 2007 ف- ص23 .

(2) – المرجع نفسه ، ص31 .

(3) - عبدالوهاب محمد الحار ، مرجع سابق ، ص100 .

(4) - محمد الأمين ، مرجع سابق ، ص ص35 – 36 .

هـ العمل تدريجيا على حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها وبالرغم من وصول دول المغرب العربي إلى تأسيس الاتحاد إلاّ أنَّ هذا الاتحاد أصابه الفتور وعدم القدرة على تحقيق أهدافه بسبب وجود العديد من العراقيل منها التدخلات الخارجية واختلاف أنظمة الدولة و ولاءاتها و الميول و المصالح القطرية وغيرها من العراقيل ، إلا أنها رغم ذلك تبقى هذه التجربة ذات قيمة كبيرة في طريق الوحدة العربية ، والاستفادة من موارد المنطقة العربية المشتتة وتأتي عضوية ليبيا في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي أنشئ بناءً على اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، في إطار سعيها إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين أقطار الوطن العربي حيث تمثلت أهداف المجلس في الآتي[(1)]:

ا- حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال .

ب-حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية .

جـ حرية الإقامة و العمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

د- حرية التنقل و الترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية .

هـ تنسيق سياسة التجارة الخارجية .

و- تنسيق التنمية الاقتصادية ووضع برامج لتحقيق التنمية العربية .

ز- تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة و الصناعة و التجارة الداخلية .

وقد كانت أهم منجزات اتفاقية الوحدة الاقتصادية قرار إنشاء السوق العربية المشتركة * الذي صدر خلال شهر يوليو عام 1964ف ,وقد نظم القرار الكيفية التي يتم على أساسها إعفاء المنتجات الوطنية المتبادلة بين الدول المنظمّة للسوق من الرسوم الجمركية وغيرها وفق مراحل انتهت بالتطبيق الكامل عام 1971ف وتضم السوق العربية المشتركة في عضويتها سبع دول عربية أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هي[(2)]:

1-الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى 2- المملكة الأردنية الهاشمية
3- الجمهورية العربية السورية 4- جمهورية مصر العربية 5- جمهوريــــــة العــــــراق
6- جمهورية اليمن العربية 7- الجمهورية الإسلامية الموريتانية .

ويلاحظ أن الهدف النهائي لاتفاقية الوحدة الاقتصادية هو الوصول باقتصاديات الأقطار العربية إلى وحدة اقتصادية عربية وهذا هو الهدف الذي تبنته السياسة الخارجية الليبية بعد قيام ثورة الفاتح عام 1969ف ،وعملت على تحقيقه ،ولقد استهدف قرار السوق

---

(1) - توفيق صالح علي الحفار، تجربة التكامل الاقتصادي العربي -رسالة ماجستير (غير منشورة) -بنغازي- أكاديمية الدراسات العليا - 2004 ف - ص67 .

* يقول احد المفكرين ويدعى "تويني" إن إنشاء سوق عربية اقتصادية مشتركة له أهمية للوحدة السياسية بين البلاد العربية اذ تهيئ للعالم العربي ازدهار صناعته القائمة ، وإنشاء صناعات جديدة وهذا يفيد الدول المنتجة للنفط والدول التي لا تنتجه لأن النفط ميزة مؤقتة .. للمزيد انظر : لطفي الخولي ، المأزق العربي ، ط1 (القاهرة – مركز الأهرام للترجمة و النشر – 1986ف) ، ص485 .

(2) - حميد الجميلي ، مرجع سابق ، ص74 .

العربية المشتركة تحقيق الخطوة العملية الأولى على طريق الوحدة الاقتصادية الكاملة بإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول أعضاء المجلس[1] ، وانضمت ليبيا إلى منطقة التجارة الحرة منذ عام 1988ف، أي منذ السنة الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذي لها ويتيح الانضمام المبكر لليبيا المزايا التالية[2] :

1 - حفظ مصالحها الاقتصادية والتعامل مع المتغيرات في نظام التجارة العربي .

2 - يسهل عليها الإيفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء فالدول التي تتأخر بالانضمام سيكون عليها التزامات .

وبالإضافة لتلك المحاولات والجهود الليبية لتحقيق الوحدة الاقتصادية كانت هناك علاقة وروابط قوية بينها وبين دول الجوار وخاصة جمهورية مصر والجمهورية التونسية،كما أن تجمع دول الساحل والصحراء فكرة ليبية جادة لدمج قدرات مجموعة من الدول العربية والأفريقية الذي يعتبر مؤشراً من مؤشرات العمل الليبي في سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية إلا أن المشاريع الاقتصادية العربية تتصف بعدم القوة والفاعلية مقارنة بالتكتلات الدولية مثل الاتحاد الأوربي وهذا بدون أدنى شك يرجع إلى وجود العديد من العراقيل والموانع التي تحتاج للبحث والمعالجة ،ورغم انقطاع العمل المغاربي منذ فترة إلا أن هناك اتصالات مستمرة الآن بين زعماء المنطقة تؤكد على استشعار أهمية التحرك لاستئناف ديناميكيات العمل المغاربي الذي أضحى ضرورة ملحة في ظل سياسة التكتلات،ومن المؤشرات الايجابية لعودة العمل المغاربي انفراج الأزمة الليبية " قضية لوكربي "[3].

ثانيا / الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية الليبية أفريقياً :

تتمتع القارة الأفريقية بموقع ممتاز في العالم، وتمتلك ثروات عديدة، وقد استخدمت الدول الأفريقية حديثة الاستقلال مواردها المعدنية والطبيعية كوسيلة تفتح لها آفاقاً في السياسة الدولية،خاصة وان الطلب عليها بعد الحرب العالمية الثانية قد ازداد لإحياء الاقتصاد والتجارة العالمية ،وأفريقيا اليوم هي القارة الوحيدة التي يمكنها أن تكتفي ذاتيا دون أن تحتاج إلى معونة أو دعم وذلك بفضل ما تحتويه من خيرات[4]. وبالتالي كان من الطبيعي أن تتجه كل أنظار الوحدات الدولية إلى أفريقيا *،خاصة الدول الصناعية الكبرى التي تحتاج إلى الموارد الأفريقية في صناعاتها ، وهذا يلزم الدول العربية بوضع

---

(1) - حميد الجميلي ، مرجع سابق ، ص75 .

(2) -http : www.sabanews . net / view

(3) -http : www.sabanews . net / view

(4) -- أهم الخيرات الموجودة في أفريقيا:نسبة اليورانيوم من الإنتاج العالمي 90%،الذهب30% ،النفط20% ،الألماس92% الكاكاو65% الكروم65% ، الفوسفات 20% زيت النخيل 68% أنظر : سليمان محمد عمر منصور ، مرجع سابق ، ص 73 .

* ومع أحداث 11 سبتمبر اكتسبت أفريقيا اهمية إضافية في البعد الأمني كما أن التدافع على أفريقيا انطلق من جديد فهناك التوجهات الأمريكية لمنافسة فرنسا كما توجد الهواجس الفرنسية - البريطانية ، أو ما يعرف بالتواطي الأمريكي - البريطاني لعزل فرنسا عن مجال نفوذها الخاص بها في أفريقيا الفرنكوفونية ..للمزيد انظر : كاظم هاشم نعمة ، أفريقيا في السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص29 .

إستراتيجية محكمة لعلاقاتها مع الدول الأفريقية وإعطائها أهمية اكبر لعلاقاتها الاقتصادية مع تلك الدول،وبالرغم من حصول اغلب الدول الأفريقية على استقلالها في عقد الستينات إلا أن العلاقات الاقتصادية العربية الأفريقية لم تنشط إلا عندما ظهرت الدول العربية المصدرة للنفط كقوة فاعلة لها تأثيرها في النظام الاقتصادي العالمي بعد أن تبنت دول(**الأوبك**)[1] مطالب ليبيا عام 1969ف ، بزيادة نسبة أرباحها إلى 55%[2]، وليبيا إحدى الدول العربية التي شهدت علاقاتها بالدول الأفريقية مرحلة انتقال من التركيز على العلاقات السياسية إلى الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية فقد تميزت الفترة الممتدة من : 1951 - 1969ف ، بإتباع ليبيا سياسة انطوائية تجاه أفريقيا تقوم على التمثيل الدبلوماسي البسيط والمحدود[3] ، أما بعد عام 1969ف فقد شهدت السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا تغيراً ملحوظاً فاستهدفت توسيع دائرة التعاون الاقتصادي مع تلك الدول واستندت هذه السياسة على اعتبار الاقتصاد من الركائز الأساسية لمواصلة النضال التحرري الكامل بفاعلية تخلق الشخصية الأفريقية المتميزة بهويتها السياسية والاقتصادية والثقافية المستقلة[4] ومن خلال تلك الأسس اتجهت السياسة الخارجية الليبية نحو أفريقيا بكل قوة[5] واضعة بعض الأهداف الاقتصادية ضمن أولويات تعاملها مع الدول الأفريقية من اجل الوصول إلى اكبر قدر من التعاون والتكامل الاقتصادي[6] ، وقد تمثلت أهم تلك الأهداف في محورين هما :

1- الاستثمار ومنافسة الدول الأجنبية في أفريقيا .

2 - دعم خطط التنمية الأفريقية وتخليص القارة من التبعية الاقتصادية .

---

(1)
- ظهرت فكرة تأسيس منظمة للدول المنتجة للنفط في مؤتمر عقد بمدينة بغداد بالعراق في أغسطس 1950ف بهدف الحد من السيطرة التي كانت تمارسها الدول الصناعية وشركات النفط للحصول على النصيب الأكبر من عوائد النفط ففي 10 ديسمبر 1950ف أعلن رسميا عن تأسيس منظمة (الأوبك)حيث ضمت في البداية كلا من العراق والسعودية والكويت وإيران وفنزويلا ثم انضمت لها ليبيا وقطر والإمارات العربية والجزائر ونيجيريا والجابون والإكوادور واندونيسيا ..للمزيد انظر : محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ص272.

(2)
- محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص274 .

(3)
- المرجع نفسه ، ص136 .

(4)
- المرجع نفسه ، ص286 .

(5)
-- وفي أقوال الأفارقة ما يبرهن على أهمية التوجه الأفريقي لثورة الفاتح فقد قال احمد سيكوتوري رئيس غينيا " أن الثورة الغينية رحبت بالثورة الليبية وعلقت عليها امالا كبيرة وقد تحقق الأمل الذي تعزز بالأنتصارأت التي حققتها ثورة الفاتح ...هذه الثورة التي تسهم في تاكيد القيم المادية والدينية لحضارات أفريقيا ." للمزيد انظر : محمد المبروك يونس ، التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص156 .

(6)
-- التكامل الاقتصادي عرفه تبرغن " بأنه عبارة عن عملية متصلة وبناء للشكل الاقتصادي الأكثر قوة بحيث يتم الحصول على المؤسسات والوسائل الخاصة بالتنسيق والتوحيد والتي يجب دعمها من بعد ، ولقد استخدمت معاني عديدة و محاولات مستمرة لتحديد مفهوم التكامل حيث استخدمت على المستوى الوطني لتشير إلى أن التكامل عبارة عن تقليص التباينات الاقتصادية والاجتماعية ، أما على المستوى الدولي فيشير التكامل إلى شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية ، وبالإضافة لذلك فإن التكامل يعتبر نموذجا أكثر تقدما للتعاون وهو عملية تقود في نهايتها إلى درجة اكبر من الوحدة .للمزيد انظر :مصطفي احمد التاغدي ، التكامل الاقتصادي العربي (رسالة ماجستير منشورة –طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا -1998ف)

1.الاستثمار ومنافسة الدول الأجنبية في أفريقيا :

لم تفكر ليبيا فعليا في الاستثمار الخارجي إلا بعد أن تهيأت لها بعض الشروط الموضوعية ومنها توفر رأس المال القابل للاستثمار ثم توفر الفرص السياسية المناسبة ونتيجة للوفرة النفطية التي أتيحت لليبيا بعد عام 1973ف وللرغبة الليبية في الامتداد السياسي في أفريقيا اتجهت السلطات الليبية نحو توسيع الاستثمار في الدول الأفريقية المختلفة. وقد تكونت فكرة عن الاستثمارات الليبية في أفريقيا على أساس وراءها غايات سياسية وذلك لأنها كانت أقرب للارتباط السياسي منه للاستثمار المشترك حتى جاء إعلان قائد الثورة الليبية بأن ليبيا تطرح شكلا جديدا من أشكال الاستثمار يقوم على أساس المشاركة بمعنى أن الدول التي ليس لديها أموال تشارك بالمواد الخام ، وقد استمر قائد الثورة الليبية في تشجيعه لليبيين على الاستثمار في أفريقيا من خلال عرضه لفكرة الهجرة لأفريقيا وحث الضباط ورجال الشرطة على الاستقالة من مناصبهم ومدهم بالقروض والاستثمار في أفريقيا[1] ، كما جاء في قرارات المؤتمرات الشعبية بعد عام 1977ف ما يؤكد على استثمار الأموال الليبية في أفريقيا وإنشاء صندوق لدعم التعاون بين ليبيا والدول الأفريقية [2] وقد زاد اهتمام ليبيا بالعلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية بعد أزمة لوكربى[3] فانقسمت الاستثمارات الليبية في أفريقيا إلى الاستثمارات الاقتصادية والاستثمارات النفطية .

أ . الاستثمارات الاقتصادية :

بعد عام 1973ف بدأت دائرة العلاقات بين الدول الأفريقية وليبيا تتسع ودخلت مرحلة التقنين و التنظيم من خلال إبرام اتفاقيات ومحاضر بلغت(160)اتفاقية عامة وخاصة و(150) محضر اجتماع واتفاق بما يحقق المنفعة للطرفين[4] وكان لزاما على ليبيا لكي تستطيع إدارة تلك العمليات الاقتصادية الواسعة أن تقوم بإنشاء مؤسسات تضطلع بالقيام بتلك الأعمال فكان تأسيس الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية التي سبق الحديث عنها أو عن تاريخ إنشائها إحدى السبل لذلك كما قامت بإنشاء الشركة العربية الليبية للاستثمارات الأفريقية بتاريخ: 4أغسطس- 1990ف ، برأسمال قدره: **مائة مليون دينار ليبي** وتعتبر هذه الشركة مملوكة بالكامل للشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية كما تم إنشاء جهاز ضمان وتنمية الاستثمار بالخارج كجهاز تابع للشركة العربية

---

(1) - سالم حسين عمر البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص230 .

(2) - بشير صالح بشير ، مرجع سابق ، ص31 .

(3) - سالم حسين عمر البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص177 .

(4) - محمد المبروك يونس ،دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص290 .

الليبية للاستثمارات الخارجية ،هذا بالإضافة إلى مساهمة المصرف العربي الليبي الخارجي ، ومصرف ليبيا المركزي واللجنة الشعبية العامة للمالية في دعم ومساهمة الاستثمارات الليبية في أفريقيا[1] ، وتحت رعاية تلك المؤسسات قامت ليبيا بإنشاء العديد من الشركات و المصارف المشتركة إذ بلغ عدد الشركات حتى عام 1979ف 26 شركة باستثمار بلغ 36.1% من مجموع الشركات الليبية الأفريقية ، كما ارتبطت بتعاهدات مستقبلية مع أربع وعشرين دولة أفريقية[2] ، وقد كان الأساس الذي ترتكز عليه السياسة الخارجية الليبية في التعاون في مجال الاستثمار مع تلك الدول هو تبادل المصالح و توحيد المواقف الأخوية انطلاقا من سياسة المصير المشترك[3] ولكي تحقق ليبيا تواجد اقتصادياً واسعاً في دول القارة الأفريقية قامت بتوزيع استثماراتها من خلال تقسيم القارة تقسيما جغرافيا إلى أربعة أقسام هي دول الغرب و دول الشرق و دول الوسط و دول الجنوب بالشكل الذي يضمن التوازن ، ومن خلال ذلك التقسيم تعاملت ليبيا مع دول غرب أفريقيا في الجانب الاقتصادي باستثناء ساحل العاج فعقدت الاتفاقيات مع تلك الدول بما يضمن التعاون في مجال الزراعة والتعدين والصيد البحري وإنشاء شركات في مختلف التخصصات منها شركات مشتركة كما شمل التعاون مجال النقل الجوي و مصارف التجارة الخارجية[4]، كما بدأ تعامل ليبيا الاقتصادي مع دول شرق أفريقيا منذ عام 1972ف حيث عقدت اتفاقيات مع أغلب تلك الدول باستثناء جمهوريات كينيا وزامبيا ومالاوي و زيمبابوي ، وقد شملت جميع مجالات التعاون مع دول غرب أفريقيا باستثناء مجال الصيد أما دول وسط أفريقيا فقد دخلت مجالات التعاون الاقتصادي الفني مع ليبيا عام 1971ف باستثناء نيجيريا التي لم يتعدى التعاون معها نطاق تقديم المساعدات عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد شمل التعاون مع تلك الدول مجالات التجارة والتعدين و الزراعة و البريد والمواصلات و النقل الجوي والمصارف و الشركات المشتركة ، وبالرغم من عدم وجود علاقات سياسية تذكر مع دول جنوب أفريقيا إلا أنه كان هناك تعاون اقتصادي مع كل من مملكة ليستو[5] وجمهورية انغولا وجمهورية بتسوانه وقد شمل التعاون إنشاء الشركات المشتركة بين الطرفين[6]، ومما تقدم تتضح جدية الموقف الليبي في استثمار فائض العوائد النفطية في دول القارة الأفريقية بما يحقق مصالح الاقتصاد الليبي الأفريقي ويؤدي إلى نتائج ذات أبعاد أمنية للقارة ، ويبرز هنا الفرق بين السياسة الخارجية الليبية والسياسات العربية التي فضلت استثمار القدر الأكبر من أموالها في مصارف أوربية بما يضمن لها الربح السريع ، وقد يرجع ذلك

---

(1) - بشير صالح بشير ، مرجع سابق ، ص33 .

(2) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص291 .

(3) - سليمان محمد عمر ، مرجع سابق ، ص75 .

(4) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص290

(5) - تقع مملكة ليستو إلى أقصى الجنوب الشرقي على الحافة الشرقية لهضبة جنوب أفريقيا وهي محاطة من جميع جهاتها بجنوب أفريقيا التي حاولت مرارا ضم ليستو إلى أراضيها ولقد حصلت مملكة ليستو على الاستقلال عام 1966ف بعد حماية بريطانيا الي استمرت أكثر من 70 عاما وتعتبر الديانة المسيحية هي الديانة السائدة في ليستو ..للمزيد انظر : محمد المبروك يونس ، مرجع سابق ، ص313 .

(6) - المرجع نفسه ، ص ص304 – 313 .

لإختلاف الأهداف ، ويلاحظ أن سياسة المشاركة التي اتبعتها ليبيا مع الدول الأفريقية قد أدت إلى النتائج التالية :

1- جاءت بديلاً للسياسة الاستغلالية الاحتكارية التي أنتهجتها الدول الصناعية استغلالاً لأفريقيا وخيراتها .
2- أدت المصارف الليبية المشتركة إلى تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد الأفريقية على أسس تخدم الاقتصاد الوطني .
3- تنمية الإنتاج الزراعي و الحيواني وتطوير المنتجات الزراعية في بعض البلدان الأفريقية
4- النهوض بالمجال الصناعي خاصة فيما يتعلق بالصناعات التي تقوم على المواد المحلية بهدف حمايتها من الاستغلال .
5- تهيئة فرص العمل لبروز المؤسسات الاقتصادية والشركات و المشروعات .
6- تنشيط التجارة بين الدول الأفريقية نفسها وبين الدول الأفريقية وغيرها من الدول .

ويلاحظ أن ليبيا رغم إمكانياتها المالية لم تستطع أن تغطي كامل القارة الأفريقية بل أن هناك عددا من الشركات المشتركة قد صادفته كثير من العراقيل والمشاكل(1) المالية والإدارية والسياسية كما أن بعض التقارير ذكرت إن إنشاء الشركات المشتركة اعتمد على القرارات السياسية من دون إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية التي بموجبها يتخذ قرار تأسيس الشركة من عدمه وتظهر آفاق نجاحها من فشله ، وبالتالي فإنه يمكن أن نحدد أهم العراقيل التي وقفت أمام الشركات الليبية – الأفريقية فيما يلي(2):

1- انعدام الاستقرار السياسي في أغلب الدول الأفريقية مما أدى إلى إنهيار الشركات وضياع أصولها كليا عند تغيير أي نظام .
2- عدم قدرة الشريك الأفريقي على دفع حصته في رأس مال الشركة ومساهمته بأصول غير صالحة .
3- دفع حصة الشريك الأفريقي بالعملة المحلية .
4- عدم القدرة على المنافسة عند التسويق الداخلي و الخارجي وعدم وجود قوانين لحماية المنتجات في الداخل .
5- تدخل المسئولين الأفارقة في سياسة الشركات المشتركة بشكل يؤدي إلى تجاوز نظمها السياسية .
6- نقص الملكات الفنية اللازمة لتنفيذ المشاريع أو تولي الإدارة مع إصرار الشريك الأفريقي على تعيين قيادات محلية لأمور تتعلق بالسيادة .
7- محدودية رأس مال الشركات مما يجعلها عديمة التأثير على صانعي القرار .
8- انتقال إدارة الاستثمارات الليبية في أفريقيا من إدارة لإدارة لأكثر من ثلاث انتقالات .

(1) - في هذا الشان يقول تقرير ليبي رسمي :وقد عانت الشركات المشتركة مشاكل عديدة أدت إلى إفلاس بعضها و تفتتها وتجميد البعض منها ودمج بعضها مع الشركات القابضة التي قامت كل من تشاد وأفريقيا الوسطى بتصفية سبع شركات مشتركة من جانب واحد بحيث وصل العدد الإجمالي للشركات التي تساهم فيها شركة الاستثمارات الأفريقية حتى :31 -ديسمبر-1996ف إلى ثماني عشر شركة عاملة من بينها ثلاث شركات تجارية وعقارية في كل من أوغندا وغامبيا أسست خلال عامـــي 1994 – 1995ف " . للمزيد انظر :سالم حسين البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية دراسة حالة العلاقات الليبية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص231 .

(2) - سالم حسين عمر البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص ص 231-232 .

ومحاولة للتخلص من تلك العراقيل صدر في عام 1999ف قرار اللجنة الشعبية العامة على أسس الجدوى الاقتصادية[1].

ب-الاستثمارات النفطية :

تبدي أغلب الدول الأفريقية رغبتها في الدخول مع ليبيا في استثمارات نفطية سواء بشكل مستقل أم عن طريق المشاركة الثنائية أو المتعددة . وفي هذا الجانب أعدت شركة الاستثمارات النفطية خطة طموحة يبلغ إجمالي المبلغ المقترح لها **خمسمائة وتسعة وثمانين مليون دولار** مقسمة على خمس سنوات وتهدف هذه الخطة إلى شراء سعات تخزينية تقدر بحوالي **مائة وخمسة وسبعين مليون دولار** وإنشاء عدد **مائة وأربع وثلاثين** محطة وقود والمشاركة في خط أنابيب لنقل المنتجات النفطية من الساحل إلى مدينة قاندى بجمهورية الكونغو الديمقراطية بطول **مائة وخمسين** كيلو متر وسعة **ثمانمئة** ألف متر مكعب من الجازولين ووقود الطائرات بتكلفة قدرها **مائة وخمسون مليون دولار** ، والمشاركة في توسيع وصيانة مصفاة سوكير **(socair)** بنسبة 30% مع الشركتين السابقتين وهما الحكومة الكنغولية وشركة أجيب وبتكلفة مبدئية قدرها **مائة وخمسون مليون دولار** حيث تغطي75% من الاستهلاك المحلي مضافا إليها **ثلاثة وعشرون مليون دولار** لإصلاح رصيف المصفاة وخط الأنابيب البحري كما توجد استثمارات أخرى في جنوب أفريقيا منها المساهمة في سعات تكريرية وإنشاء عدد من المحطات المساهمة في الاستثمار النفطي بإحدى المصافي النفطية ، وكذلك إقامة العديد من محطات الوقود في تجمع دول الساحل والصحراء[2] وبذلك نجد أنَّ ليبيا ، من خلال وضع ثقلها المالي والاقتصادي في أغلب الدول الأفريقية ومن خلال استثمار عوائدها النفطية فيها قد تميزت عن باقي الدول العربية وحققت العديد من الأهداف ، كما خطت خطوات ملموسة في طريق توحيد القارة الأفريقية ، وقد يكون ذلك التميز ناتج عن اختلاف أهدافها و مبادئها عن الدول العربية .

2- دعم خطط التنمية الأفريقية وتخليص القارة من التبعية :

أنَّ أغلب دول القارة الأفريقية هي دول فقيرة يسودها الجهل والتخلف وتهزها الصراعات والنزاعات الأهلية والحدودية أي أنها تعاني حالة من عدم الاستقرار السياسي وذلك من أكبر عوائق التنمية والتطور في هذه القارة ، ومع أنها مليئة بالخيرات والثروات والموارد الطبيعية التي لا تستطيع دولها استغلالها والاستفادة منها الأمر الذي جعل الدول

(1) - سالم حسين عمر البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص 233 .

(2) - سليمان محمد عمر ، مرجع سابق ، ص76 .

الصناعية تتنافس للحصول على أكبر قدر من تلك الموارد ولاعتبارات دينية و عرقية وجيوبوليثيكية وأمنية ، اهتمت ليبيا منذ قيام ثورة الفاتح 1969ف بدعم القارة الأفريقية واهتمت بمسألة إقامة ودعم خطط التنمية فيها من أجل القضاء على جميع المشاكل التي تعاني منها القارة ،وتخليصها من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية حتى تصل إلى مرحلة تكوين اتحاد إقليمي سياسي واقتصادي وهو ما عرف في السياسة الخارجية الليبية بهدف الوحدة الأفريقية الشاملة وقد تمثل دور ليبيا في دعم خطط التنمية الأفريقية في ثلاث جوانب رئيسية هي :-

ا . مساهمة ليبيا في مؤسسات التمويل الأفريقية .

ب . تقديم القروض للدول الأفريقية .

جـ . تقديم المساعدات للدول الأفريقية .

ا . إسهام ليبيا في مؤسسات التمويل الأفريقية :

قامت ليبيا بدور متميز في الإسهام المالي في المؤسسات والهيئات الاقتصادية ، التي تختص بدعم التنمية الاقتصادية الأفريقية ، من خلال المعونات المالية المقدمة للدول الأفريقية وبالرغم من أن ليبيا خفضت من حجم مساعداتها للمنظمات العالمية بنسبة 30 % بدلا من 51% في عام 1974ف إلا أنها حافظت على حضورها الفعَّال في المؤسسات والصناديق الإقليمية فقد اقترحت على المؤتمر الإسلامي للنفط بمدينة (**لاهور**) بباكستان عام 1973ف تحديد أسعار تشجيعية للدول الأفريقية غير المنتجة للنفط [(1)] ، كما أسهمت في المصرف العربي للتنمية الأفريقية بقسط يبلغ **مائة وثلاثة وستين مليون دولار** وتعد ليبيا من أكثر المساهمين في رأس مال المصرف الأفريقي للتنمية إذ تقدر مساهمتها بحوالي 51% من الأسهم وبقسط يزيد عن **مائتين وسبعة وثمانيين مليون دولار** ويضاف إلى ذلك أن ليبيا لها العديد من المساهمات الأخرى في المؤسسات الإقليمية ذات العلاقة بالتنمية الأفريقية ، مثل صندوق النقد الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي ، والاجتماعي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير و المؤسسة المصرفية العربية ، والبنك الإسلامي للتنمية [(2)] وقد تحركت ليبيا أيضا للإسهام في المؤسسات الإقليمية لتمويل الدول الأفريقية من خلال تجمع دول الساحل و الصحراء ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ووضعت خطة للرفع من مستوى اقتصاديات دول القارة الأفريقية[(3)]، كما كان لليبيا خلال الفترة الممتدة من:1999– 2003ف برنامج للتعاون مع الدول الأفريقية شمل كل مجالات التعاون وجاء ذلك التعاون وفق قرار أصدرته من اللجنة الشعبية العامة ، كان أهم ما تضمنه ما يتعلق بتشكيل مجلس التعاون الأفريقي الذي يضم جميع

---

(1) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص316 .

(2) - المرجع نفسه ، ص ص 317 – 318 .

(3) - سليمان محمد عمر ، مرجع سابق ، ص266 .

الأجهزة التي تتعامل مع أفريقيا سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم مالية ويكون من اختصاصاته[1]:

1- وضع الخطة الشاملة لبرنامج وأنشطة التعاون مع أفريقيا التي تتولاها الأجهزة المختلفة التي تتعامل مع أفريقيا و تقويمها .
2- مراجعة برنامج التعاون السنوي واعتماده مع الدول الأفريقية .
3- التنسيق بين الأجهزة التي تتولى برنامج التعاون مع أفريقيا من خلال التقارير والاجتماعات الدورية .
4- متابعة تنفيذ الخطة الشاملة للتعاون .
5- الإعداد لأعمال اللجان المشتركة مع الدول الأفريقية وتنفيذ قراراتها وتمويلها.

ب- تقديم القروض للدول الأفريقية :

لقد تميزت المساعدات العربية لصالح الدول النامية ، والهيئات والمنظمات الدولية بسخاء شديد خلال عقد السبعينات ، حيث قدرت بحوالي **مائة مليار دولار** ، وبقدر ما برزت الإمكانيات الهائلة للدول العربية في ذلك العقد بقدر ما زادت الأزمة الاقتصادية الأفريقية حدة[2] ، ولقد استطاعت ليبيا بعد امتلاكها لأقوى أداة اقتصادية في هذا العصر وهي النفط أن تقوم بدور كبير في تنمية الدول الأفريقية ، من خلال تقديم قروض بلغ حجمها حتى بداية عقد الثمانينات **مائة وتسعة وثمانون مليون دولاراً** ، بالإضافة إلى تقديم **أحد عشر مليون ومائة ألف طن** من النفط الخام أعطيت كقروض إلى كل من موزمبيق وتنزانيا وغانا ولقد بلغت تكاليفها **مائتين وثمانية وعشرين مليون وخمسمائة وسبعة وستين ألف دولار**[3] ولم تتوقف ليبيا في إطار هدفها المتمثل في دعم خطط التنمية في أفريقيا ومساعدة هذه الدول على التخلص من التبعية عن طريق تقديم القروض لتلك الدول حيث يشير أحد التقارير الليبية إلى أن القارة الأفريقية استحوذت على 70.1% من إجمالي القروض التي قدمتها ليبيا إلى دول العالم فقد تم خلال الفترة من 1974ف إلى 1998ف التوقيع على عدد (38) قرض ووديعة ومن بين هذه القروض عدد من القروض النفطية ، وبلغت الدول المستفيدة من هذه القروض **ستاً وعشرين دولة** ، و يضيف التقرير انه قد بلغ إجمالي القروض و الودائع المقدمة للدول الأفريقية مضافا إليها سعر الفائدة حتى 15–سبتمبر–1998ف مبلغ **مليارين وثلاثمائة وثلاثة وخمسين مليون دولار**[4] ، وتتفاوت أحجام القروض الليبية من دولة لأخرى فيلاحظ أن أثيوبيا لوحدها تحصلت على قروض بلغت قيمتها حوالي **مائتين وخمسة ملايين**

(1) - سالم حسين البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص252 .
(2) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص274 .
(3) - سليمان محمد عمر ، مرجع سابق ، ص265 .
(4) - سالم حسين البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص224 .

دولار، ثم تلتها موزمبيق التي تحصلت على ما قيمته **مائة و خمسة ملايين دولار**، ثم تلتها أوغندا التي تحصلت على **واحد وثمانين مليون دولار**، وهناك دول أفريقية تحصلت على قروض بقيمة قليلة مثل بنين وسيشل وغامبيا فلم تتجاوز القروض التي تحصلت عليها سوى **خمسة ملايين دولار**، كما أن هناك دولاً أفريقية لم تظهر على قائمة الدول المقترضة من ليبيا[1].

جـ - تقديم المساعدات للدول الأفريقية :

تعد المساعدات الخارجية من أهم الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف الخارجية للدول ، والدول الغنية هي الأكثر استخداما لهذا الأسلوب ، وخير مثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، ودول الاتحاد الأوروبي ، وليبيا استخدمت هذا الأسلوب في سياستها تجاه الدول الأفريقية ، حيث وظفت بعض عوائدها المالية لدعم التنمية الأفريقية من خلال المساعدات التي تقدمها لدولها ، بغية الوصول إلى تحقيق أهداف تخدم مصالح كل دول القارة الأفريقية ، ولقد خصصت المساعدات التي تقدمها للدول الأفريقية لدعم الموازنات المالية لبعض الدول وإقامة المزارع وتنمية الثروة الحيوانية واستصلاح الأراضي ومقاومة التصحر وكذلك إنشاء الطرق و المدارس والمستشفيات و المباني الإدارية ، فقد قدرت المساعدات التي قدمتها لتوفير الأدوية والمواد الغذائية والكتب المدرسية و الألبسة بحوالي **مائتي مليون دولار**[2] ، وقد جاء في أحد التقارير في هذا الشأن أن ليبيا قدمت مساعدات وهبات منحت **لثمانٍ وثلاثين** دولة أفريقية وعربية ، ويرى التقرير صعوبة الحصر الدقيق لتلك المساعدات بسبب تعدد القنوات المانحة وعدم التوثيق الكلي في أغلب الأحيان وكذلك لطول المدة التي قد يشملها الحصر والتي تقارب ثلاثة عقود زمنية، ورغم ذلك فإن إجمالي المساعدات التي أمكن حصرها بلغت حوالي **مليارين وسبعة وثلاثين دولاراً** ونجد أن الدول العربية قد تحصلت على حوالي 70% من إجمالي تلك المساعدات ، أما المساعدات المقدمة للدول الأفريقية غير العربية فقد شملت **إحدى وثلاثين** دولة موزعة على أنحاء القارة الأفريقية[3]، ولقد أعطيت هذه المساعدات في عدة صور منها ما هو في صورة نقد أجنبي بالدولار أو بالفرنك ومنها ما هو في صورة مساعدات عينية ، و جاء في أحد التقارير أن ليبيا قامت بتزويد الدول الأفريقية بالاسمنت والنفط والمواد الغذائية

(1) - سالم حسين البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص227 .

(2) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص290 .

(3) - سالم حسين البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص288 .

وقامت بتقديم الطائرات وسيارات الإسعاف و الدراجات النارية و الجرارات الزراعية كما قامت بإقامة المحطات المسموعة والمرئية في العديد من الدول[1] .

ويبدو أن التجربة التي خاضتها في تقديم المساعدات جعلتها تعيد النظر في النمط الذي كان متبعا في تقديم المساعدات حيث كُلفت لجنة من المكتب الشعبي للاتصال الخارجي للقيام بوضع نظام متقن لتقديم المساعدات للدول الأفريقية[2].

---

(1) - سالم حسين البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق، ص229 .

(2) - أهم التوصيات التي تقدمت بها لجنة متابعة وإعادة النظر في المساعدات المقدمة للدول الأفريقية :

1-التركيز على تقديم المساعدات في شكل تنمية الموارد الذاتية للدول المعنية بدءا بالمشروعات التي اقرها برنامج الأمم المتحدة.

2-الالتزام بتقديم المساعدات عن طريق الوكالات الدولية المتخصصة .

3-عدم الالتزام بتقديم المساعدات دون الالتفات إلى القدرة الحقيقية للإيفاء بها

4-إنشاء صندوق تحت مسمى صندوق المساعدات الأفريقية يعمل كأداة وحيدة لتقديم المساعدات إلى الدول الأفريقية .

5-الابتعاد عن تقديم المساعدات النقدية والتي تستهلك في معظم الأحيان بشكل شخصي ..للمزيد انظر : سالم حسين البرناوي، العلاقات العربية الأفريقية ، دراسة حالة ، مرجع سابق ، ص229 .

المبحث الثالث

الأهداف الثقافية للسياسة الخارجية الليبية عربيًا و أفريقيًا

تعُد الثقافة من الجوانب المهمة في حياة الشعوب ، واهتماماتها كما أن الروابط الثقافية تلعب دوراً كبيراً في تواصل الشعوب و ترابطها و الثقافة كغيرها من المفاهيم التي تتعدد تعريفاتها وتختلف باختلاف المفكرين الذين تناولوها بالدراسة والبحث واختلاف مدارسهم ، وهي كما عرفها المؤتمر العالمي بشان السياسات الثقافية بإشراف اليونسكو المعتمد في ميكسيكو 1982ف " **بأنها جماع السمات الروحية و المادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها وهي تشمل الفنون و الآداب و طرائق الحياة والحقوق الأساسية للإنسان وتضم القيم والتقاليد والمعتقدات** " [1] أن ظهور الإسلام و انتشاره غيَّر الجغرافيا السياسية والدينية لحوض البحر الأبيض المتوسط ، فقد أصبح المتوسط مكانا لالتقاء الحضارات الإسلامية والحضارة الغربية وهذا الالتقاء ولد سبلاً للتواصل والصراع عبر التاريخ ، والشاهد على ذلك الحملات الصليبية التي تعرض لها الوطن العربي ما بين القرنين الحادي عشر و الثالث عشر ، غير أن النظرة الصراعية للدول الغربية تجاه الدول العربية استمرت ولكن بطرق أخرى ، وفي ذلك تأكيد على أهمية المنطقة العربية والأفريقية للعالم ، واستهدافها من قبل حضارات و ثقافات أخرى لغزوها و السيطرة عليها والثقافة الليبية هي جزء من الثقافة العربية ، وبينهما العديد من القواسم المشتركة منها اللغة والدين ، وهذا بدوره يخلق العديد من الأهداف الثقافية الليبية في المنطقة العربية وأفريقيا أيضا تمثل امتدادا جغرافيا و سياسيا واقتصاديا لليبيا والدول العربية ، وبالتالي كان وقوعها في دائرة الاهتمامات الليبية والعربية ، وسأحاول في هذا المبحث إبراز أهم الأهداف الثقافية الليبية في المنطقتين العربية و الأفريقية .

أولاً / الأهداف الثقافية للسياسة الخارجية الليبية عربياً :

يُعد الوطن العربي من أكثر المناطق أهمية في العالم ، وذلك لما يمثله من بعد استراتيجي وجيوبوليتيكي واقتصادي لدول العالم ، فهو مصدر للكثير من المواد الأولية اللازمة للصناعات العالمية ، و سوق للعديد من المنتجات العالمية ، وموقع استراتيجي مهم في السلم و الحرب ، وهذا ما جعله يقع ضمن أطماع الدول المتبارية على احتلال المراكز الإستراتيجية في العالم ، والمتناوبة على قيادة النظام الدولي ، وكان من الطبيعي أن تكون الجوانب الثقافية من الجوانب المهمة في التوجهات السياسية لتلك الدول تجاه

---

(1) السيد عواشرية واقع الهوية والثقافة لأبناء المغتربين الأفارقة ، في ندوة الثقافة العربية الأفريقية في مواجهة التحديات الراهنة سبها، 19-22 الصيف 2004ف ، ص7.

الوطن العربي ، فكان العمل الدءوب و الجاد من قبلها على الغزو الثقافي للوطن العربي ومحاولة صهر الثقافة العربية ، ودمجها بالثقافات الأخرى ، وهذا تبدو ملامحه في بعض الدول العربية مثلا من خلال استخدام بعض اللغات الأجنبية كبديل للغة العربية في بعض الأحيان ، كما تظهر محاولات طمس الثقافة و الهوية العربية في المحتوى الثقافي للعديد من المشاريع الاستعمارية مثل الشرق أوسطية ، وتدرك كل الدول العربية تلك الأخطار الموجهة لضرب ثقافتها العربية وبالرغم من ذلك لم تظهر أي مواجهة ملموسة سوى بعض الكتابات العربية التي تحاول كشف تلك المخاطر . أما عند التعرض للدور الليبي في المساهمة في تطور الثقافة وأحيائها نجد أن ليبيا أسهمت في السابق في تطور وازدهار الثقافة والعلوم العربية حيث أتاح موقع ليبيا عن طريق الحج فرصة اللقاء بعلماء الأقطار المغاربية في طريقهم إلى الأراضي المقدسة في الذهاب و الإياب وهو ما انعكس على صفحات رحلاتهم المدونة كما أتاحت رحلة الحج للعلماء الليبيين أنفسهم الاتصال بالكثير من العلماء فضلا عن عنايتهم بالرحلة العلمية لمواصلة تحصيلهم ، خاصة إلى تونس ومصر[1] ، وقد مثل الموقع الجغرافي لليبيا حلقة وصل بين أقطار الوطن العربي واعتبر بمثابة قلب الوطن العربي ، كما مكنها من امتلاك ساحل طويل على البحر المتوسط فكانت ليبيا حلقة وصل بين أفريقيا و أوروبا وعن طريق القوافل التجارية وقوافل الهجرة لعبت ليبيا دوراً مهماً في تمازج الثقافات وتبادل العلوم ، أما بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969ف فقد تضمنت السياسة الخارجية الليبية بعض الأهداف الثقافية المهمة تجاه المنطقة العربية ، وبحكم أن ليبيا دولة عربية وإسلامية فإن اغلب السمات البارزة في ثقافتها هي سمات مشتركة مع الدول العربية ، وبالتالي فإن تحركاتها الثقافية في الدول العربية اختلفت عن تحركاتها في باقي دول العالم ، ومن خلال ما توفر من معلومات في هذا المجال وجدنا أن العمل الثقافي الليبي في الدول العربية شمل جانبين مهمين هما :

1- **كشف التحديات والأخطار الموجهة لضرب الثقافة العربية .**
2- **دعم التواصل الثقافي العربي إسهاما في تنمية الثقافة العربية .**

1-كشف التحديات والأخطار الموجهة ضد الثقافة العربية :

منذ فترة طويلة والعالم العربي يواجه تحديات عديدة ، تستهدف طمس ثقافته والمكونات الأساسية للشخصية العربية ، وأغلب هذه التحديات مصدرها المجتمع الغربي الذي تُحركه تجاه المنطقة العربية رغباته الاستعمارية ؛ فمسألة الهوية الثقافية مثلا تعد أهم وسائل المناعة التي تحصن بها المجتمع الإسلامي ضد الغزو الفكري الثقافي ، وهي تواجه اليوم تحديا كبيرا بعد بروز مفهوم العولمة و احتلاله للموقع الأهم في الساحة

(1) - عماد جحيدر ،ليبيا والتواصل الثقافي ، في ندوة التواصل الثقافي والاجتماعي بين الأقطار الأفريقية على جانبي الصحراء ط1(طرابلس-كلية الدعوة الإسلامية) ، ص239 .

الفكرية [1]، أي أن مجريات الأحداث العالمية في الوقت الراهن تشير إلى أن العالم الغربي ،يسيطر على وسائل الثقافة التي أصبحت تشكل تحدياً للخصوصيات الثقافية للشعوب المستقبلة لهذه التقنيات، وهذا يعني أن الانسيابية في الثقافة تحدث من الشمال إلى الجنوب أي من الدول المتقدمة إلى الدول الساعية للنمو[2]، ويتجسد التحدي الثقافي للمنطقة العربية على سبيل المثال في البعد الثقافي الخفي لمشروع الشرق أوسطية ،الذي يفهم منه حسب ما صرح به شمعون بيريز، المنظر الأول لهذا المشروع انه يقوم على أربعة عناصر هي النفط العربي واليد العاملة المصرية والمياه التركية ، والتكنولوجيا الإسرائيلية،أي أن الدول الأخرى هي مجرد مصدر للطاقة والعمالة وسوق للاستهلاك أما التقنية التي سوف تدير وتستثمر كل هذه العناصر فمصدرها إسرائيل[3] ،ويضاف إلى ذلك أن الدول الأوروبية نتيجة لإدراكها لخطورة وأهمية المكون الثقافي للشخصية السياسية للدول المتوسطية وخاصة الدول العربية تضمن مشروعها في برشلونة البعد الثقافي وقد ضمن في هذا الشأن ضرورة التأكيد على أن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان ضروريان للتقارب بين الشعوب ، وهذا ما يفهم من المدلول الظاهري للعرض الأوروبي غير أن الواقع يؤكد أن الدول الأوروبية بعرضها للبعد الثقافي، تحاول وتسعى لاحتواء أهم المقومات في الشخصية السياسية للدول العربية،كل ذلك جعل ليبيا تؤكد دائما على ضرورة التشبث بالأصول الثقافية العربية الإسلامية ،في مواجهة الغزو الثقافي الغربي ويظهر ذلك من خلال المواقف والرؤى التي عبرت عنها قيادة الثورة الليبية في العديد من المناسبات فمنعت الكتابة باللغة الأجنبية على الشوارع والمحلات التجارية في ليبيا تعبيرا عن ضرورة التمسك باللغة والثقافة والهوية العربية[4] ، ونتيجة للإدراك الليبي لخطورة المشاريع والثقافات الغربية بدأ التحرك الفعلي ضدها ؛ حيث صرحت القيادة السياسية الليبية بأن بعض الثقافات الموجودة في المنطقة العربية هي ثقافات ذميمة وجاهلة وهي تلك الثقافات التي عمد المستعمرون على إيجادها وجعلها أسلوبا ثابتا في حياة العرب جميعا وهذا جانب مهم في التعاون الذي تنشده بعض الأنظمة مع أوروبا وأمريكا عن طريق التبادل الثقافي معها ،وترى أن أولئك الذين يعتقدون أن استيراد هذا النوع من الثقافة الغربية يؤدي إلى النهوض بأقطارهم في الوطن العربي ،هم ليسوا على صواب وقد حدث هذا في بعض الدول العربية مثل الدول التي انتشر فيها النشاط الرياضي التقليدي وتحول إلى ملهاة يلهو بها الناس عن شؤونهم[5] ، ويضاف إلى ذلك أن العديد من خطب قائد الثورة الليبية قد تضمنت التنديد بالحرب الموجهة ضد الثقافة العربية كما تضمنت النداءات الموجهة إلى الدول العربية وقادتها لبدء العمل الجاد والموجه ضـــد

---

(1) - محمد بن نصر ،التحدي الثقافي في القرن الحادي و العشرين - مجلة كلية الدعوة الإسلامية - العدد 20 طرابلس - كلية الدعوة الإسلامية 2003ف - ص45.

(2) - عبد الوهاب محمد الحار، مرجع سابق ، ص136 .

(3) - المرجع نفسه ، ص106 .

(4) - المرجع نفسه ، ص137 .

(5) - دراسات عصرية من مكتبة القذافي ، الوحدة العربية ، ط1(طرابلس -المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر-1927ف) ص164.

المخططات الأجنبية حيث يقول على سبيل المثال في إحدى خطبه " على الإنسان أن يخلق ثقافة ثورية جديدة في العالم ، ثورة ثقافية عالمية جديدة بواسطتكم انتم في جامعاتكم وفي صحفكم وفي مواقعكم و منابركم المختلفة وإذا انتصرنا في إحداث ثورة ثقافية في العالم فسينتصر الإنسان العادي الواعي الجديد على قوى الشر التي تتحكم فيه الآن[1] وبالتالي فإن الرؤية الليبية لتلك التحديات ينتج عنها الدعوة الملحة لإعادة النظر في طرح المسالة الثقافية ، واستمرار الهوية الحضارية والثقافية للأمة العربية،وكذلك ضرورة العمل على حفظ الخصوصيات الثقافية للدول الساعية للنمو عموما وللوطن العربي خصوصا حتى تستطيع الأمة تحقيق أهدافها المنشودة التي تضمن لها الحياة الكريمة .

2- دعم التواصل الثقافي العربي إسهاما في تنمية الثقافة العربية :

يعد التواصل الثقافي بين الدول و الشعوب ، من أهم العوامل التي تساعد على دفع الثقافات وتقدمها وصقلها وتخلصها من جميع المشاكل ،وليبيا من الدول العربية المدركة لذلك خاصة وأنها تشترك مع تلك الدول في اللغة و الدين ، ووحدة المصير و الترابط الاجتماعي ، ومن هنا جاءت تصريحات القيادة السياسية الليبية مؤكدة على أهمية العمل العربي المشترك في هذا المجال من اجل تحرير الثقافة العربية من كل القيود ، وجعلها ثقافة مستقلة تستمد مقوماتها من أصولها العربية والإسلامية ، وعلى صعيد التعاون الثقافي والاجتماعي بين ليبيا والدول العربية نجد مشاركة جمعية الدعوة الإسلامية في العديد من المعارض الثقافية مثل معرض القاهرة للكتاب ، ومعرض تونس الدولي للكتاب إلى جانب تقديم المساعدات في إطار التعاون مع جامعة الأزهر في مصر، بالإضافة إلى ذلك تقديم مجموعة كبيرة من المطبوعات والمصاحف و الإسهام في بناء العديد من المساجد والمدارس الدينية ، وتنظيم عدد من دورات اللغة العربية ، وتحفيظ القران الكريم إلى جانب إرسال عدد من قوافل الإغاثة والقوافل الطبية إلى كل من الصومال وجيبوتي كما أن القروض التي قدمتها ليبيا إلى الدول العربية والتي سبق توضيحها في المبحث الثاني من هذا الفصل قد تم الأنفاق منها على بعض البرامج الثقافية [2] ويمكن أن أذكر أيضا في هذا الجانب المتعلق بالتعاون الثقافي والاجتماعي بين ليبيا والدول العربية والإسلامية سعي ليبيا لإيجاد منظمة أو مؤسسة تتبنى الدفاع عن مصالح الإسلام والمسلمين ، بالرغم من التباين والاختلاف في الرؤى والمصالح بين دول العالم الإسلامي فكان ميلاد منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1974ف والتي جاء ميلادها عبر سلسلة من المؤتمرات كان أولها عقب حرب المسجد الأقصى في أغسطس عام 1969ف[3]

(1) - السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، المجلد السنوي الرابع عشر -1982 – 1983 ف- ص602 .

(2) - نادية الزنتاني ، مرجع سابق ، ص ص114- 115 .

(3) - عبد الوهاب محمد الحار ، مرجع سابق ، ص121 .

وبالإضافة لذلك فإن الجامعات الليبية تسهم بشكل واضح في دفع التعاون الثقافي الليبي العربي وذلك بإقامتها للمعارض المتعلقة بكافة أنواع الفنون والعلوم ودعوتها للعديد من الجامعات العربية للمشاركة وكذلك مشاركتها في المعارض العربية ، كما تقوم الهيئة العامة للمعارض في ليبيا بدور كبير في دعم التعاون الثقافي مع الدول العربية ، وخير شاهد على ذلك معرض طرابلس الدولي للكتاب الذي يشهد تزايد دور العرض العربية عاماً بعد عام ، إن الثقافة العربية والأفريقية تواجه العديد من التحديات والمخاطر و يجب أن تشارك في تشكيل واقعنا وإقامة حياة جديدة تستلهم من الماضي عناصر القوة والفخر والاعتزاز ويجب علينا بذلك المحافظة على ثقافتنا وتنميتها وتطويرها ، كما أن مسؤولية المثقف العربي تجاه مخاطر العولمة وما تثيره من إشكاليات حول الثقافة والهوية الثقافية العربية الإسلامية تعود إلى مسؤولية المثقفين العرب الذين هم وحدهم القادرون على إظهار الزيف في الثقافة تمشيا مع أفكار" **تشومسكي** " حوالي عام 1966ف حيث نادى بأن على كل مثقف إذا تبين له الخداع الذي ينطوي عليه الخطاب السياسي أن يكشف آلياته وان يفضح الكذب الذي يستنبطه [(2)] ، أن القيادة السياسية الليبية اتجهت بعد قيام ثورة الفاتح 1969ف إلى التعامل مع المجتمع العربي بكل قوة من أجل مواجهة التحديات والأخطار الموجهة لاحتواء الثقافة العربية ، ونتيجة للفتور العربي الذي قابل المقترحات المقدمة من ليبيا ، ونتيجة لبعض المتغيرات الدولية خفضت من تعاملها الثقافي مع المحيط العربي دون قطع الصلات الثقافية معه وزجت بإمكانياتها لتحقيق تواجد ثقافي أكبر في أفريقيا .

ثانياً / الأهداف الثقافية للسياسة الخارجية الليبية أفريقياً :

تعد أفريقيا منطقة مهمة للعالم بأسره ، فهي تشكل بعدا اقتصاديا لكثير من دول العالم وخاصة الصين و اليابان اللتين تعتمدان عليها في الحصول على بعض موادهما الأولية اللازمة للصناعة كما تستخدم سوقا لتسويق تلك الصناعات ، كما أنها تمثل بعدا اقتصاديا واستراتيجيا و أمنيا لدول أخرى مثل الدول الأوروبية ، والولايات المتحدة الأمريكية وانطلاقا من تلك الأهمية التي تمثلها أفريقيا فقد انطلقت تلك الدول للتركيز على الجانب الثقافي في حياة الشعوب الأفريقية نظرا ، لما لتلك الجوانب من أهمية في تعزيز السيطرة ، وتوثيق المعلومات،فالأوربيون بعد أن رحلوا من أفريقيا لم يتركوا إلا الثقافة وأنهم أنما يأخذون الأفريقيون بهاو ويأتونهم ، من بابها في تكوين اختياراتهم السياسية وتوجيه علاقاتهم الاقتصادية حتى أنهم قسموا الأفريقيين إلى ناطقين بالفرنسية وناطقين بالانجليزية ،والأفريقيين أنفسهم يعرفون أنفسهم بهذا التصنيف فيقول احدهم أنا

---

(2)
- نجاح قدور،مستقبل الثقافة العربية في ظل العولمة ، ط2 (طرابلس–المركز العالي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر - 2007ف) ص65.

فرانكوفوني أو انكلوفوني [1] ، والشاهد على ذلك ما تتميز به العلاقات الفرنسية مع الدول الأفريقية حيث تركز في تعاونها الثقافي مع تلك الدول على التعامل بالدرجة الأولى مع الشعوب وتعتمد على عدة عناصر منها اللغة المشتركة و المؤسسات التعليمية في أفريقيا والقمم الفرانكو أفريقية والفرانكفونية وهي الدول الناطقة بالفرنسية في العالم و منها الدول الأفريقية [2] ولقد كان للثقافة العربية و الإسلامية السبق في الوصول إلى أفريقيا ، فعن طريق مدن ليبيا و واحاتها انتشر الدين و الحضارة الإسلامية في أفريقيا كما انطلقت عن طريقها المؤثرات اللغوية و الحضارية بواسطة التجارة والهجرة المتبادلة ، مما أدى إلى غرس الثقافة العربية الإسلامية في وجدان الإنسان الأفريقي ، وظهور الفقهاء الأفارقة الذين تشربوا هذه الثقافة مما أدى إلى ظهور ممالك إسلامية أفريقية في مالي و النيجر وحول بحيرة تشاد ، وغلب عليها الطابع العربي الإسلامي [3] ولقد لعب الموقع الجغرافي لليبيا دورا بارزا في دعم العلاقات الثقافية مع الدول الأفريقية في السابق باعتبارها مدخلا يوصل إلى وسط القارة وجنوبها ، وبوابة تجاه أوروبا ، وإذا تتبعنا الأحداث التاريخية نجدان هناك صلات تجارية قديمة بين عرب الساحل عموما وسكان طرابلس خصوصاً وبين الدول الأفريقية وخاصة ارض السودان الغربي وقد استمر التواصل الثقافي بين العرب والأفارقة [4] و بالرغم من أول اتصال بين العرب و الأفارقة بعد ظهور الإسلام كان اتصالا فكريا إلا أن عقد السبعينات اتسم بوجود حرص كبير على تأسيس وتطوير أوجه التعاون السياسي و الاقتصادي والمالي بسبب الأزمة الاقتصادية ، التي عانت منها القارة الأفريقية ، الأمر الذي جعل الدول الأفريقية تركز على الجانب المالي أكثر من تركيزها على المجالات الثقافية [5] كما أنه من الواضح أن عدم التحمس للجانب الثقافي ناتج عن تلك المواريث ، والحواجز التي غرستها الظاهرة الاستعمارية في ذهن الإنسان الأفريقي للفصل بين الثقافة العربية و الثقافات الأفريقية ، وانطلاقا من ذلك وباعتبار أن أفريقيا تمثل بعداً استراتيجياً مهماً لليبيا إلى جانب وحدة المصير المشترك بين ليبيا والدول الأفريقية بدأت ليبيا بعد عام 1969ف سعيها الجاد لتعزيز تعاونها الثقافي مع الدول الأفريقية،حيث اخذ التعاون العربي الأفريقي من الجانب الليبي شقين الأول عن طريق المنظمات الإقليمية والثاني بالتعاون المباشر الثنائي بين ليبيا و الدول الأفريقية ، ويتجلى الهدف الليبي العام في هذا الجانب في تعزيز التعاون في جميع المجالات ، ومنها تعزيز العلاقات الثقافية ، وإحياء العلاقات التاريخية ،ولقد أكدت هذه الحقيقة البيانات المشتركة التي صدرت عن ليبيا والدول الأفريقية والتي تمثلت في العمل على التنمية البشرية لشعوب القارة بواسطة البرامج الثقافية[6] ، كما يتضح أيضا من خلال تصريحات العقيد القذافي عند إجابته عن أسئلة بعض الصحفيين مؤكدا على أهمية الدور

(1) - محي الدين نصار ، العلاقات الثقافية بين أفريقيا و العرب ، في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ط1(بيروت-مركز دراسات الوحدة العربية-1987ف) ، ص498 .

(2) - إجلال رأفت ، السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء- السياسة الدولية - العدد 143 -يناير2001ف- ص14 .

(3) - فادية عبد العزيز القحطاني ، دور ليبيا في الثقافة العربية و الأفريقية - في ندوة الثقافة العربية الأفريقية في مواجهة التحديات الراهنة – سبها- 19-22 الصيف ،ص139 .

(4) - ظاهر جاسم محمد ، الأثر الليبي في الفضاء الثقافي الأفريقي - فضاءات -العدد 26 - يوليو 2006 ف-ص100 .

(5) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص319 .

(6) - ظاهر جاسم محمد ، مرجع سابق ، ص104 .

الثقافي الليبي في أفريقيا ، وموضحا الفرق بينه وبين الدور الذي تقوم به أوروبا حيث يجيب عن سؤال وجهته له صحيفة ليبراسيون الفرنسية قائلا"نحن لا ندعو إلى تعريب أفريقيا نحن نحترم الثقافات الأفريقية المحلية والأديان و اللغات الأفريقية نحن لا نفرض لغتنا و الا لأصبحنا مستعمرين مثل أوروبا[1] ، وبذلك سعت ليبيا إلى تحقيق أكبر قدر من تواجدها الثقافي في أفريقيا وسخرت جزءاً كبيراً من مواردها لتحقيق أكبر قدر من التعاون الثقافي مع الدول الأفريقية وكانت سياستها الخارجية في هذا الجانب متضمنة لبعض الأهداف الحيوية التي رأينا ان أهمها قد تمثلت في الأتي :

1- توثيق التواصل الثقافي ودعم برامج التنمية الثقافية في أفريقيا .
2- تنمية حركة المد الإسلامي ونشر اللغة العربية في أفريقيا .

1- توثيق التواصل الثقافي و دعم برامج التنمية الثقافية في أفريقيا:

سعت ليبيا بعد قيام ثورة الفاتح عام 1969ف إلى تعميق التواصل الثقافي بينها وبين الدول الأفريقية ، ودعم برامج التنمية الثقافية في أفريقيا ، وقد ساعدها في ذلك عدة عوامل منها العامل الجغرافي المتمثل في موقعها ، والعامل الاقتصادي المتمثل في الوفرة المالية التي حُضيت بها فوظفت العديد من قدراتها لهذا الغرض . وقد تميز التعاون بين الطرفين في هذا الجانب الثقافي بتوقيع العديد من الاتفاقيات الثقافية ، وبتتبع جوانب الاتفاقيات الثقافية المبرمة مع الدول الأفريقية يتبين أنها شملت العديد من أوجه الدعم وتقديم المساعدات المتنوعة التي من شأنها الإسهام في دعم التعاون الثقافي حسب التقسيم الجغرافي للمناطق الأفريقية دون التمييز بين ديانات تلك الدول ، سواء كانت تدين بالإسلام أم بالمسيحية أم بغيرها من الديانات الأفريقية وقد تضمنت تلك الاتفاقيات تقديم منح دراسية للطلبة الأفارقة الدارسين بالجامعات الليبية ، فضلا عن إنشاء المراكز الثقافية الإسلامية في كل الدول الأفريقية الواقعة غرب القارة مثل جمهورية السنغال وجمهورية غينيا كوناكري ، وجمهورية مالي ، وجمهورية غامبيا ، وجمهورية سيراليون ، وجمهورية غينيا بيساو، وجمهورية بنين ، وجمهورية الغابون ، وجمهورية فولتا العليا ، وجمهورية ساوتومي برنسيب ، وجمهورية التوجو ، ويضاف إلى ذلك قيام ليبيا بدفع مرتبات مدرسي المرحلة الإعدادية لتلك الدول[2] كما عقدت ليبيا معاهدات للتعاون الثقافي مع تسع دول واقعة في شرق أفريقيا ،أخذت بموجبها تقديم المنح الدراسية والمساعدات العينية،لسد نواقص المدارس والجامعات من الكتب والمعامل؛وهي جمهورية بورندي،وجمهورية رواندا ، وجمهورية أوغندا ،وجمهورية جزر القمر وجمهورية كينيا وجمهورية مدغشقر، وجمهورية تنزانيا، وجمهورية موزمبيق واثيوبيا[3] أمادول وسط أفريقيا فقد ارتبطت كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون ونيجيريا وزائير باتفاقيات تعاون ثقافي مع ليبيا قدمت خلالها ليبيا لتلك الدول مساعدات عينية في مجال

---

(1) - ظاهر جاسم محمد ، مرجع سابق ، ص106 .
(2) - المرجع نفسه ، ص104 .
(3) - المرجع نفسه ، ص106 .

التعليم والمنح الدراسية والمساعدات المادية لشراء الكتب والدوريات العلمية[1] ، ومن دول جنوب أفريقيا ارتبطت كل من ليتسووانجولا وتيسوانا فقط مع ليبيا باتفاقيات تعاون ثقافي تحصلت خلالها الدول الثلاث على منح دراسية في الجامعات الليبية ، وفي مراكز التدريب التقني والمصرفي ومعاهد النفط،ولم تقتصر ليبيا في علاقاتها الثقافية بالدول الأفريقية على إبرام المعاهدات الثنائية مع الدول الأفريقية بل بادرت ودولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1975ف إلى إنشاء هيئة مشتركة تجسد العمل العربي المشترك بهدف توطيد الصلات الثقافية ، مع الدول الأفريقية ، وتنميتها بما يخدم المجتمعات الأفريقية ومن ابرز ما قامت به الهيئة إنشاء مراكز ثقافية إسلامية اشتملت على مساجد ومدارس ومستوصفات وقاعات محاضرات وأقسام داخلية للطلاب وملاعب للأنشطة الرياضية[2] وقد بادرت ليبيا بدعم البرامج الثقافية التي تنفذها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حيث وقعت اتفاقا مع المنظمة عام 1977ف نص على دفع مبلغ مليوني دولار أمريكي لدعم البرامج الخاصة بنشر اللغة العربية وثقافتها في أفريقيا وتطويرها عن طريق نشر المعاجم الأفريقية بحروف عربية ، وجمع المخطوطات الأفريقية المكتوبة بالخط العربي ورفد الجامعات الأفريقية بالمراجع والكتب الدينية وتعريب التعليم في الدول العربية الأفريقية ذات الوضع الثقافي الخاص مثل جيبوتي والصومال وإرسال الأساتذة والخبراء لتنظيم دورات في اللغة العربية[3] كما أسهمت ليبيا في منظمة اليونيسكو* بمبلغ **مليون ومائتي وعشرون ألف دولار** وجاء هذا الإسهام نتيجة اعتبار ليبيا أن مسألة إعادة كتابة التاريخ الأفريقي من أولويات دعم برامج التنمية الثقافية في أفريقيا وكان هذا الإسهام من اجل إخراج مشروع تدوين تاريخ أفريقيا العام إلى حيز التنفيذ بحيث ، تصدر طبعة أصلية مطابقة للطبعتين الصادرتين بالفرنسية والانجليزية وتترجم وتنشر في طبعات مختصرة إلى بعض اللغات الأفريقية مثل:الهوسا والسواحلية واليوربا والبامبارا والفولأنية[4] وبالإضافة لتلك الوقائع الملموسة التي تشهد على الدور الليبي في تعزيز التعاون الثقافي مع الدول الأفريقية ، يمكن أن نلتمس أهمية الجانب الثقافي في السياسة الخارجية الليبية ، تجاه تلك الدول من خلال خطب وأحاديث قائد الثورة الليبية التي تؤكد على دعم البرامج التنموية في أفريقيا وتؤكد على أهمية تحصين أفريقيا والوطن العربي ضد الثقافات الغازية التي تستهدف ضرب قيم وثقافة تلك الدول واستبدالها بثقافات غريبة ويأتي ذلك من إدراك ليبيا بان الوطن العربي وأفريقيا يمثلان الامتداد الجيبوليتيكي لها .

---

(1) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية و الأفريقية ، مرجع سابق ، ص430 .
(2) - المرجع نفسه ، ص ص341-342 .
(3) - ظاهر جاسم محمد ، مرجع سابق ، ص104 .
* نصت الاتفاقية المبرمة بين ليبيا ومنظمة اليونسكو في نوفمبر 1977ف على أن المدير العام لليونسكو يرحب بتوثيق التعاون بين اليونسكو وليبيا على النحو الذي يسهم في تحقيق أهداف اليونسكو عن طريق تعزيز النهوض بالتربية والعلم والثقافة والإعلام في الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين بتقديم أموال لحساب اليونسكو الخاص .أنظر محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، ص335 .
(4) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص335 .

2- تنمية حركة المد الإسلامي ونشر اللغة العربية في أفريقيا :

اللغة والدين من أبرز السمات الثقافية لأي مجتمع من المجتمعات ، ومن العوامل المهمة في تحديد هويتها الثقافية ، وقد كان هذا من المدركات الأساسية لدى القيادة السياسية الليبية ولذلك كان للسياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا دور في نشر الدين الإسلامي واللغة العربية في الدول الأفريقية ، والشاهد على ذلك تأسيس جمعية الدعوة الإسلامية في 13-مايو-1972ف التي تبرز الدعم الليبي للوجود الإسلامي في القارة الأفريقية وغيرها من قارات العالم ، فمن أهم أهدافها تعليم القرآن الكريم ، والسيرة النبوية والعمل على نشر اللغة العربية ، ومن اجل ذلك اهتمت الجمعية بإعداد الدعاة إعدادا يمكنهم من تحقيق أهداف الجمعية وغاياتها ، وتتويجا لتحقيق تلك الأهداف تم تأسيس كلية الدعوة الإسلامية عام 1974ف ، ومن بين أهداف الجمعية أيضاً تقديم الدعم المالي والمعنوي للجمعيات ، والمؤسسات الإسلامية لمساعدتها في بناء المساجد والمساعدات المادية على أداء فريضة الحج وتوزيع الكتب الدينية والمصحف الشريف والعمل على دفع مرتبات الدعاة واستضافة المؤتمرات الدينية ، وكل ذلك كانت له قيمة كبيرة في بناء الجسور الثقافية بين الفضاء العربي والأفريقي[1] وفي مجال نشر الدين الإسلامي تقوم كلية الدعوة الإسلامية بدور بارز ، حيث تفتح أبوابها للطلاب الأفارقة وغيرهم من أبناء المسلمين وتوفر لهم وسائل النقل من بلادهم إلى الكلية و العودة ، كما يَحضى هؤلاء الطلاب بالإقامة المريحة ويمنحون منحا مالية شهرية ، ويزودون بالكتب مجانا ، ويدربون علاوة على دراستهم على المهن التي تساعدهم على أداء رسالتهم في بلادهم ، وتتاح الفرص للمتفوقين منهم لمواصلة دراستهم العليا بالكلية أو بغيرها ، فإذا أتموا دراستهم وتحصلوا على شهائدهم العلمية ، خُيّروا بين العمل كدعاة ومرشدين للإسلام في بلادهم على أن يتقاضوا مرتباتهم من الكلية ، وبين أن يختاروا العمل الذي يتفق مع ميولهم و رغباتهم في الحياة ويبقى اتصال الجميع بالكلية مستمراً ، حيث يعقد كل أربع سنوات ملتقى خريجي كلية الدعوة الإسلامية فيحضر هؤلاء الطلاب من بلادهم على نفقة الكلية ، ويلتقون بأساتذتهم والمسئولين عن الكلية ويطرحون المشاكل التي تواجههم في تنفيذ رسالتهم[2] ، وفي هذا الجانب يذكر أيضا دور جمعية الدعوة الإسلامية في إنشاء المساجد فقامت بإنشاء المسجد الكبير في نيامي عاصمة النيجر الذي بلغت تكاليفه **أربعمائة وثمانية وأربعون ألف دينار ليبي** ، وكذلك بناء مسجد في كامار بمدغشقر ، وبناء مسجد في الجابون وتجهيزه بالمستلزمات المطلوبة[3] ، وفي هذا الجانب كان حرص قائد الثورة الليبية ، وتأكيده دائما على أهمية التواصل الثقافي والاجتماعي مع الشعوب الأفريقية حيث إن كثيرا من عناصر الآداب والفنون الأفريقية ترجع إلى الثقافة العربية التي هي ثقافة ليبيا

---

(1) - ظاهر جاسم محمد ، مرجع سابق ، ص107 .

(2) - عبد السلام ابو الشهد ، البعثات التعليمية وأثرها في ترسيخ الثقافة بين الشعوب ، في ندوة التواصل الثقافي والاجتماعي بين القطار الأفريقية على جانبي الصحراء ،ط1 (طرابلس-كلية الدعوة الإسلامية -1999ف)، ص31 .

(3) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص344 .

فقد قام العقيد معمر القذافي بزيارة إلى مدينة نيامي بالنيجر ومدينة كانو النيجيرية عام 1997ف، ومدينة انجامينا التشادية عام 1989ف وهما الزيارتان اللتان اتخذتا طابعا دينيا حيث أم العقيد القذافي جموع المصلين في صلاة الجمعة ، كما تضمنت الزيارتان دعوة الأفارقة للإسلام [1] ، وكل ما سبق يؤكد على دور ليبيا في نشر الإسلام في أفريقيا كما يؤكد على أهمية العامل الديني في التركيبة الاجتماعية ، والثقافية لأفريقيا أما على صعيد تعليم اللغة العربية فقد كانت لليبيا جهود بارزة ، حيث أُنشئ منذ سنين عديدة معهد للبعوث الإسلامية يؤمه الطلاب الأفارقة فيتعلمون اللغة العربية والعلوم الشرعية وغيرها من العلوم الأخرى ، ثم يلتحق من اجتاز منهم الامتحانات بكلية الدعوة الإسلامية أو غيرها من الجامعات الليبية الأخرى ، كما تستقبل الجامعات المختلفة في ليبيا الطلاب الأفارقة كل عام لتلقّي علوم الطب والهندسة والزراعة والقانون والعلوم التطبيقية وغيرها ، ويمنحون منحا مالية تساعدهم على مواصلة تعليمهم وتوفر لهم الإقامة والكتب مجانا[2] ، وليبيا اليوم تدرك أهمية التواصل الثقافي وتدرك أن اللغة العربية هي من أكثر اللغات الأفريقية انتشارا في الماضي والحاضر و بها كتب الأفارقة وألفوا وأسهموا في الفكر العربي ، ومازالت جامعة تمبكتو شاهدا على ذلك من خلال مخطوطاتها الموجودة في الخارج ومؤسساتها التعليمية التي قامت في ظل الموروثات الإسلامية لغة وثقافة ولهذا ومن اجل الإبقاء على الصلات الروحية و الثقافية مع أفريقيا ، قدمت ليبيا دعمها الكبير للمنظمة العربية للتربية والعلوم الثقافية الإسلامية كما قدمت الدعم والعون المالي الكبير إلى اليونيسكو ، إسهاما منها في مشروع الحضارة الأفريقية[3] ، وتتويجا للجهود الليبية لدعم التعاون الثقافي مع الدول الأفريقية ولمبررات جغرافية و تاريخية واجتماعية وثقافية إضافة إلى مبررات اقتصادية وسياسية ، أعلنت ليبيا إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء نواةً لوحدة أفريقية مستقلة[4] ، وما يمكن ملاحظته عن التعاون الثقافي بين ليبيا و الدول الأفريقية انه لا تتوفر بيانات حول المساعدات الليبية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة غير انه من الثابت أن ليبيا لم تعد تشترط في مساعداتها أو قروضها العداء للغرب ، إنما تشترط دعم أهدافها الجديدة في أفريقيا مثل تعزيز الوحدة الأفريقية فقبل قمة لومي أعلنت القيادة الليبية ، تخصيصها لمبالغ مالية للطلاب الأفارقة ، كما أعلن القائد معمر القذافي عن تحمل بلاده لأي دعم مالي مطلوب لإنشاء الاتحاد الأفريقي[5] . وبهذا يمكن أن نخلص إلى أن التعاون الثقافي بين ليبيا والدول الأفريقية قد اتسم بثلاث خصائص **أولها** : أنه جاء ضمن إطار التعاون الجماعي من خلال المؤسسات الثقافية العربية مثل منظمة **(السكو)** والمنظمة الدولية **(اليونيسكو) وثانيها** : التعاون الثنائي من خلال الاتفاقيات التي تندرج ضمن الاتفاقيات العامة التي أبرمتها ليبيا مع الدول الأفريقية **وثالثها** : التعاون المشترك

---

(1) - سليمان محمد عمر ، مرجع سابق ، ص80 .

(2) – عبد السلام ابو السعد ، مرجع سابق ، ص31 .

(3) - فادية عبد العزيز القحطاني ، مرجع سابق ، ص140 .

(4) – المرجع نفسه ، ص141 .

(5) – محمد صالح حسين عامر ، السياسة الخارجية تجاه الدول الأفريقية جنوب الصحراء من سنة 1969- 2005ف- رسالة ماجستير (غير منشورة) -طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا – 2007ف- ص98 .

الذي مثلته الهيئة المشتركة بين ليبيا ودولة الإمارات العربية ، كما أن ذلك التعاون قد قام على أسس منها المشاركة في التنمية البشرية لشعوب القارة عن طريق البرامج الثقافية والاجتماعية وتقديم المنح وإقامة المراكز الثقافية الأجنبية ، والالتزام بتطبيق مقترحاته ودعم التعاون الأفريقي العربي ومشروعاته[1] ، وتنفيذ برامج ومشروعات دعم التعاون الأفريقي العربي والإسهام في دعم المؤسسات الثقافية العربية الأفريقية و الدولية وتوفير التمويل اللازم لأنشطتها وبرامجها في القارة الأفريقية ، وبذلك يمكن أن ندرك توافق ذلك التوجه الثقافي الليبي لأفريقيا مع توجهها السياسي و الاقتصادي ومع أهدافها العامة التي تتمثل في الوحدة الأفريقية الشاملة وتحقيق امن القارة وتقدمها .

(1) – صدر هذا الميثاق عن الدورة العادية الثالثة عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية،التي انعقدت بمدينة (بورت لويس) بجمهورية موريشيوس في يوليو عام 1976 ف ، ومن بين ما جاء في أهداف الميثاق الثقافي لتشجيع التعاون الثقافي بين الدول الأفريقية من اجل توطيد دعائم الوحدة الأفريقية وكذلك تشجيع التعاون الدولي حيث يمكن لأفريقيا أن تقدم إسهامها في الثقافة الإنسانية ....للمزيد انظر : محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص333 .

الفصـــل الثـالـث

التحول في السياسة الخارجية الليبية

المبحث الأول / مظاهر التحول في السياسة الخارجية الليبية

المبحث الثاني / أسباب تحـول السيـاسة الخـارجية اللـيبية

المبحث الثالث / نتائج التحول في السياسة الخارجية الليبية

تمهيـــــد

السياسة الخارجية لأية دولة من دول العالم لا يمكن على ما يبدو أن تثبت تجاه أو دولة أخرى ،فإذا التقت المصالح وتوافقت الرؤى تحسنت العلاقات وإذا اختلفت العلاقات بينها .

والمتتبع للسياسة الخارجية الليبية تجاه الدول العربية والدول الأفريقية بعد قيام الفاتح يدرك جيدا تفاعلها مع الجانبين ،متأثرة بالأوضاع الدولية من جهة ومندفعة أهدافها من جهة أخرى ،وكان هذا التفاعل يتأرجح بين التركيز على الجانب تارة والتركيز على الجانب الأفريقي تارة أخرى وفقا لما تمليه عليها الظروف والإقليمية .

والسؤال الذي يُطرح هو لماذا يبدو على السياسة الخارجية الليبية تفاعلها مع الجانبين بقوة ، وانتقالها من التركيز على جانب من دون الأخر من فترة لأخرى ؟

لا قد يبدو فيما تم توضيحه عن أهداف السياسة الخارجية الليبية في المنطقتين في السابق إجابة عن الجزء الأول من السؤال ، أما الجزء الثاني فسأحاول الإجابة عنه ل عرض أسباب ومظاهر ونتائج التحول في السياسة الخارجية الليبية في هذا من خلال ثلاثة مباحث يتناول الأول الأسباب والثاني المظاهر والثالث النتائج .

المبحث الأول

مظاهر التحول في السياسة الخارجية الليبية

مظاهر السياسة الخارجية هي سلوكيات دولة ما تجاه دولة أو مجموعة دول أخرى وهي المؤشرات التي تدل على نوع التوجه السياسي الخارجي لأي دولة ، هل هو توجه سلمي أم عدواني أو هل هو توجه مرن أم معقد ، والسياسة الخارجية الليبية امتازت بانتهاجها لأكثر من توجه لتحقيق أهدافها وكان من بين تلك التوجهات التوجه العربي والتوجه الأفريقي وكان لها هامشاً كبيراً من الحركة بين التوجهين،ويلاحظ عليها في مراحل تعاملها مع الجانبين العربي والأفريقي انه ثمة تحول في السلوك السياسي الليبي الخارجي من التركيز على الجانب العربي إلى التركيز على الجانب الأفريقي ، وكان لهذا التحول بعض المظاهر سنحاول توضيحها من خلال محورين هما :

- تراجع الاهتمام الليبي بالدول العربية .

- زيادة اهتمام السياسة الخارجية الليبية بالدول والتجمعات الأفريقية .

أولا / تراجع الاهتمام بالدول العربية :

الدائرة العربية من أول واهم الدوائر التي تعاملت معها ليبيا قبل وبعد قيام ثورة الفاتح 1969ف ، فقبل الثورة كان لليبيا اهتمام بالدول العربية وترجع بعض أسبابه إلى اهتمام بعض تلك الدول بليبيا وقضاياها وكان أهمها الاهتمام المصري أيام الرئيس جمال عبد الناصر لتخليص ليبيا من الاحتلال و القواعد العسكرية الأجنبية ، وبعد الثورة اعتبرت ليبيا الدول العربية ميدانا من الميادين المهمة للدبلوماسية الليبية كما أنها عولت عليها كثيرا في تحقيق أهدافها الدولية والإقليمية ، فكانت ترى في تجميع قدرات الدول العربية السبيل لمواجهة التحديات الخارجية المتربصة بالوطن العربي فاتجهت السياسة الخارجية الليبية بقوة نحو الدول العربية وبكل ثقة في أن الأهداف التي تم تحديدها سيتم تحقيق اغلبها من خلال الدائرة العربية وذلك للروابط العرقية والتاريخية والدينية التي تربط ليبيا بالدول العربية وكذلك للمصير المشترك ، وبمرور فترة من الزمن وتحديدا مع نهاية عقد الثمانينات غيرت السياسة الخارجية الليبية من توجهها نحو الدول العربية كأولوية في التعامل من المرتبة الأولى في علاقاتها الدبلوماسية والإنتمائية وعدم التعويل عليها كثيرا في تحقيق اغلب أهدافها وخاصة الأهداف القومية ، وهذا يدعو للتساؤل - لماذا تغير توجه السياسة الخارجية الليبية من الاهتمام التام والمتزايد بالدول العربية ووضعها في المرتبة الأولى في معاملاتها الخارجية ، إلى عدم التعويل عليها ونقلها من المرتبة التي كانت تحظى بها في التعامل ونقل الثقل الدبلوماسي لأفريقيا ؟

- **والإجابة عن هذا السؤال تستلزم معرفة أسباب ذلك التغير و التراجع في السياسة الخارجية الليبية واهم مظاهره ؟**

وعند الحديث عن أسباب تراجع الاهتمام الليبي بالدول العربية نجدها لا تختلف كثيرا عن الأهداف التي دفعت ليبيا للتركيز على الدول الأفريقية في تحقيق بعض أهدافها والتي تم ذكرها في المبحث السابق حيث تعتبر مواقف الدول العربية من قضية الوحدة العربية وقضية الصراع العربي الإسرائيلي وقضية لوكربي من أهم الأسباب التي دعت ليبيا إلى التقليل من الاهتمام بالجانب العربي في سياستها الخارجية والتركيز على الجانب الأفريقي .

فالسبب **الأول** :هو قضية الوحدة العربية فقد تم تناول جميع المحاولات الوحدوية التي قامت بها ليبيا مع الدول العربية في الفصل السابق ، ورأينا أن جميع تلك المحاولات قد انتهت بالفشل وكان لها تأثيرٌ كبيرٌ على السياسة الخارجية الليبية وأدت إلى وجود ليبيا في حالة من الإحباط واليأس من تحقيق الوحدة ، لأن الظروف المحيطة بالأنظمة السياسية العربية تدفع إلى التجزئة والتشتت ولا تدفع إلى الوحدة ، كما أن تباين الأنظمة السياسية في الوطن العربي بالإضافة إلى تأثير الدول الاستعمارية الراغبة في العودة إلى الوطن العربي والسيطرة على دوله من خلال سياسة المصالح والاملاءات التي تفرضها على الدول الصغيرة كانت من العوائق التي تقف في طريق الوحدة والتي سبق الحديث عنها في الفصل السابق باستفاضة ، فجميع الدول العربية لديها الرغبة في الوحدة ، لكن التدخل السياسي الخارجي أدى إلى فشل كل المحاولات الوحدوية وبهذا فإن السياسة الخارجية الليبية تأثرت كثيرا بمحاولات الفشل المتتالية ، ولكن لأن الوحدة العربية من أسمى الأهداف التي سعت ليبيا إلى تحقيقها فلم تقطع الأمل في تحقيقها لأنها السبيل الوحيد لتجميع قدرات الأمة والقضاء على جميع العقبات ولم تعلن عن تخليها عن هذا الهدف بالرغم من تراجع اهتمامها بالدول العربية .

أما السبب الثاني لتراجع اهتمام ليبيا بالدول العربية وهو الذي تربطه الرؤية الليبية بالسبب الأول فهو موقف بعض الدول العربية من الصراع العربي الإسرائيلي ، حيث أقدمت بعض الدول العربية على توقيع اتفاقيات سلام وحسن جوار مع إسرائيل ومنها مصر والأردن وهما الدولتان اللتان تعتبران خط مواجهة لوقف التمدد الصهيوني مما تسبب في شرخ جسد الأمة العربية وجعل الدول العربية تنقسم على نفسها بين مؤيد لتلك الاتفاقيات ومعارض لها ، وقد مثلت اتفاقية **كامب ديفيد** مع إسرائيل خطاً فاصلاً وحالة إحباط عامة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، ثم قامت بعض الدول العربية الأخرى بإقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني مثل قطر وتونس وموريتانيا الأمر الذي جعل الأمل في تحقيق الوحدة العربية يتضاءل ، في حين أن الرؤية الليبية لتسوية هذا الصراع التي سبق الحديث عنها تقوم على إن تحرير الأراضي العربية لا يتم إلا بحشد الإمكانات العربية وتوحيدها .

وفي هذا الجانب كانت مواقف الجامعة العربية سلبية للغاية فلم تستجب الجامعة لطلب ليبيا باتخاذ إجراءات ضد الدول العربية التي قامت بإعادة علاقاتها مع مصر خرقا لمؤتمر بغداد ، كما أنها لم تستجيب لطلب ليبيا بفرض عقوبات سياسية واقتصادية على الدول الأفريقية التي أعادت علاقاتها مع إسرائيل .

أما السبب الثالث لتراجع الاهتمام الليبي بالدول العربية هو موقف الدول العربية من قضية لوكربي التي جعلت ليبيا في عزلة وحصار لسنين طويلة وهي من اخطر الأزمات التي مرت بها ليبيا حيث أوقفتها على أعتاب حرب مصيرية مع أقوى ثلاثة دول في العالم .فقد برزت تلك الأزمة مع تدهور العلاقات بين ليبيا من جهة و الولايات المتحدة وفرنسا من جهة أخرى وهما دولتان محوريتان من دول الاتحاد الأوروبي وعضوان دائمان في مجلس الأمن [1].

ولمجابهة هذه القضية تحركت ليبيا دوليا وعربيا ، ففي الجانب العربي اتجهت أولا إلى دول الاتحاد المغاربي باعتبارها عضوا فيه من اجل الوقوف معها في الأزمة ومساندتها في المحافل الدولية و الدفاع عنها في حالة قيام أي هجوم عسكري ضدها وذلك استنادا للمعاهدة المشتركة المبرمة بين دول الاتحاد والتي تنص على أن أي اعتداء خارجي على أي دولة عضو بالاتحاد يعتبر اعتداء على الاتحاد بأجمعه ، من خلال قيام أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بزيارة إلى دول الاتحاد : **(تونس-الجزائر- المغرب)** ، لاطلاعهم على الموقف وأسباب الاتهام وطلب منهم الوقوف مع ليبيا إلا أن كل تلك المساعي لم تجد أي تضامن مغاربي فالطرف المتضرر في هذه القضية هو عضو مؤسس وفاعل في الاتحاد وينتمي إلى الكيان المغاربي وتربطه بأعضائه اتفاقيات وعلاقات متبادلة ومصالح اقتصادية مشتركة ، بينما الطرف الثاني المقابل دول دائمة العضوية في مجلس الأمن وتملك قوة سياسية واقتصادية مؤثرة في العالم وتمد دول الاتحاد المغاربي باستثناء ليبيا بمساعدات ومعونات وتسهيلات مهمة أضف إلى ذلك العمالة المغاربية التي تقدر بالملايين في فرنسا وحدها ، وهذا ما جعل الدول المغاربية في موقف صعب وحساس من حيث الاختيار بين الوقوف مع ليبيا أومساندة الدول الغربية في عدوانها عليها [2] ، غير أن الدول المغاربية نفذت الحظر الذي فرض على ليبيا مباشرة ولم تقف عند هذا الحد فقد قامت المغرب باتهام ليبيا بأنها ترعى الإرهاب وأنها ترفض الاستجابة للقرارات الدولية برفضها تسليم المواطنين المتهمين بالقضية وهي تعلم مسبقا أن ليبيا لم تخالف القوانين الدولية ذلك لأن اتفاقية مونتريال المبرمة في 23- ديسمبر-1971ف التي تنظر في قضايا حوادث الطيران المدني أوضحت دون لبس في المادتين (7) و(8) أن الدولة التي يتواجد على أراضيها

---

(1) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص257 .

(2) - المرجع نفسه ، ص101 .

المتهمون المشتبه بهم لها الحق في أن تختار تسليمهم أو محاكمتهم بنفسها، كما أن الجزائر رفضت استقبال الطائرات الليبية بموجب قرار الحظر في حين أن الدول الأفريقية خرقت الحظر الجوي المفروض على ليبيا وأعلنت التزامها ومساندتها لليبيا [1] وتوجهت ليبيا فيما بعد إلى الدول العربية الأخرى فلم تجد منها التأييد الكافي الذي وجدته من الدول الأفريقية وقد سبق أن وضحنا الموقف السلبي للدول العربية من هذه الأزمة .

ويمكن أن تضيف إلى تلك الأسباب الثلاثة السابقة سبباً آخر وهو لجوء الدول العربية في حل مشاكلها إلى الدول الغربية بالإضافة إلى تنسيق سياساتها مع الغرب بدلا من تنسيقها مع بعضها البعض بالرغم من نصوص ميثاق الجامعة العربية والاتفاقيات الثنائية والقمم العربية على تنسيق السياسات العربية بما يخدم مصالح الأمة العربية .

فلما كانت تلك الأسباب تمس أهم أهداف السياسة الخارجية الليبية واهم طموحاتها كما تمس أهم أزماتها كان لزاما أن يكون لها تأثير على سياسة ليبيا الخارجية تجاه الدول العربية وهذا التأثير تمثل في تراجع اهتمام السياسة الخارجية الليبية بالدول العربية ، وكانت له عدة مظاهر ومن تلك المظاهر أن ليبيا أوقفت مطالبة الدول العربية بتحقيق الوحدة العربية بعد أن فشلت كل المحاولات الوحدوية معها ، كما أن عدم مساندة الدول العربية لليبيا في أزمة لوكربي بل وقوف بعضها ضد ليبيا أدى إلى طلب العقيد معمر القذافي الانسحاب من الجامعة العربية ، خاصة بعد ما لمسته ليبيا من مساندة الدول الأفريقية لها بعد قمة **(واجادوجو)** 1998ف ، ولم يوقف ليبيا عن خروجها من الجامعة العربية إلا تدخل بعض الدول مثل مصر[2] .وبالإضافة لذلك فقد أعلنت ليبيا رسميا عن اعتذارها في شهر يناير من عام 1995ف عن رئاسة الدورة السادسة لاتحاد المغرب العربي وعدم رغبتنها في ترأس الاتحاد أو أي هيئة من هيئاته مبدية استياءها من التزام الدول الأعضاء بالحضر الجوي المفروض عليها رغم عدم مشروعيته، ولم تقتصر مظاهر التراجع على ذلك فحسب بل إن موقف الدول العربية السلبي من الصراع العربي الإسرائيلي جعل ليبيا تغير من نظرتها لذلك الصراع ، ففي حين كانت ترى أن حل هذا الصراع هو حشد إمكانات الأمة العربية لخوض حرب مع إسرائيل وتحرير الأراضي العربية المحتلة أصبحت لها رؤية جديدة حين طرح العقيد معمر القذافي رؤية سلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي في مارس 2002 ف ، من خلال الكتاب الأبيض الذي تضمن إقامة دولة اسراطين التي يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون معا وتكون بهذه الدولة انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة وتنزع أسلحة الدمار الشامل كما يعود

---

(1) - أبوالقاسم المبروك أبوالقاسم ، تأثير العوامل السياسية على اتحاد المغرب العربي - رسالة ماجستير (غير منشورة)- طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا -2007ف- ص ص 75-76 .

(2) - خالد حنفي علي ، السياسة الخارجية الليبية و التحولات الجذرية (مجلة السياسة الدولية- العدد 156 - ابريل -2004ف) ص120 .

اللاجئون الفلسطينيون إلى ديارهم وبالنسبة لمدينة القدس فيتم تدويلها لتكون لكل الأديان وتصبح هذه الدولة الجديدة مثل لبنان و يعترف بها وتدخل جامعة الدول العربية [1].

وبذلك نجد أن السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول العربية قد تراجعت ولم يعد اهتمامها بها مثل السابق وبدا هذا التراجع مع بداية عقد التسعينات وخاصة فيما يتعلق بالأهداف ذات الطبيعة السياسية ، مع الاحتفاظ بالتعامل العادي والتقليدي من حيث التعاون الاقتصادي والتمثيل الدبلوماسي خاصة مع دول الجوار، وكما سبق يمكن أن نعتبر أن قضية لوكربي هي السبب الفاصل الذي أدى إلى ذلك التراجع ، وان ما حققته الدبلوماسية الليبية من نجاح خلال أزمة لوكربي يمكننا من وصف تلك السياسة بأنها ناجحة ، فعن طريق نقل ثقلها السياسي والدبلوماسي من المنطقة العربية إلى المنطقة الأفريقية استطاعت أن تحقق العديد من النتائج وعلى جميع المستويات ، فمن جانب هدفها في تحقيق الوحدة استطاعت أن تقيم تجمعات إقليمية في أفريقيا تمثلت في تجمع دول الساحل والصحراء والاتحاد الأفريقي وعلى مستوى الصراع مع إسرائيل جعلت بتحركاتها السياسية والاقتصادية في أفريقيا العديد من الدول الأفريقية تقطع علاقاتها مع إسرائيل وباعتراف من الإسرائيليين أنفسهم إلا أن اتفاقية كامب ديفيد أدت لعودة علاقات إسرائيل مع بعض الدول الأفريقية أما على مستوى الأزمة الليبية(**قضية لوكربي**) فقد قامت الدول و المنظمات الأفريقية بدور لم تستطع الدول والمنظمات العربية القيام به .

ثانيا / زيادة الاهتمام الليبي بالدول والتكتلات الأفريقية :

إن توجه السياسة الخارجية الليبية إلى القارة الأفريقية ليس جديداً ، بل يرجع إلى زمن بعيد ، فقد اقتضت الضرورة أن تتعامل ليبيا مع أفريقيا لعوامل عديدة في مقدمتها العامل الجغرافي الذي أوجب على ليبيا أن تكون أفريقيا من بين الدوائر المهمة في تحركاتها السياسية ، ولكن هذا التوجه لم يكن من بدايته إلى هذا الوقت على درجة واحدة من القوة فقد تعاملت ليبيا مع أفريقيا منذ أقدم العصور وبعد أن استقلت من حكم الاستعمار وكانت هناك روابط عديدة تربطها بالدول الأفريقية لكن تلك الروابط لم تبلغ قوتها الدرجة التي بلغتها بعد قيام ثورة الفاتح 1969ف ، ولعل ذلك يرجع إلى أسباب عديدة قد يكون بعضها متمثل في أن ليبيا بعد امتلاكها لعوائدها النفطية أصبح لديها هامش للحركة السياسية الداخلية والخارجية لم يكن متوفر لديها من قبل ، كما أن ليبيا لم تكن تدرك أهمية أفريقيا بالنسبة للمنطقة العربية كما أدركتها الآن خاصة بعد ما أضحى التنافس والتدافع نحوها واضحا للعيان ، والمتتبع للسياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا بعد قيام ثورة الفاتح يلاحظ أن هذه الفترة أيضا لم تكن فيها سياسة ليبيا على نفس الدرجة من القوة ، فقد انتقلت ليبيا من دولة مساهمة في تطوير العلاقات العربية الأفريقية ذات علاقات دبلوماسية تقليدية

(1) - خالد حنفي علي ،السياسات الخارجية الليبية والتحولات الجذرية ، مجلة السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص120.

ببعض الدول الأفريقية إلى دولة مؤسسة لاتحادات إقليمية أفريقية ومرتبطة باتفاقيات تعاون سياسي واقتصادي وثقافي مع أغلب الدول الأفريقية ، وبذلك سأحاول إبراز تزايد توثيق العلاقات الليبية الأفريقية ودور ليبيا في إنشاء التجمعات والاتحادات الإقليمية في أفريقيا في هذا المحور من الدراسة من خلال الآتي :

أ / توثيق العلاقات الليبية الأفريقية :

لم تكن العلاقات الثنائية بين ليبيا والدول الأفريقية على ما هي عليه اليوم من الترابط و التعاون والانسجام بالرغم من وجود علاقات ومعاملات أملتها بعض الظروف بين الطرفين، فقد تأثرت السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة الفاتح بعوامل عديدة منها الجغرافية والتاريخية والاجتماعية تجاه القارة الأفريقية الأمر الذي أدى إلى أن تكون المادة الأولى من الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في ديسمبر 1969ف تنص على: " **ليبيا جزء من أفريقيا** "،ومن هذا المنطلق دأبت السياسة الخارجية الليبية على ربط شعوب القارة الأفريقية بشعوب المنطقة العربية وتمتين علاقاتها بتلك الدول [(1)] وزادت العلاقات بين ليبيا ودول أفريقيا ترابطا في عقد السبعينات خاصة بعد التحول الايجابي في موقف الدول الأفريقية من المسالة الفلسطينية بإعتبارها احد الأهداف الرئيسية في السياسة الخارجية الليبية، واستبدال اللامبالاة التي كانت تطبع مسار العلاقات العربية الأفريقية بالتضامن بين الشعوب العربية والأفريقية [(2)] ، وبالرغم من أن الدول الأفريقية غير متساوية من حيث أهميتها لليبيا فالدول الأفريقية المحيطة بالدول العربية تمثل أهمية خاصة بالنسبة لليبيا والمنطقة العربية بشكل عام ،إلا أن ليبيا قادت تيارا سياسيا حقق الانفتاح العربي على أفريقيا وعزز علاقاتها الثنائية مع أفريقيا حيث شهدت السنوات من 1970-1974ف سياسة ليبية نشطة تُجاه أفريقيا وقد تم في ليبيا استحداث إدارة خاصة تهتم بالشؤون الأفريقية [(3)]، وحرصت ليبيا من خلال ذلك التيار السياسي الذي قادته على توسيع علاقاتها الثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول الأفريقية وخاصة المجاورة لها في إطار التضامن العربي والأفريقي ، ومن أمثلة ذلك التعاون بين ليبيا والجزائر والنيجر الذي نص عليه بيان مشترك صدر في ورقلة بالجزائر سنة 1976ف ، والاجتماع الخماسي الذي عقد في : 21-مارس-1977ف بمدينة نيامي بالنيجر وضم الدول الثلاثة السابقة وتشاد ومالي ، ولم يقتصر اهتمام ليبيا بالتعاون الثنائي مع دول ما وراء الصحراء بل اتسعت خريطة العلاقات لتشمل المناطق الجغرافية الأفريقية المعروفة[(4)] ، وقد شمل التعاون الثنائي المجال الاقتصادي والفني الذي يقوم على أساس المشاركة التي تحقق

---

(1) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص139 .

(2) - المرجع نفسه ، ص ص143-145 .

(3) -- سالم حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص285 .

(4) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ،ص ص 150 -151 .

المنفعة للطرفين ، وفي هذا الإطار تم توقيع العديد من الاتفاقيات والمحاضر تم حصرها في الفصل الثاني من هذه الدراسة وقد شملت تلك الاتفاقيات والمحاضر إقامة العديد من المشاريع والشركات المشتركة[1] ،ولما كان تبادل البعثات الدبلوماسية والقنصلية بين الدول المختلفة من أهم علامات تحسن العلاقات ودليل على الاهتمام بتمتين تلك العلاقات و تطويرها ،كما أن انتشار بعثات دولة ما في عدد كبير من الدول الأجنبية هو تعبير عن سعة المصالح التي تتمتع بها تلك الدولة في العالم وهو تعبير كذلك عن الحضور الدولي والحيوية السياسية ، كان من الممكن أن يكون ذلك مقياسا للعلاقات الليبية الأفريقية ، وليبيا في هذا الشأن تتميز تميزاً ملحوظاً وخاصة في الدائرة العربية والدائرة الأفريقية والدائرة الأسيوية ، إذ يُلاحظ أن هناك بعثات دبلوماسية ليبية في جميع عواصم الدول العربية إضافة إلى عدد من القنصليات العامة في بعض المدن العربية ، كما توجد بعثات دبلوماسية في جميع العواصم الأفريقية[2] .

ولاعتبارات أمنية تخدم المنطقة العربية بشكل عام والسياسة الخارجية الليبية بشكل خاص لذلك عملت ليبيا على توطيد علاقاتها مع أوغندا منذ البداية وذلك لأنها كانت مسرحا للصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 1962ف حيث كانت إسرائيل تهدف إلى توطيد علاقاتها بأوغندا لتهديد امن الدول العربية وخاصة مصر، وقد نجحت ليبيا في التأثير على العلاقات بين أوغندا وإسرائيل لفترة طويلة[3]، وبذلك نجد أن العلاقات الثنائية بين ليبيا والدول الأفريقية بعد قيام ثورة الفاتح تدرجت في التطور عاما بعد عام ، كما أن تلك العلاقات تميزت بصدور البيانات الرسمية المشتركة التي سعت إلى بناء علاقات متينة قائمة على أساس من التعاون والاحترام وقد راعت تلك البيانات المشتركة التأكيد على اتجاهات السياسة الليبية في أفريقيا من خلال المعطيات الآتية[4] :

1- **الاقتناع بأهمية التعاون العربي الأفريقي وما يحققه من فوائد للطرفين تأسيساً على الارتباطات الروحية والجغرافية والثقافية التي تربط بين العرب و الأفارقة.**
2- **الالتزام بدعم حركات التحرر الأفريقية والعمل على التحرر الكامل لكل الأقاليم الأفريقية**
3- **تخليص القارة من النفوذ الأجنبي الاستعماري .**
4- **التمسك بأهداف منظمة الوحدة الأفريقية ومبادئها .**
5- **إدانة التعاون العنصري القائم بين الكيانين العنصريين في جنوب أفريقيا و فلسطين واعتباره تعاونا معاديا للإنسانية .**
6- **ضرورة العمل للقضاء على جميع الاحتكارات الأجنبية بما يكفل تسخير الموارد الأفريقية لصالح شعوب القارة .**

---

(1) - محمد المبروك يونس ، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص151 .

(2) -سالم حسين عمر البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية – دراسة حالة العلاقات الليبية – الأفريقية ، مرجع سابق ، ص123 .

(3) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في تطور العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص151 .

(4) - المرجع نفسه ، ص154 .

تعتمد ليبيا في توطيد علاقاتها بالدول الأفريقية على التمثيل الدبلوماسي فحسب، بل على التعاون الاقتصادي ودعم الدول الأفريقية ماليا . إلى درجة اعتمدت فيها من الدول في تمويل ميزانياتها على ما تقدمه الجماهيرية من قروض وودائع وقد الدعم المالي الليبي للدول الأفريقية على تقديم القروض والودائع والمساعدات الاستثمارات المشتركة ، حيث أشار أحد التقارير الليبية على سبيل المثال لا أن قارة أفريقيا استحوذت على 70.1 من إجمالي القروض التي قدمتها ليبيا إلى العالم[1]، كما كان للزيارات المتبادلة التي قامت بها وفود رسمية من ليبيا إلى أفريقيا أفريقيا إلى ليبيا دور كبير في توثيق العلاقات الليبية الأفريقية ، وخاصة تلك الوفود التي تتم على مستوى رؤساء الدول أو على مستوى الوزراء إذ استقبلت ليبيا (18) دولة وأكثر من (70) وفداً أفريقياً على مختلف المستويات خلال الفترة من 1969ف 19ف ولقد أسهمت تلك الزيارات في تحقيق العديد من النتائج منها[2]:-

تنسيق بين ليبيا والدول الأفريقية فيما يتعلق بدعم العلاقات الثنائية .
متابعة تنفيذ اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني المبرمة بين ليبيا والدول الأفريقية
إزالة العوائق التي خلفها الاستعمار بين الأفارقة وتوحيد المواقف لصالح القضايا الأفريقية .

لم تهمل ليبيا الجامعة العربية بل اعتبرتها دائرة مناسبة يستطيع العرب من خلالها اتجاهات وخطوات من شأنها تعزيز التعاون العربي الأفريقي بالرغم من الرؤية الجامعة العربية التي تقوم على أساس أن الجامعة العربية تنقصها الكفاءة لكي تكون فعالة [3] ، واستطاعت ليبيا توطيد علاقاتها مع تشاد بعد أن تمت تسوية الأزمة بحكم من محكمة العدل الدولية وإقامة علاقات جديدة يسودها التعاون و العمل المشترك ، كما استطاعت الدبلوماسية الليبية في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين نجاحات كبيرة مع العديد من الدول الأفريقية مثل بوركينافاسو ، ومالي والنيجر أفريقيا الوسطى ، وأوغندا بالإضافة إلى غانا وغامبيا وبنيين والتوجو وزيمبابوي ملاوي وموزمبيق كما دخلت ليبيا في اتفاقية تحالف مع اثيوبيا[4] وبذلك كان توجه السياسة الخارجية الليبية نحو مراحل الاتصال بين العرب والأفارقة ، فقد استطاعت ليبيا في بداية عقد التسعينات توطيد علاقاتها مع اغلب الدول الأفريقية كما قامت لأجل ذلك بإنشاء المراكز الإسلامية والمساجد والمدارس القرآنية لنشر التعاليم الإسلامية خاصة في المناطق التي يهددها التبشير المسيحي الذي تقوم به الإرساليات المسيحية ، وفي هذا

---

(1) حسين عمر البرناوي، العلاقات العربية الأفريقية دراسة حالة العلاقات الليبية - الأفريقية ، مرجع سابق ، ص 224 .

(2) المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص ص152-153 .

(3) مرجع نفسه ، ص161 .

(4) حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص 294 .

المجال تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع الدول الأفريقية سبق التعرض لها في الفصل السابق من هذه الدراسة[1].

ومن خلال ما سبق وعند تحليل المعطيات المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسي الليبي في الخارج نجد أن ليبيا استطاعت رغم كل الظروف أن تقيم علاقات دبلوماسية مع عدد كبير من الدول وان تحظى بحضور فاعل في كل قارات العالم وخصت العالمين العربي والأفريقي بتغطية دبلوماسية كاملة بحيث أنه لا توجد دولة عربية أو أفريقية إلا و بها تمثيل دبلوماسي ليبي وهذا بدون أدنى شك مؤشر واضح على حسن العلاقات الليبية الأفريقية وتطورها من جهة ، وحيوية السياسة الخارجية الليبية وفاعليتها من جهة أخرى ، وبلا شك فإن ذلك لا يروق للدول الكبرى في العالم ، سواء تلك التي تبحث عن مصدر للمواد الأولية اللازمة لصناعتها وعن سوق لمنتجاتها أو تلك التي تسعى للحصول على مواقع استراتيجيه في العالم وتدفعها لأفريقيا رغبات استعمارية ، وبوجود هذا التدافع والتنافس الكبير على أفريقيا فإن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا تصبح محفوفة بالمخاطر والصعاب ، وبالرغم من ذلك ونتيجة لما لمسه الجانب الليبي من دعم ومساندة من قبل الدول الأفريقية في أزمة لوكربي ومجابهة الدول الغربية دخلت السياسة الخارجية الليبية في أفريقيا بعد توثيق العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مرحلة أخرى تمثلت في محاولة إقامة تجمعات أفريقية إقليمية قوية تضطلع بتحقيق أمن أفريقيا ومنها الاتحاد الأفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء .

ب / دور ليبيا في تجمع دول الساحل و الصحراء :

لم يتوقف تفكير ليبيا بعد قيام ثورة الفاتح في توحيد أفريقيا وإيجاد آلية للعمل الجماعي المنظم الذي يرقى بأفريقيا ويحقق تنميتها ويخلصها من القيود والتدخلات الخارجية ، كما أنها كانت ترى في منظمة الوحدة الأفريقية خطوة جيدة نحو الوحدة ولكنها غير كافية لتحقيق كل الأهداف والتطلعات التي تصبو إليها القارة .وبفشل منظمة الوحدة الأفريقية في دفع عملية التنمية و إيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية وعجزها عن تنفيذ خطة لاجوس 1980ف لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة نتيجة سنوات الجفاف التي شهدتها القارة في منتصف الثمانينات ، وبما تنبهت إليه القيادة الليبية في الآونة الأخيرة من انه لابد من الحرص على ضرورة اعتماد الشعوب الأفريقية على ذاتها لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة دون الاعتماد على الغرب في ذلك و دعوتها إلى تفعيل العمل الجماعي وتكوين تكتلات اقتصادية أفريقية قوية تنسجم مع التوجه العالمي نحو التكتل وتهميش الكيانات الصغيرة وعدم الاعتداد بها ، ويتفق هذا الموقف مع ما اتسمت به نهاية القرن العشرين من ظهور تكتلات اقتصادية عالمية ذات فاعلية اكبر من تلك التي أنشئت

---

(1) - محمد المبروك بوش ، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، 154 .

لأغراض سياسية فالسوق الأوروبية المشتركة المنشأة وفقا لاتفاقية روما 1958ف استطاعت تجاوز الهدف الاقتصادي والتجاري لتضع الدول الأوروبية على أعتاب الوحدة الكاملة في كل مناحي الحياة الاقتصادية والتجارية والصناعية وحتى العسكرية والأمنية(1). وبكل ما سبق وبالرغم من تميز السياسة الخارجية الليبية باستخدام الوسائل الاقتصادية والمساعدات الخارجية في علاقاتها مع الدول الأفريقية معتمدة في ذلك أسلوب المشاركة لتحقيق المنفعة للطرفين إلا أنها سعت لإيجاد إطار جديد لاستخدام تلك الوسائل والمساعدات بما يتناسب مع المتغيرات الدولية ،فطرحت صبغة جديدة لعمل جماعي يقوم على أساس إقامة مجموعة الدول المتاخمة للصحراء التي تضم (**ليبيا والجزائر وموريتانيا وتشاد و النيجر و مالي**) في محاولة منها لاستغلال الإمكانات الكبيرة التي يوفرها تعاون هذه الدول في تدعيم الاعتماد على الذات ووضع اللبنة الأولى لتعاون أوسع واشمل(2) ، ولم تتوقف ليبيا عن هذا الطرح بل استمرت في تقديم أرائها ومقترحاتها حول وحدة أفريقيا ودمج إمكانيات ومقومات القارة الأفريقية في بوتقة واحدة .

حيث أشار تقرير اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي عام 1983ف إلى أن ليبيا قد شاركت في اجتماعات أعمال الدورة السادسة لمؤتمر قمة الدول الصحراوية الذي يضم في عضويته كلا من ليبيا و موريتانيا وتشاد والجزائر ومالي والنيجر وقد عقدت تلك الدورة في شهر مارس عام 1982ف بمدينة نواكشوط وتناولت تلك الاجتماعات قضايا سياسية أفريقية متعددة على رأسها التهديدات الأمريكية ضد ليبيا (3) ، وتوالت بعدها المؤتمرات واللقاءات التي عقدتها ليبيا كان أبرزها القمة الخماسية عام 1997ف التي ضمت (**ليبيا – النيجر – تشاد – مالي – بوركينافاسو**) وقد اتفق زعماء تلك الدول على تشكيل تجمع اقتصادي إقليمي في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، بهدف العمل على تعزيز آليات التعاون لدعم الاستقرار السياسي والأمني في القارة الأفريقية ، وعلى اثر تلك القمة تم الاتفاق على عقد اجتماع لوزراء خارجية تلك الدول لوضع الإطار المناسب للتجمع وصياغة الميثاق المقترح ودعوة دول أخرى في مقدمتها مصر والسودان للمشاركة فيه وفي الأسبوع الأول من فبراير 1998ف عقدت قمة بحضور كل من (**ليبيا و تشاد و النيجر و بوركينافاسو و السودان**) كدول مؤسسة وشاركت وفود من مصر و تونس بصفة مراقبين وفيها طرح العقيد القذافي مشروع إقامة اتحاد إقليمي إلا أن الدول المشاركة فضلت إقامة تجمع اقتصادي تحت مسمى (**تجمع دول الساحل والصحراء**)(4) ، ويتشكل هذا التجمع من خمسة أجهزة رئيسية هي :مجلس الرئاسة – المجلس التنفيذي – الأمانة العامة – مصرف

---

(1) - محمد صالح عمر علي مطاري ، مرجع سابق ، ص102 .

(2) - المرجع نفسه ، ص99.

(3) - سالم حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص309.

(4) - محمد صالح عمر علي مطاري ، مرجع سابق ، ص103 .

التنمية – المجلس الاقتصادي والثقافي والاجتماعي[1]، ولقد كانت هناك أهداف عديدة وغايات من وراء إنشاء هذا التجمع كانت تلك الأهداف من نتائج تحليل القيادة الليبية للواقع والوضع الدولي ، وبالنظر إلى المساعدات التي تقدمها الدول الغربية لأفريقيا قد يعتقد البعض أنها تهدف إلى تنمية وتقدم الدول الأفريقية إلا أنها من وجهة نظر القيادة الليبية ليست إلا وجها من أوجه الاستغلال والاستعمار .

وقد تلتمس هذا في قول أيما تيتو المفوضة الأوروبية لحقوق الإنسان عندما قالت **"نقيم اليوم علاقات مساعدة مع الدول الأفريقية التي تتسول على المسرح الدولي وندفع لها مدارسها و مستشفياتها وبنيتها التحتية لتتوقف إذا عن الاختباء خلف إرادة الاستقلال التي هي مجرد بلاغة لم يعد مقبولا من الذين يأخذون مساعداتنا أن يكونوا وطنيين عنيدين فقط عندما يتعلق الأمر بالقواعد و القيم العالمية "** ، كما أن مثل تلك التصريحات كشف عن محاولات الدول الغربية لإطالة فترة إخضاعها لأفريقيا واستغلالها لمواردها الهائلة دون الاعتراف بأي دور إيجابي لها في الاقتصاد العالمي والشؤون الدولية[2] ومن هذا الواقع الدولي جاءت أهداف التجمع متمثلة في إيجاد إستراتيجية أفريقية للتعامل مع المتغيرات الدولية من خلال تكامل أفريقي فاعل لأسواقها الصغيرة المتناثرة ، ونظم الإنتاج فيها بقصد تعميق الاندماج بين الدول الأعضاء والتنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية بما يحقق أكبر درجة من الحرية والحركة للعمالة ورأس المال ، كما يعتبر التجمع من أهم الخطوات لإنهاء الفساد الإداري والاقتصادي والسياسي في المجتمعات الأفريقية .

أما ليبيا فقد كانت ترى انه بالإضافة لتلك الأهداف فإن هذا التجمع يمثل لها عمقا استراتيجي يوفر لها الدعم السياسي والمعنوي لمواجهة الأخطار المحتملة خاصة بعد ما لمسته من مساندة أفريقية لها خلال أزمتها مع الدول الغربية بسبب قضية لوكربي[3].

ولقد ساعدت عدة ظروف على إنشاء التجمع وأتاحت تعميق الدور القيادي لليبيا داخل أفريقيا ، فعلى المستوى العربي فشلت المحاولات الوحدوية التي أقامتها ليبيا مع بعض الدول العربية ناهيك عن الموقف السلبي الذي وقفته الدول العربية في قضية لوكربي في مقابل الموقف الأفريقي الداعم لليبيا وكسر الحصار الذي فرض عليها ؛ وعلى المستوى الإقليمي نجد أن بعض التجمعات والكيانات الأفريقية[4] القائمة لم تنجح في وقف النزاعات التي وقعت سواء في شرق القارة أو في غربها ووسطها أو حتى جنوبها أما على المستوى الدولي فقد لمست ليبيا سلبية دول الغرب وأمريكا وعمدها إلى تجاهل القارة

---

(1) - سليمان محمد عمر ، مرجع سابق ، ص178 .

(2) - محمد صالح عمر مطاري ، مرجع سابق ، ص104.

(3) – المرجع نفسه ، ص103 .

(4) - من تلك التجمعات مجموعة الدول أعضاء الكوميسا(مجموعة دول شرق و جنوب أفريقيا) التي أنشئت في مايو1982ف وأيضا إعلان مجموعة دول الساديك بموجب إعلان لوساكا عن القمة المنعقدة بها عام 1980ف ، للمزيد أنظر : سليمان محمد عمر ، مرجع سابق ، ص177.

الأفريقية وعدم التدخل لفض النزاعات أو حل المشكلات أو لتحقيق امن و استقرار وتقدم دول القارة وبدأ واضحاً أن مصالحها مركزة فقط في بعض البلدان مثل جنوب أفريقيا[1] وبذلك فإن ليبيا انطلاقا من معرفتها لحقيقة الأوضاع الدولية التي تتميز بسيطرة الدول الغربية الكبرى على مسيرة النظام الدولي واستخدامها للخدع والمؤامرات التي تهدف لاستعمار الشعوب، لذلك شرعت في القيام بدور نشط وفاعل في المؤسسات العربية والدولية التي تقدم العون المادي للدول الأفريقية فزادت من عدد الاتفاقيات الثنائية لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي ، ويمكن القول :- أنها بطرحها لمشروع تجمع دول الساحل والصحراء تعيد إلى الذاكرة قيام مجموعة الدار البيضاء[2]، وتدحض به فكرة تقسيم القارة إلى عربية وغير عربية[3] ، وفي هذا الجانب يقول العقيد معمر القذافي عن هذا التجمع انه "حجر الزاوية للوحدة الأفريقية المنتظرة فالأمل بدا يقوى بأن بادرة الساحل والصحراء تصبح بادرة تاريخية لأفريقيا وتشجعها،ولقد شجعناها على التفكير جيدا في إقامة الولايات المتحدة الأفريقية[4] ، وبالرغم من جدية ليبيا والدول الأعضاء في إنشاء هذا التجمع وتطويره إلا أن هناك بعض المآخذ التي تؤخذ عليه منها أن المعاهدة المنشئة للتجمع لم تشر لا صراحة ولا ضمناً إلى أي جهاز قضائي وهو دون شك نقص كبير ينسب للتجمع[5] وبهذا فإنه بالرغم من وجود مقومات كافية لتكوين تجمع إقليمي وتكامل أفريقي إلا أن هذا المشروع قد تعثر لأسباب عديدة منها الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي وبروز العديد من المشاكل والاختراقات لوظائف التجمع وعدم التزام بعض دوله نتيجة لارتباطها بتجمعات أخرى[6] ، ونتيجة لذلك فقد بدأت القيادة الليبية في البحث عن صيغة جديدة يمكن من خلالها تجاوز مشكلات تجمع دول الساحل والصحراء وعجز منظمة الوحدة الأفريقية ، فكانت فكرة الولايات المتحدة الأفريقية التي لم تلق قبولا لدى الزعماء الأفارقة فسارعت القيادة الليبية إلى طرح فكرة الاتحاد الأفريقي ويمكن القول :-

أن تجمع دول الساحل والصحراء هي خطوة ليبية فعالة في إطار توحيد العلاقات الليبية– الأفريقية والعربية– الأفريقية ومؤشر يدل على تزايد الاهتمام الليبي بالدول الأفريقية.

---

(1) - سليمان محمد عمر ، مرجع سابق ، ص176 .

(2) - مجموعة الدار البيضاء التي ضمت دول من شمال و جنوب الصحراء وكانت إحدى الدعائم التي قامت عليه منظمة الوحدة الأفريقية .

(3) - محمد صالح عمر علي مطاري ، مرجع سابق ، ص ص104 -107 .

(4) – عبد السلام محمد شلوف (وآخرون) ، مرجع سابق ، ص58 .

(5) - سليمان محمد عمر ، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية ، مرجع سابق ، ص178 .

(6) - محمد صالح عمر علي مطاري، مرجع سابق ، ص110 .

ج / دور ليبيا في تأسيس الاتحــاد الأفريقي :

شهدت ليبيا "وكما سبق وان ذكرنا" تحولا عميقا في علاقاتها الخارجية منذ قيام ثورة الفاتح تجاه دول أفريقيا بما في ذلك الدول العربية بالقارة ، ولقد زاد ذلك التحول قوة أسباب عديدة كان منها تضامن الدول الأفريقية ودعمها لليبيا خلال أزمة لوكربي ، ولقد أدى اهتمام ليبيا المتزايد بأفريقيا إلى نجاحها في تكوين تجمعات إقليمية ذات أهداف مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية فكان منها تجمع دول الساحل والصحراء الذي كانت أهم ثماره دخول الاتحاد الأفريقي حيز التنفيذ وإعلانه رسمياً .

وسأحاول إعطاء لمحة عن أهم الجهود والمبادرات الليبية لإنشاء الاتحاد الأفريقي كمؤشر من المؤشرات التي تبرهن على تزايد الاهتمام الليبي بأفريقيا من خلال عرض لأهم الخطوات الفعلية لإنشاء الاتحاد ، فبالرغم من أن الاتحاد الأفريقي قد تم رسميا في إطار قمة لوساكا التي عقدت فــي يوليو 2001ف ، إلا أنه لم يصبح حقيقة واقعة إلا بعد فترة انتقالية متفق عليها بين الدول الأفريقية ، حيث يلاحظ في هذا الشأن تأثر القادة الأفريقيين بنجاح النموذج الأوروبي ،فقد مر الاتحاد الأوروبي أيضا بمراحل انتقالية[1] ولقد مرت القارة الأفريقية بظروف بيئية عسيرة مهدت في نهاية المطاف إلى نجاح المساعي الرامية إلــى تأسيس الاتحاد الأفريقي خاصة من جانب ليبيا التي لعبت دورا رئيسيا في هذا الشــأن[2] ، فلم تكن أفريقيا فترة الاستقلال السياسي جاهزة لقيام وحدة واكتفت في ذلك الوقت بتأسيس اتحاد كونفدرالي متمثل في قيام منظمة الوحدة الأفريقية **(OAU)**[3] ، التي تطورت فيما بعد إلى الاتحاد الأفريقي نتيجة زيادة مستوى التحديات الداخلية و الخارجية[4] ، حيث اجتمع رؤساء دول و حكومات أفريقيا بمدينة أديس أبابا – اثيوبيا عام 1963ف ، واتفقت جميع الدول على تأسيس منظمة تسمـــــى (**منظمة الوحدة الأفريقية**) ، وتظم دول القارة الأفريقية ومدغشقر والجزر الأخرى المحيطة بأفريقيا وكان ذلك اقتناعا من دول وحكومات أفريقيا بحق جميع الشعوب في التحكم في مصيرها وان الحرية والمساواة والعدالة والكرامة هي أهداف لتحقيق الآمال المشروعة وتصميماً من تلك الدول على توطيد التفاهم و التعاون بين الشعوب الأفريقية[5]، وعلى نفس هذه الأسس

---

(1) - مر تأسيس الاتحاد الأوروبي بمراحل انتقالية فقد أعلنت الدول الأوروبية عام 1952ف عن تأسيس منظمة الحديد والصلب التي توسعت فيما بعد عام 1957ف إلى السوق الأوروبية المشتركة ثم أعلن عن الاتحاد الأوروبي عام 1992ف عندما أبرمت خمسة عشرة دولة أوروبية معاهدة ماسترخت ، انظر إبراهيم عبد السلام إبراهيم وآخرون ، مرجع سابق ص 55 .

(2) - مصطفي عبدالله خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية ، ط2 (بنغازي –دار الكتب الوطنية للنشر-2004ف) ،ص365 .

(3) - منظمة الوحدة الأفريقية هي تنظيم إقليمي حكومي على مستوى القارة الأفريقية يهدف إلى دعم و تقوية التعاون و التلاحم الأفريقي في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ،إلى جانب هدف القضاء على الاستعمار و العنصرية ودعم السلم و الأمن في إطار القارة الأفريقية ،تأسست في 25 -يناير- 1963ف حيث وقع رؤساء دول و حكومات ثلاثين دولة أفريقية في أديس أبابا على ميثاق المنظمة الإقليمية منظمة الوحدة الأفريقية ، انظر سالم حسين البرناوي ، س خ ل ، مرجع سابق ، ص 298 .

(4) - المرجع نفسه ، ص366 .

(5) – عبد السلام محمد شلوف وآخرون ، وثائق أفريقية من أكرا إلى لومي ، ط1(بنغازي-الدار الوطنية للنشر-2001ف) ،ص173 .

التي تعتبر بمثابة أهداف تنادى بها القـــادة الأفريقيين من الجيل الأول أمثـال : كوامـــي نيكرومــا وجمــال عبد الناصر ولومومبا ونيريري وسيكوتوري ، سارت القيادة الليبية في عملها من أجل توحيد أفريقيا من خلال برامج تحمل أهداف وتطلعات جديدة ، فكانت ليبيا دائما ترى أن منظمة الوحدة الأفريقية ليست هي نهاية الطريق بل هي خطـــوة لمراحل قادمة لأنها غير قادرة على مواجهة التداعيات السلبية للعولمة والسيطرة الأمريكية الرأسمالية على الشعوب و المجتمعات ، ولابد من تكوين فضـاءات تجمع فيها القوة البشرية والمادية[1] ، وبدأت بذلك ليبيا العمـل رسميا من أجل توحيد أفريقيا وتأسيـــس الاتحاد الأفريقي حيث استطاعت خلال القمـــة الأفريقية الخامسة و الثلاثين فـــي الجزائر : يوليـــو 1999ف اقناع الدول الأفريقية بضرورة إعادة النظر في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وطرح مشروع وحدوي بديل لهذه المنظمة يكفل لأفريقيا مواجهة التغيرات في النظام العالمي الجديد الذي همش القارة سياسياً واقتصادياً .

وأخذت ليبيا موافقة الدول الأفريقية في الجزائر على عقد دورة غير عادية للمنظمة في مدينة سرت الليبية فـــي : سبتمبر 1999ف لمناقشة المشـــروع الليبي للوحدة الاندماجية[2] ، وبذلك انخرط القادة الأفارقة في لقاءات قمة متتالية كانت قمة سرت الأولى عام 1999ف أولهـــا حيث طرحت ليبيا من خلالها مشروعين لتحقيق أهدافها الوحدوية أولها هو عمل وحدة أفريقية أي ولايات متحدة أفريقية * ، وثانيهـــا هو مـــا أطلق عليــه الاتحاد الأفريقي ويتضمن إقامة اتحاد أفريقي أشبه بالاتحاد الكونفدرالي حيث تحتفظ كل دولة بدستورها وقوانينها الخاصة وجيشها وعلاقاتها الخارجية ، غير أن لـــهذا الاتحاد صلاحيات اتخاذ القرار في شأن الحرب والسلم ، وموارد القارة الطبيعية وهنـــاك برلمان للإتحاد يضم دول الاتحاد وكذلك يتبع الاتحاد محكمة عليا أفريقية تبث في النزاعات المختلفة ، وقد صدر عــن القمة الأولى في سرت إعـــلان سرت التاريخي الذي تضمن مشروع الاتحاد الأفريقي وقضايا أخرى هامة[3] ، وفي هذه القمة رفضت الدول الأفريقية المشروع الأول الذي تقدمت به ليبيا ووافقت على المشروع الثاني وطلبت أن تتم إحالة المشروع النهائي للاتحاد الأفريقي ليتم عرضه في القمة رقم 36 بلـــومي في يوليو عام 2000ف[4] ، وهي التي مثلت اللقاء الثاني للقادة الأفارقة بخصوص الاتحاد الأفريقي وبالرغم من ظهور خشية بعض الدول الأفريقية من تهديد مشروع الاتحاد الأفريقي لسيادتها الوطنية ، إلا أن الاتجاه العام خلال القمة كان مؤيدا للقانون التأسيسي للاتحاد ويرجع الفضل في ذلك للدبلوماسية الليبية التي مهدت وساهمت في بروز إجماع أفريقي

---

(1) - محمد صالح حسن عامر ، السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية جنوب الصحراء - رسالة ماجستير (غير منشورة)- طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا -2008ف -ص157 .

(2) - المرجع نفسه ، ص161 .

* جاءت فكرة الولايات المتحدة الأفريقية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وهي تعني كامل في العلاقات الخارجية وهيئات الدولة من وزارات وقضاء وجيش وغير ذلك ويكون للولايات المتحدة الأفريقية رئيس يتولى السلطة التنفيذية للاتحاد ويتم ترشيحه من قبل رؤساء الولايات و الأعضاء .

(3) - مصطفي عبد الله خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص367 .

(4) - محمد صالح حسن ، مرجع سابق ، ص163 .

على مشروع الاتحاد ، وكانت قمة سرت خلال يومي : 1-2- مارس-2001 ف هي ثالث تلك اللقاءات والتي أعلنت فيها رسميا عن قيام الاتحاد الأفريقي بعد اكتمال النصاب القانوني عندما صدقت ثلثا الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وقد حدد القانون التأسيسي وجود فترة انتقالية يتم في إطارها إحلال هذا القانون محل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (1). ومما سبق يبدو واضحاً إصرار القيادة الليبية على تمتين علاقاتها بالدول الأفريقية من خلال تكوين اتحاد قوي يضطلع بتحقيق أمن القارة وتقدمها ، ورغبتها في تحقيق ما كانت تطمح في تحقيقه مع الدول العربية ، وذلك بطرحها لفكرة الاتحاد الأفريقي وبذلها لجهود كبيرة لإقناع الدول الأفريقية للموافقة على مشروع الاتحاد الأفريقي وسرعة إصدار قانونه التأسيسي، وكان من أهم الجهود الكبيرة التي بذلتها ليبيا لإقناع الدول الأفريقية بالموافقة على الاتحاد ما يلي(2):-

1- تكثيف القائد القذافي لزياراته للدول الأفريقية وذلك لإقناعها بأهمية مبادرته ، فقد زار القائد معمر القذافي قبل قمة لومي عام 2000 مباشرة دول أفريقية منها:غانا ، بوركينا فاسو نيجيريا ، النيجر ، أفريقيا الوسطى ، أوغندا ، توجو وقد حرص في هذه الزيارات على أن يؤكد على وحدة مصير الأفارقة .

2- إعلان ليبيا قبل قمة لومي رصدها لمبالغ مالية وتخصيصها للطلاب الأفارقة ، كما أعلن القائد معمر القذافي عن تحمل بلاده لأي دعم مالي مطلوب لإنشاء الاتحاد الأفريقي .

3- حث ليبيا تجمع دول الساحل و الصحراء على تأييد مشروع الاتحاد الأفريقي أثناء اجتماع التجمع في فبراير 2000ف بأنجامينا ، بل أن دول التجمع ساعدت القائد القذافي في إقناع الدول الأخرى بالمبادرة الليبية .

4- تحسين صورة ليبيا أمام العالم الغربي ، حيث برز القائد القذافي في مؤتمر القمة الأوروبية الأفريقية في ابريل 2000ف من خلال دعوته لإقامة شراكة حقيقية بين أفريقيا وأوروبا وتجاوز صور التعاون الجزئي التي لا تفيد الدول الأفريقية كما أكد على ضرورة ان تكون أفريقيا موحدة لكي تتعامل مع التكتلات العالمية على قدم المساواة لا الاستغلال .

5- دعوة القائد القذافي المؤتمرات الشعبية إلى إصدار ميثاق تتعهد فيه بأن المشروع الأفريقي هو المشروع الرئيسي للشعب الليبي .

6- إصرار القائد معمر القذافي في معظم خطبه من عام 1999ف على التأكيد على أهمية الاتحاد الأفريقي مشيرا إلى أن عصر الدولة (الأمة) قد حل محله عصر الكيانات الكبرى القائمة على فكرة القوميات ، وان الاتحاد الأفريقي المقترح لم يعد أمرا اختياريا للدول الأعضاء وإنما أصبح ضرورة أملتها مقتضيات الدفاع عن المصالح الأفريقية العليا أسوة بالدول الأوروبية .

7- تعهد ليبيا بدفع مستحقات متأخرة على دول أفريقية لدى منظمة الوحدة الأفريقية مثل :الكونغو الديمقراطية ، أفريقيا الوسطى،جزر القمر،غينيا بيساو ، ليبيريا ، ساوتومي برنسب ، سيشل ، الصومال .

---

(1) - مصطفى عبد الله خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص368 .

(2) - محمد صالح حسن عامر ، مرجع سابق ، ص 164 .

وقد صاحب تلك الجهود نشاط سياسي وإعلامي واسع لتكريس التوجه الأفريقي في السياسة الخارجية الليبية والتعجيل بقيام الاتحاد في ظل التسارع الشديد في المتغيرات الدولية ، فليبيا التي عانت من العقوبات الاقتصادية بسبب قضية لوكربي اكتشفت أنها لا تمتلك أية قاعدة اقتصادية يمكن أن تلعب دورا في التقليل من سلبية أثر العقوبات وفي إدامة التنمية وبالتالي كان الاتحاد الأفريقي هو الحل لهذه المعضلة من وجهة النظر الليبية[1] ، والمتتبع للتحركات السياسية الليبية تجاه أفريقيا يدرك حجم ثقلها السياسي الكبير في أفريقيا وخاصة في نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين ، كما يدرك جيداً أن ثمة أهداف عديدة دفعتها لهذا التوجه وهذا الجهد الدبلوماسي .

فمن دوافع ليبيا وأهدافها من إقامة الاتحاد الأفريقي والتوجه الأفريقي بشكل عام سعيها لاستعادة الدور الليبي في القارة الأفريقية من خلال أفكار تتلاءم واحتياجات القارة ، وفي ذلك يصف العقيد معمر القذافي دور بلاده قائلا : " **إن للحرب زمانها ودوري الآن سلمي فقد ناضلت فترة ضد الامبريالية غير أني وجدت في المقابل مواقف عربية لم تجرؤ أي من دولها على اتخاذ موقف مقارب للموقف الأفريقي خلال أزمة لوكربـــي** " ، ومن الأهداف كذلك رد الجميل للدول الأفريقية بسبب موقفها من أزمة لوكربي حيث أصدرت الدول الأفريقية في قمة واجادوجو 1998ف قراراً بعدم شرعية الحضر الجوي المفروض على ليبيا ووجد هذا القرار تطبيقا له على ارض الواقع ، ويصف العقيد القذافي إعجابه بالدول الأفريقية واستنكاره للدول العربية في هذا الموقف بقوله " **أنه كانت لديه آمال في توحيد العالم العربي إلا أن النظام الرسمي العربي الذي يتحكم في هذه الرقعة وهذا الشعب يرفض عمل أي شي** " أما على الصعيد الأفريقي فقد أبدى القائد القذافي إعجابه بالقادة الأفارقة الذين يختلفون عن القادة العرب لأن لديهم روحانية وفاعلية على النجدة والوحدوية وإحساسا بالمسئولية،ويضاف لتلك الأهداف أن ليبيا أدركت حجم الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية التي تربطها بأفريقيا والتي تشكل بيئة مناسبة للدور الليبي في أفريقيا[2] ،وبالنظر للجهد الكبير الذي بذلته ليبيا وما أنفقته من اجل إنجاح وتأسيس الاتحاد الأفريقي في نهاية عقد التسعينات يبدو واضحا زيادة اهتمامها بالدول الأفريقية وإصرارها على الدخول معها في اتحادات قوية وتعويض تجربتها العربية السابقة ومحاولة إحياء الدور العربي في الوحدة ، ولقد وجدت في الأفكار الوحدوية القديمة أساساً ومحفزاً على عملياتها الوحدوية في أفريقيا ،وبالرغم من أن انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز الولايات المتحدة كقطب دولي منفرد بقيادة النظام الدولي قد قلص من هامش حركة ليبيا في أفريقيا ، إلا أنها استطاعت تفادي ذلك بتحوير بعض أهدافها والتركيز على الجوانب السلمية والتنموية كهدف لعملياتها في أفريقيا ، وبدأت ليبيا في السعي للعب دور إقليمي ودولي ذي طبيعة سلمية يغير الصورة الذهنية التي تراكمت عنها فقد أنشأت تجمع دول الساحل والصحراء

---

(1) - محمد صالح علي مطاري ، التوجه الأفريقي للسياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص126 .

(2) - محمد صالح حسن عامر ، السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية جنوب الصحراء ، مرجع سابق ، ص156 .

ونجحت في زيادة عضوية التجمع من خمس إلى ثماني عشرة دولة عربية وأفريقية ، وفي الوقت نفسه نجح العقيد معمر القذافي في تبني قضية تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى اتحاد أفريقي يتواءم مع التحديات المطروحة في النظام الدولي ،واستطاعت الدبلوماسية الليبية في مدة قصيرة إقناع الدول الأفريقية بالتوقيع على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وفي هذا مؤشر واضح على تحول تركيز السياسة الخارجية الليبية من التركيز على الجانب العربي إلى التركيز على الجانب الأفريقي وزيادة الاهتمام بالدول والتجمعات الأفريقية خاصة بعد أزمة لوكربي .

المبحث الثاني

أسباب تحـول السياسة الخـارجية الليبية

بعد قيام ثورة الفاتح عام 1969ف ، أصبحت السياسة الخارجية الليبية تختلف عما كانت عليه قبل الثورة فقد تميزت بقوة تأثيرها في محيطها العربي والأفريقي ، وفي النظام الدولي ويرجع هذا لأسباب عديدة لعل أهمها زيادة العائدات بسبب الوفرة النفطية التي حظيت بها ليبيا في عقد السبعينات ، وقد وضعت ليبيا بعد قيام الثورة جملة من الأهداف اغلبها أهداف قومية في قائمة أولويات سياستها الخارجية وتعاملت مع المحيط العربي بكل قوة و فاعلية طيلة عقدي السبعينات والثمانينات مع تعاملها التقليدي وغير المكثف مع الدول الأفريقية ، وفي نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين بدأ تركيزها على الجانب الأفريقي وانخفض معدل تعاملها مع الدول العربية ،وهذا جعل الكثير من المهتمين بالأوضاع السياسية بهذه المنطقة يتساءلون هل هذا السلوك السياسي الليبي هو تكتيك استراتيجي لاحتلال وضع سياسي أفضل في الساحة الدولية وفق الظروف الدولية الجديدة ، أم أنه مجرد مناورة سياسية لكسب بعض المصالح في المنطقة . ومن هنا لابد من معرفة أهم الأسباب الجوهرية التي دفعت ليبيا لتركيز سياستها الخارجية على الجانب الأفريقي بكل قوة مع نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات وتقليص تعاملها مع محيطها العربي ، وسأتناول في هذا الصدد أهم الأسباب وهي :

- سلبية وجمود الأنظمة العربية تجاه أهداف السياسة الخارجية الليبية .

- أزمة لوكربــــي .

أولا/سلبية وجمود الأنظمة العربية تجاه أهداف السياسة الخارجية الليبية :

أدركت السياسة الخارجية الليبية خلال الفترة الممتدة من نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين سلبية وجمود الدول العربية تجاه أهدافها وخاصة القضايا القومية التي تخص الأمة العربية بشكل عام ،أما موقفها من القضايا القطرية والأيديولوجية الخاصة بليبيا فلم يكن لها تأثير كبير على توجهات السياسة الخارجية الليبية ومن المعروف إقليميا ودوليا أن ليبيا أوضَّحت منذ قيام ثورة الفاتح عام 1969ف أن لديها أهدافاً قومية لابد من تحقيقها ولابد من بذل كل الإمكانات من اجلها فكانت في مقدمة تلك الأهداف قضية الوحدة العربية الشاملة والقضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية ، ودعم حركات التحرر في العالم ومناصرة المضطهدين ، ولقد تم الحديث عن هذه الأهداف وأهم الخطوات التي قامت بها ليبيا لتحقيقها في الفصل الثاني من هذه الدراسة . وبالإضافة لذلك أدركت السياسة الخارجية الليبية سلبية وجمود الدول العربية تجاه القضايا والأزمات العربية والليبية وسأحاول توضيح مواقف الدول العربية من بعض القضايا السابقة لمعرفة تأثير تلك المواقف على توجهات السياسة الخارجية الليبية .

1- موقف الدول العربية من قضية الوحـدة العربية الشاملة :

اعتبرت الثورة الليبية الوحدة العربية ضرورة حتمية وحيوية لحماية الشعب العربي وترجع أسباب الهزائم المتوالية التي تتعرض لها الشعوب العربية إلى التجزئة والتشتت ولذلك جاء الإلحاح على تحقيق الوحدة العربية بعد أن كانت السياسة الخارجية الليبية تتصف بالابتعاد والانعزال عن الأمة العربية ، ولأهمية الوحدة العربية لدى القيادة الليبية فقد نصت عليها الوثائق الرسمية ، والتي من بينها المادة الأولى من الإعلان الدستوري عام 1969ف لتؤكد الانتماء العربي للشعب الليبي ، ولتكريس هدفه الأساسي في إقامة الوحدة العربية الشاملة [1] ، وقد شكلت الوحدة العربية أهم توجه في سياسة ليبيا الخارجية مع الدول العربية في فترة السبعينات والثمانينات وعرف عليها قوة التزامها بالقومية العربية ومن هذا المنطلق بدأت ليبيا بمطالبة الدول العربية بضرورة العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة ولم تكن تؤمن من خلال تلك المطالب بالوحدة الجزئية وكانت ترى في حماس الجماهير العربية للوحدة والأفكار الناصرية دافعا كبيرا لتحقيق الوحدة الشاملة والقضاء على التجزئة العربية التي خلفها الاستعمار فدخلت العديد من التجارب الوحدوية مع العديد من الدول العربية بعد أن أدركت صعوبة إقامة الوحدة الشاملة دفعة واحدة ، ولقد تم التطرق لتلك التجارب الوحدوية في الفصل السابق بشيء من التفصيل .ولكن كل المحاولات التي قامت بها ليبيا مع الدول العربية من اجل الوحدة باءت بالفشل ولا يرجع ذلك إلى خطأ في التصرف بقدر ما يرجع إلى الواقع العربي داخل المنظومة العربية والنظام العربي ككل ، والذي مازالت تسيطر عليه الدولة القطرية أو بالأحرى المصالح القطرية لا بوصفها رقعة جغرافية ذات حدود فقط بل بوصفها كيانا اقتصاديا وسياسيا تابعا لإحدى مراكز الهيمنة الغربية[2] ، وهذا ما جعل العلاقات الليبية مع الكثير من الدول العربية خلال تلك الفترة تتسم بالتوتر أحيانا والصدام أحيانا أخرى حيث أن كثيراً منها لم تشاطر السياسة الخارجية الليبية في مفهومها للوحدة العربية ولم تبد استعدادها للانضمام إلى ليبيا في تبني خط تحدي الدول الغربية التي تساند إسرائيل ولم تتضامن تضامنا حقيقيا معها عندما تعرضت لضغط الدول الغربية مما شكل قاعدة للشعور بالخذلان لدى صناع القرار في ليبيا [3] ، فبعد أن كانت ليبيا ترى في مصر مثلا أنها تمثل القومية العربية برزت الخلافات معها نتيجة للسياسة التي انتهجها السادات والتي تمثلت في مهاجمته للناصرية والتهجم على الاتحاد السوفييتي وطرد خبرائه من مناطق المواجهة مع إسرائيل ولم يوقف فشل بعض المحاولات الوحدوية القيادة الليبية فاتجهت للمغرب العربي لإقامة وحدة عربية معه ، ولكن للأسف فإن كل المحاولات الوحدوية لم يكتب لها

---

(1) - عمار انبيه جمعه ، السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية - رسالة ماجستير(غير منشورة -) جامعة الجزائر - معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية - 1994-1995ف - ص96 .

(2) - عارف احمد النير ، مرجع سابق ، ص16 .

(3) - المرجع نفسه ، ص62 .

الاستمرار طويلا وبذلك فإن ما انتهت إليه القيادة الليبية انه على الرغم من تحمس الشعوب العربية للوحدة إلا أن حكومات تلك الدول لا يظهر عليها التحمس لقضية الوحدة حيث يرى العديد من المفكرين إن الحكام العرب سبب من أسباب عرقلة الوحدة العربية [1] كما أن جامعة الدول العربية من وجهة النظر الليبية لم تقم بخطوات فعلية من أجل الوحدة العربية ، بل إن مجرى العلاقات العربية والاتفاقيات الثنائية منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945م تعتبر معيقا للوحدة العربية حيث إن كل هذه العلاقات أدت إلى الاعتراف بالكيانات الإقليمية وشرعية وجودها التي كانت قد تشكلت في غالبيتها عن طريق القوى الأجنبية[2] وإجمالا نجد أن ليبيا عملت في الكثير من الاتجاهات لتحقيق الوحدة العربية غير أن التناقضات العربية جعلت مواقف أنظمتها تنسجم مع الحفاظ على القطرية رغم ما تنص عليه دساتيرها من الانتماء إلى الأمة العربية وأهم تلك التناقضات ما يلي :-

1- **الحفاظ على السلطة وامتيازاتها من طرف الأنظمة الحاكمة والخوف من الذوبان في الوحدة العربية .**
2- **التناقضات السياسية بين الأنظمة العربية سواء من حيث أساس شرعيتها أو طبيعتها .**
3- **التناقضات الأيديولوجية ،حيث يوجد في الوطن العربي عدة اتجاهات أيديولوجية فهناك القومي الاشتراكي ،وهناك الإسلامي ، وهناك الليبرالي،وهناك الجمع بين هذه الاتجاهات وهذه الاتجاهات تجعل اللقاء الوحدوي بين الأنظمة العربية صعبا لأن ذلك يعني سيادة أحد الاتجاهات على غيره وهذا ما لا تقبله الاتجاهات الأخرى.**

ومن هنا فإن مواقف الدول العربية تجاه قضية الوحدة العربية كهدف في السياسة الخارجية الليبية كانت سلبية بالرغم من رغبة جماهير تلك الدول في تحقيق الوحدة العربية وهذه السلبية التي جاءت من أغلب الدول العربية دفعت ليبيا إلى إعادة ترتيب أولويات سياستها الخارجية والبحث عن إستراتيجية جديدة ، ونتيجة لإدراكها لأهمية الوحدة وأنها مطلب جماهيري منذ زمن طويل وأنها الطريق الوحيد أمام الشعوب الضعيفة والمستعمرة فكريا وعسكريا ليكون لها صوت وحرية وكرامة في هذا العالم لم تتخل عن هدفها في تحقيق الوحدة ولكنها ابتعدت عن مطالبة الدول العربية بالوحدة ، فكانت تلك السلبية التي اتصفت بها الدول العربية تجاه قضية الوحدة دافعاً إلى تبنّي ليبيا أسلوباً جديداً في تحقيق أهدافها القومية تمثل هذا الأسلوب في الاتجاه إلى أفريقيا بقوة محاولة تمتين علاقاتها مع اغلب الدول الأفريقية وإقامة تجمعات وحدوية تخدم الجانب السياسي والاقتصادي لأفريقيا والوطن العربي والدليل على ذلك إقامتها للعديد من المشاريع التي تجمع دول عربية ودول أفريقية مثل تجمع دول الساحل والصحراء .

---

(1) - سعد الدين إبراهيم، اتجاهات الرأي العربي العام تجاه مسالة الوحدة ، ط1 (بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية) ص164.

(2) - اعمار امبيه جمعه ، مرجع سابق ، ص97 .

2-القضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية :

مثّـل دعم القضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية مادياً ومعنوياً أحد أهم توجهات السياسة الخارجية الليبية طيلة فترة السبعينات والثمانينات ، وكانت ثوابت هذه السياسة لا تفاوض ولا صلح ولا سلام مع إسرائيل والدعوة إلى قومية المعركة مع العدو الإسرائيلي ولقد تم توضيح ذلك كهدف من أهداف السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية في الفصل الثاني .ونتيجة لهذه التوجهات في سياسة ليبيا الخارجية توترت علاقاتها مع عدد من الدول العربية مثل علاقاتها مع مصر في ظل حكم الرئيس محمد أنور السادات ، وعلاقاتها مع جمهورية السودان خلال فترة حكم الرئيس جعفر النميري وعلاقاتها مع الجمهورية التونسية أثناء حكم الرئيس الحبيب ابورقيبة ،وتتركز الحلقة الرئيسية في تلك الخلافات في تخلي النظم العربية عن حقوق مشروعة للأمة العربية وتحالفها مع قوى الاستعمار[1] ، وأدركت ليبيا منذ بداية تحركها سلبية وجمود الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية من خلال المواقف المعلنة للعديد من الدول ،فالدول العربية لم تع خطورة إسرائيل التي تتبنى خطة بناء جيش قوي لأنها تتوقع دائماً أن تشن الدول العربية مجتمعة حربا ضدها ، وبالتالي فإن الدول العربية لم تتخذ إجراءات كفيلة بتطبيق ما يتم الاتفاق عليه فلم يشر أي مؤتمر من مؤتمرات القمة العربية الأولى ولا الثانية في الدار البيضاء إلى أي دعم عسكري ، وانتهى البيان المشترك لمؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء بتفويض القيادة العربية الموحدة للاشتراك مع قيادة جيش التحرير الفلسطيني في إنشاء القوات الفلسطينية [2] ، ومن خلال متابعة القيادة الليبية المستمرة للقضية الفلسطينية وتحركات العدو الإسرائيلي أدركت أن الجهود العربية لم تفلح في إيقاف إسرائيل عن عدوانها المستمر واحتلال المزيد من الأراضي العربية ، كما أن دبلوماسية القمة العربية كانت ضعيفة بل شبه غائبة عن إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948ف وقد فشلت كل المساعي السياسية سواء عن طريق الجامعة العربية أو منظمة الأمم المتحدة أو تدخل الدول الكبرى في وقف العدوان الإسرائيلي علي الأراضي العربية[3] وقد أكدت ليبيا فيما سبق بالالتزام القومي العربي إزاء الصراع مع إسرائيل ومع قيام إسرائيل باجتياح لبنان في الرابع من شهر يونيو عام 1982ف تحركت ليبيا بشكل متميز عندما طالبت بضرورة أن يبدأ القادة العرب فورا بتوجيه عشرة فرق عسكرية إلى سوريا تساندها (**500 طائرة**) وأن يتم الشروع في القتال عبر سوريا ولبنان والأردن كما أعلنت أن ليبيا على استعداد لأن تقدم احد هذه الفرق وأسرابا من الطائرات وعلى هذا الأساس رفضت ليبيا أي تحرك ضد هذا الاجتياح ما لم يكن على المستوى

---

(1) - عارف احمد النير ، مرجع سابق ، ص65 .

(2) - الصادق خميس البركي ، <u>أثر المتغيرات الدولية على الدبلوماسية العربية تجاه القضية الفلسطينية</u> - رسالة ماجستير (غير منشورة)- طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا – 2005ف - ص97 .

(3) - المرجع نفسه ، ص44 .

القومي إلا أن التطورات اللاحقة أثبتت عدم تجاوب قادة الدول العربية مع مواقف القيادة الليبية ،و لهذا رفضت ليبيا مقررات مؤتمر القمة العربية الذي عقد بمدينة فاس المغربية في بداية سبتمبر 1982ف ولجأت ليبيا لمخاطبة الجماهير العربية أكثر من تركيزها على مخاطبة القيادات[1] ، ومن المواقف التي اعتبرتها القيادة الليبية الأكثر سلبية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي هي المفاوضات المصرية الإسرائيلية عقب حرب 1973ف ،فقد عارضتها ليبيا بشدة ، ويرجع الخلاف بين الدولتين لاختلاف الرؤى للتسوية فيما بينها فبينما يرى صانع القرار المصري أن التسوية تتم عن طريق الخيار السلمي تقوم الرؤية الليبية للتسوية على أساس حشد الإمكانات من اجل خوض حرب شعبية للتحرير[2] ، كما ترى القيادة الليبية أن هناك دور سلبي للجامعة العربية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ويبدو هذا الدور السلبي من خلال أساليب الجامعة التي جاء في ميثاقها التأكيد على استقلال وسيادة الدول الأعضاء واكتفائها بالتنسيق و التعاون ، مما جعل اتفاقيات التعاون والوحدة تعقد خارج ميثاقها وهذا ما ترفضه ليبيا وترى فيه دعما للتجزئة إضافة إلى نظام التصويت داخل مجالسها الذي يشترط الإجماع والسماح لكل دولة عضو في الدخول مع الغير مما تراه من معاهدات ولو تعارضت مع الميثاق نصا وروحا[3] .

بذلك انتهت ليبيا إلى أن العمل الدبلوماسي العربي لم يوفق في حسم القضية الفلسطينية بسبب التفكك والانقسامات واختلاف أراء القيادات العربية ، ومن جهة أخرى فإن نتيجة للضغوط الدولية الجديدة بعد حرب الخليج الثانية بدأ التراجع العربي واضحا من خلال قبول أطراف عربية الدخول في مفاوضات مدريد المتعددة الأطراف مع إسرائيل في أكتوبر 1991ف ، وهذا أدى إلى انفصال المسار الفلسطيني عن الموقف العربي العام[4] ومن خلال ما سبق يبدو واضحا سلبية الدول العربية وتراجعها تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي ورغبتها في تحرير الأراضي العربية الناتج عن تغليبها لمصالحها القطرية على المصلحة القومية كما يبدو عدم تجاوبها مع الرؤية الليبية لهذا الصراع وبحلول عام 2002ف كان لليبيا نظرة جديدة للصراع تقوم على التسوية السليمة من خلال ما عرف بالكتاب الأبيض والذي تضمن إقامة دولة اسراطين التي يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون معاً وتكون لهذه الدولة انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة ويتم نزع أسلحة الدمار الشامل منها كما يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى ديارهم

---

(1) - فوزي عمر خليفة الجابري ، الأمن القومي العربي في السياسة الخارجية الليبية 1969-1998ف-رسالة ماجستير (غير منشورة) -طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا – 2001ف - ص ص 75-76 .

(2) - اشرف علي عمران ، العلاقات الليبية المصرية من : 1970-1991ف -رسالة ماجستير (غير منشورة) – طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا – 2005 ف- ص68 .

(3) - عمار امبية جمعه ، مرجع سابق ، ص89-90 .

(4) - الصادق خميس البركي ، مرجع سابق ، ص102 .

ويتم تدويل مدينة القدس لتكون لكل الأديان عندها يتم انضمام هذه الدولة الجديدة إلى الجامعة العربية [1] .

ويعزو الكثير من المحللين الدوافع لتغير توجيهات السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول العربية إلى الإحباط الليبي من المواقف العربية ازاء الحصار الذي فرض عليها حيث لم تستطع الدول العربية من خلال الجامعة العربية اتخاذ خطوات دعم قوية في مواجهة فرض العقوبات بل كانت أولى الدول في تطبيقها .ومن هنا بدأ التفكير الليبي في تكتيك جديد تضمن به ليبيا بث روح الحماس لدى العرب من جديد ، وتحقيق أهدافها القومية فكان التوجه إلى تمتين العلاقات بالدول الأفريقية ، وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وزوال القطبية الثنائية وبروز القطبية الأحادية وبروز دور التجمعات الإقليمية والدولية في النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأس تلك التجمعات الاتحاد الأوروبي ، ومن هنا اتجهت ليبيا للبحث عن تجمعات جديدة تستطيع من خلالها أن يكون لها صوت مسموع واحترام بين الدول وضمان لأمنها من جهة وتحقيق الأمن القومي العربي والأفريقي من جهة أخرى ، فكانت من أجل ذلك مساهمتها في إنشاء الاتحاد الأفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء كما كان في هذا التوجه هدف تنبيه العرب إلى إمكانية إقامة وحدة إقليمية واتحاد قوي وكذلك بث الحماس في القيادات العربية من جديد وتوثيق العلاقات بين الدول العربية والأفريقية .

ثانيا / أزمـــة لوكربـــي :

كانت البداية الأولى لحادثة لوكربي عندما سقطت طائرة بان أمريكان فوق لوكربي في نهاية عام 1988ف ، ولم تتهم الإدارة الأمريكية أو الحكومة البريطانية ليبيا أو أحد مواطنيها بتدبير الحادث أو المشاركة فيه في البداية ، فكانت الاتهامات ولمدة ثلاث سنوات تتأرجح بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وإيران وسوريا ، ولذلك عندما جاء الاتهام الموجه لمواطنين ليبيين آثار العديد من التساؤلات والشكوك ومنها بدأ الإصرار الأمريكي – البريطاني على تسليم المتهمين لمحاكمتهما بمعرفة الدولتين[2] ، والمتتبع للسياسة الخارجية الليبية يتبادر إليه أن قضية لوكربي وما تعرضت له ليبيا من ضغوطات من قبل الدول الغربية الكبرى يعتبر سببا رئيسيا في تحول سياستها الخارجية من التركيز على الجانب العربي إلى التركيز على الجانب الأفريقي وتمتين علاقاتها بالدول الأفريقية حيث أن في ذلك التوجه مصالح كثيرة لليبيا والمنطقة العربية ، ومنها كسب المزيد من الأصوات في المنظمات الدولية وإحياء روح الحماس العربي بتنبيه العرب لأهمية أفريقيا

---

(1) عارف احمد النير ، مرجع سابق ، ص90 .

(2) - مجموعة من الخبراء و الباحثين ، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي ، ط1 (مالطا - مركز دراسات العالم الإسلامي - 1992ف) ص5.

للمنطقة العربية ، وكذلك دخول ليبيا في تكتلات تكون في مقابلة التكتلات الكبرى في العالم مثل الاتحاد الأوروبي و في ذلك بعد استراتيجي للسياسة الخارجية الليبية ، ولمعرفة ما أذا كانت أزمة لوكربي تمثل سببا رئيسياً في تحول السياسة الخارجية الليبية للتركيز على الجانب الأفريقي أم لا فلابد من التعرف على مواقف الدول العربية ومواقف الدول الأفريقية تجاه الأزمة ودرجة مساندة كل منهما للسياسة الخارجية الليبية ، وقد تمثلت أولى الإجراءات الرسمية للإعلان عن الاتهام في مذكرتيـن تلقتهما اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي يومـي 18 و 21 - نوفمبر- 1991ف الأولى من: سفير إيطاليا لدى الجماهيرية الليبية بوصفه يرعى المصالح البريطانية والثانية من: سفير بلجيكا في طرابلس بوصفه يرعى المصالح الأمريكية فيها ، وهنا يبدو أن العلاقات كانت متوترة بين الطرفين قبل هذه القضية وذلك لاعتماد الدولتين على دول أخرى لرعاية مصالحها في ليبيا ، وردا على ذلك وفورا أصدرت اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بليبيا مذكرات وبيانات تنفي الاتهام الغربي لليبيا وتبدي استعداد الجماهيرية للتعاون مع السلطات القضائية في الدول المعنية [1] ، وأثر ذلك تحركت ليبيا بقوة للدفاع عن سيادتها ضد التهم التي نُـسبت لها فاتجهت إلى جامعة الدول العربية حيث دعت ليبيا فـي : 15- نوفمبر-1991ف لعقـد دورة طارئة لمجلس الجامعة العربية لكـي تقـوم بشرح المـوقف الليبـي بخصوص الأزمة وللتنسيق في اتخاذ موقف عربي موحد حيال الأزمة[2] وتحركت الجامعة العربية محاولة بلورة موقف عربي واحد داخل نطاق مجلس الجامعة حيث أعلنت عن تضامنها مع الجماهيرية و دعت جميع الأطراف لحل الأزمة عن طريق المفاوضات والوساطة وفقا لما تنص عليه المادة (**33**) من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وما يؤكد ذلك فعلا إصدارها للعديد مـن القرارات المتعلقة بتسوية الأزمة ومنها القرار رقم (**5156**) والصادر بتاريخ : 5- ديسمبر – 1991ف* والقرار رقم (**5158**) الصادر بتاريخ : 16-ينـاير– 1992ف** والقرار رقم (**5373**)الصادر بتاريخ 27- مارس -1994ف*** ولعل من المواقف البارزة للجامعة ما اقره مجلسها بخصوص التخفيف من حدة الحضر الجوي المفروض على ليبيا وذلك لحين التوصل إلى حل نهائي للازمة

---

(1) - سالم حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص353 .

(2) - رجب ضو المريض ، مرجع سابق ، ص103 .

* **ينص القرار على :** 1. تأكيد تضامنه مع الشقيقة ليبيا و الإشارة بتجاوبها من أجل كشف الحقائق حول هذا الحادث المؤسف . 2. الدعوة إلى تشكيل لجنة مشتركة من الامم المتحدة وجامعة الدول العربية لدراسة كافة الوثائق المتعلقة بالموضوع للتعاون القائم بين المنضمتين مع إمكان قبول مشاركة أطراف أخرى كمراقبين .3.إتاحة كل الوسائل الممكنة لتسهيل مهمة هذه اللجنة .4.تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار واعتبار المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الموقف . أنظر: سالم حسن البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص524 .

** **ينص القرار :** على وقوف المجلس من جديد مع ليبيا و يدعو إلى تشكيل لجنة مشتركة من الامم وجامعة الدول العربية ، **كما ينص القرار على** قيام مجلس الجامعة بدعوة مجلس الأمن إلى حل هذا النزاع عن طريق المفاوضات والوساطة والتسوية القضائية ، أنظر: سالم حسين البرناوي السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص 526 .

*** **ينص القرار على :** 1. التأكيد على قراراته السابقة بشأن التضامن مع الجماهيرية الليبية وتأكيد جهودها الرامية للتوصل إلى حل سلمي .2. تأييد اقتراح الأمانة العامة القاضي بإجراء محاكمة عادلة للمشتبه فيهما من قبل قضاة اسكتلنديين وفق القانون الاسكتلندي وفي مقر محكمة العدل الدولية بي لاهاي 3. تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار .أنظر www.moqatel.com

ويتمثل هذا التخفيض في الرحلات التي تأخذ الصبغة الدينية و الإنسانية وكذلك الرحلات التي تقوم بها القيادة السياسية للدولة وقد استجابت السعودية لهذا القرار استجابة كاملة حيث استقبلت الحجاج الليبيين وكذلك بعض الدول العربية من خلال السماح بعبور الطائرات الليبية في مجالها الجـوي[1] ويضـاف لذلك تحـرك اللجنة السباعيـة [2] التي شكلت عـام 1992ف ، في إطار الجامعة العربية لحل الأزمة ويبرز دور مصر والمغرب في هذه اللجنة حيث قامت بالتنسيق مع الجامعة العربية [3] .

ولكن ما يثير الانتباه وما يكون دافعا للتساؤل هو أن أي منظمة إقليمية لها مهام ووظائف أنشئت من اجلها ولعل حل الأزمات من صميم اختصاص المنظمات الإقليمية والدولية فلماذا تفشل الجامعة دائما في تسوية الخلافات الإقليمية والدولية ، ولماذا لا تستطيع الجامعة السيطرة على أعضائها ، وما مبرر وجودها إذا كانت قراراتها غير ملزمة لأعضائها . وبالرغم من اقتناع جامعة الدول العربية كواحدة من المنظمات الدولية والإقليمية بوجهات نظر ليبيا في الطرق التي يجب سلوكها لحل قضية لوكربي[4] وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الجامعة العربية إلا أن دورها لم يكن ذا فاعلية في بناء موقف عربي يكون له تأثير على الدول ذات العلاقة بالأزمة مع ليبيا .

وبذلك فإن الدور البارز فقط للجامعة هو دعوتها لتشكيل لجنة سباعية مع الدول العربية والأمر الأشد من ذلك أن الدول العربية وافقت فرادى و جماعات على قرارات مجلس الأمن ضد ليبيا دون أن تنفذ ما وافقت عليه من قرارات مجلس الجامعة العربية التي أقرتها من اجل تضامنها مع ليبيا وبذلك وجدت الجامعة نفسها في صراع مع الواقع العربي ومع المتغيرات الدولية وضوابط الميثاق وأصبحت المواقف السلبية تظهر من الدول العربية تجاه أزمة ليبيا مع الدول الغربية من أول اجتمـاع تناقـش فيه أزمـة لوكربي فـي مجلس الجامعة بتاريـــخ : 15- ديسمبر-1991ف حيث اقتصر التمثيل الدبلوماسي على المندوبين باستثناء العربية السعودية التي مثلها وزير الدولة للشؤون الخارجية ثم توالت المواقف السلبية فكان موقف دول الخليج من المواقف السلبية تجاه الأزمة لأسباب قد يرجع بعضها لاعتقاد أن موقف ليبيا كان ضدها في أزمة الخليج[5] ، إلا أن السعودية

---

(1) - رجب ضوء المريض ، مرجع سابق ، ص192 .

(2) في 22 مارس1999ف اصدر مجلس الجامعة العربية قراره بشان تشكيل لجنة من سبع دول من الدول الأعضاء لإجراء الاتصالات اللازمة مع الدول ذات العلاقة وهذه الدول هي:مصر وتونس،الجزائر،الجماهيرية،سوريا،المغرب، موريتانيا،وهذه الاتصالات تهدف إلى إيجاد حل عاجل مع مجلس الأمن والدول ذات العلاقة وفق أحكام الميثاق و مبادئ القانون الدولي .....للمزيد انظر:رجب ضو المريض مرجع سابق، ص109 .

(3) - المرجع نفسه ، ص132 .

(4) - سالم حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص356 .

(5) - تعتقد دول الخليج العربي ان ليبيا قد أيدت نظام الحكم في العراق عند غزوه الكويت، وهذه وجهة نظر غير صحيحة حيث أن وجهة النظر الليبية تؤكد على أن يكون هناك حل لهذه الأزمة الخليجية وفق المنظور العربي ومن خلال جامعة الدول العربية وعدم السماح بالتدخل وان ما حدث من تدخلات من قبل الولايات المتحدة وحلفائها هو ما تخشاه ليبيا وتعتبره تواجدا على المدى البعيد في المنطقة وهذا ما حدث بالفعل .....للمزيد انظر : رجب ضو المريض ، مرجع سابق ، ص141 .

أخذت فيما بعد بتحويل تلك المواقف إلى مواقف ايجابية[1]، كما يؤخذ على الاتحاد المغاربي الذي يضم ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب ، أن موقفه كان سلبياً تجاه قضية لوكربي والقرارات التي اتخذت ضد ليبيا ، حيث نجد أن المغرب كان عضواً في مجلس الأمن عندما اصدر هذا المجلس قراره رقـــم **(748)** في شهر ابريل من عام 1992ف* بشان تطبيق الحضر على ليبيا ، وكان من الممكن للمغرب أن تتخذ موقفاً أخر غير التصويت لصالح القرار بالتصويت ضده أو الامتناع عن التصويت ، أو حتى مقاطعة الجلسة الخاصة بالقضية ، كما أن الجزائر قد رفضت استقبال طائرات الخطوط الجوية الليبية القادمة إليها من طرابلس بمجرد صدور القرار من مجلس الأمن ولم تكتف الدول المغاربية بتطبيق القرار بل أن بعضها مثل المغرب وجهت اتهاما صريحا إلى ليبيا بأنها راعية للإرهاب وغير مذعنة للقرارات الدولية خاصة بتسليم مواطنيها المتهمين في قضية لوكربي[2].

وبذلك فإن ليبيا من خلال مواقف الدول العربية تجاه الأزمة رأت أن تلك الدول اتصفت بالسلبية ، فهي لم تتحرك بشكل ملحوظ وفعال يشعر ليبيا بأنها جزء من الجسم العربي وحتى الدول التي تدخلت وقامت بدور الوساطة كان ذلك بطلب من ليبيا فقد حاولت ليبيا أيجاد مصالح مشتركة بينها وبين مصر وربط اقتصادها باقتصاد مصر حتى تحفزها على الوساطة بينها وبين الدول ذات العلاقة كما أدركت ليبيا منذ البداية أن الشرعية الدولية ليس لها مكان في النزاع الليبي الغربي من ناحية التطبيق ، كما كان من المدركات الأساسية للقيادة الليبية أن الدول الأعضاء في الجامعة العربية كان موقفها في تطبيق قرارات الجامعة توجهه أولوية المصالح أي أن تلك الدول فضلت مصالحها مع الدول الغربية وعدم رغبتها في التضحية بتلك المصالح ، كما أدركت ليبيا أن الظروف الدولية والانقسام العربي لا يخدم مصالحها وبذلك التزمت بممارسة دبلوماسية مرنة مع كل الأطراف ولم تعول كثيرا على الجامعة العربية وحاولت تفعيل دبلوماسيتها في الجانب الأفريقي .

و قد لمست ليبيا مساندة بعض الدول الأفريقية لها ومنها قيام بعض الوفود الرسمية بزيارة ليبيا منها زيارة المناضل الأفريقي نيلسون مانديلا عام 1997ف الذي كان دوره بارزا في مؤتمر القمة الأفريقي ، كما أن الدول الأفريقية تعاملت بجدية مع الأزمة من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ، ومن خلال مواقف وأفعال فردية ، ومنها ما قامت به بعض الدول من إرسال لوفودها الرسمية إلى ليبيا مباشرة عبر الطائرات حيث كان العديد من رؤساء الدول الأفريقية يقومون بالتوافد على المطارات الليبية عن طريق الطيران

---

(1) - رجب ضو المريض ، مرجع سابق ، ص141 .

* **ينص القرار على** أربعة عشر فقرة تتعلق بعدم قيام ليبيا بأعمال ملموسة لتخليها عن الإرهاب واستمرارها في عدم الاستجابة على نحو كامل وفعال للطلبات الواردة في القرار 731 – 1992 ف. ومن بين تلك الفقرات أنه على الحكومة الليبية أن تلتزم على نحو قاطع بوقف جميع اعمال الإرهاب ووقف تقديم جميع أشكال المساعدة إلى مجموعات الإرهابية ويجب عليها أن تظهر على الفور بإجراءات ملموسة ، تخليها عن الإرهاب : أنظر : سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص507 .

(2) – أبو القاسم المبروك أبو القاسم ، مرجع سابق ،ص ص 75-76 .

وكان ذلك كسرا للحضر الذي فرض على ليبيا وفقا للقرار **(748)** الصادر في أبريل- 1992ف و تنفيـذا لقرار مؤتمر القمـة الأفريقية الذي عقدته الدول الأفريقية في واغادوغو عام 1998ف في بوركينا فاسو[1] ، ومن المواقف الايجابية الأخرى للدول الأفريقية قيام مجلس الوزراء بمنظمة الوحدة الأفريقية بمناشدة مجلس الأمن بإعادة النظر في القرار الصادر عنه رقم **(748)** في أبريل – 1992ف وطالب برفع الحضر المفروض على ليبيا تقديرا للمبادرات الايجابية * التي قدمتها ليبيا لمعالجة الأزمة مع الدول الغربية [2] ، ولقد أدى تزايد الضغط على الدول الغربية ومجلس الأمن بعد إعلان منظمة الوحدة الأفريقية ومن خلال مؤتمر القمة الأفريقي الذي انعقد في جمهورية بوركينافاسو السابق الذكر والذي أعلنت فيه الدول الأفريقية أنها سوف لن تلتزم بالعقوبات المفروضة على ليبيا بدءا من أول سبتمبر1998ف ما لم تستجب الدول المعنية إلى إحدى الخيارات** التي سبق أن طرحتها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية في وقت سابق ، إلى أن تعلن وزارتا الخارجية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أنـهما مستعدتان للتفكير في القبول بمبدأ محاكمة المشتبه بهما في دولة محايدة أو محكمة العدل الدولية وبقضاة اسكتلنديين ونتيجة لزيادة الضغوطات على الحكومتين وقرب انعقاد مؤتمر عدم الانحياز في جنوب أفريقيا في شهر سبتمبر 1998ف اضطرت الحكومتان البريطانية والأمريكية في :26 أغسطس 1998ف إلى الإعلان عن قبولهما بمحاكمة المشتبه بهما في محكمة العدل الدولية في لاهاي وبقضاة وقوانين اسكتلندية[3] ، ويضـاف إلى ذلك انشغال تجمع دول الساحل والصحراء منذ تأسيسه بقضية لوكربي وأهمية رفع العقوبات عن ليبيا حيث أدى الدعم الذي قدمه التجمع إلى طرح ليبيا لتصورات أكثر تقدمية وهي فكرة إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية وبالرغم من أنه لم يتم تحقيق هذه الفكرة ولكنها أدت إلى تبني فكرة قيام الاتحاد الأفريقي على شاكلة الاتحاد الأوروبي[4]. ومما سبق يتضح جليا قوة الموقف الأفريقي ومساندته لليبيا في أزمتها مع الدول الغربية الثلاثة ، ويبدو أن التغير في توجهات السياسة الخارجية الليبية من التركيز على الدول العربية إلى التركيز على الدول الأفريقية ترجع بعض أسبابه إلى الإحباط الليبي من المواقف العربية إزاء الحصار الذي فرض عليها حيث لم تستطع الدول العربية من خلال الجامعة العربية اتخاذ خطوات دعم قوية في مواجهة فرض العقوبات بل كانت أولى الدول في تطبيقها ،وكذلك عدم قدرة

---

(1) - سليمان محمد عمر ، مرجع سابق ، ص215.

* من المبادرات الايجابية التي قدمتها ليبيا لتسوية أزمة لوكربي هي اقتراح محاكمة المشتبه فيهما في دولة ثالثة ، والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وضعا آلية لاستثمار المقترح الليبي وجعله آلية للتعامل مع الأزمة وتطويره بما يخدم حل الأزمة المطروحة أنظر : سالم حسين البرناوي ، مرجع سابق ، ص 356 .

(2) - ميلود المهذبي ، قضية لوكربي و أحكام القانون الدولي ، ط1(سرت – الدار الجماهيرية للنشر و الإعلان -1425) ،ص105.

** تمثلت تلك الخيارات في الخيارات التي تقدمت بها اللجنة السباعية العربية و اللجنة الخماسية الأفريقية و هي :

1.محاكمة المشتبه فيهما في بلد ثالث محايد يختاره مجلس الأمن .

2.محاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي وفق القانون الاسكتلندي من قبل قضاة اسكتلنديين .

3.تشكيل محكمة جنايات خاصة لمحاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي.أنظر: سليمان محمد عمر، مرجع سابق،ص218 .

(3) - سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص358.

(4) - عارف احمد النير ، مرجع سابق ، ص94 .

الاتحاد المغاربي على اتخاذ إجراءات فعلية إزاء العقوبات المفروضة على ليبيا الأمر الذي رفضت ليبيا معه تولي رئاسة الاتحاد ، وفي الجانب الأخر نجد أن الدول الأفريقية أسهمت وباعتراف من القيادة الليبية في دفع الدول الغربية إلى القبول بالحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بشان اختصاصها بهذه القضية والقبول بمحاكمة المشتبه بهما بمحكمة العدل الدولية وبادراك ليبيا لتغير آلية عمل النظام الدولي وذلك بانهيار الاتحاد السوفييتي وسيطرت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على قيادة ذلك النظام وتأكد هذا بعد أحداث الخليج الثانية والثالثة ،وكذلك إدراكها لضعف الصف العربي وأهمية الدول الأفريقية بالنسبة للمنطقة العربية ، زادت من قوة توجهها لأفريقيا وتمتين علاقاتها بالدول الأفريقية ، وبالرغم من أن تجربتها في سياساتها الخارجية تجاه الدول العربية المحيطة كانت فاشلة بسبب المواقف العربية إلا أن قائد الثورة الليبية أكد على أن العرب والأفارقة أقرب لبعضهم من غيرهم وأنه أمام التحديات العالمية فليس هناك إلا أن يلتحم العرب والأفارقة ويقيموا اتحادا عربيا أفريقيا ليكون لهم موضع قدم في هذا العالم .

المبحث الثالث

نتائج التحول في السياسة الخارجية الليبية

لم يكن التحول في السياسة الخارجية الليبية عشوائياً ، وإنما كان مبنياً على أهداف واستراتيجيات كان أغلبها واضح ومـُعلن ، فكانت قضية الوحدة ومكافحة الاستعمار والأمن القومي ، من أهم الثوابت في السياسة الخارجية الليبية ، ومن أبرز الأهداف سواء فـي الدائرة العربية أو الدائرة الأفريقية ، وقد سبق الحديث عـن تلك الأهداف في كل من الدائرتين وعن نسبـة النتائج التي تـم تحقيقها بالنسبة لتلك الأهداف فـي الفصل السابق وما تجدر الإشارة إليه أن هناك نتائج أخرى ذات أهمية كبيرة نتجت عن التحول في السياسة الخارجية الليبية من الدائرة العربية إلى الدائرة الأفريقية ، فما قامت به ليبيا من سياسات في أفريقيا أدى إلى تطور العلاقات بين العرب والأفارقة ذلك لأن القناعات الأساسية للقيادة السياسية الليبية كانت تقوم على أساس وحدة المصير العربي الأفريقي وان أفريقيا هي امتداد للمنطقة العربية ، كما أن الأهداف التي رسمتها ليبيا في أفريقيا وعملت على تحقيقها بكل قوة استلزمت توسيع دائرة التعامل الدبلوماسي الليبي مع العديد من الدوائـر .

وبذلك وبعد أن استعرضنا في المبحثين السابقين أسباب ومظاهر التحول في السياسة الخارجية الليبية ، سأحاول في هذا المبحث التعرض لبعض نتائج التحول في تلك السياسة من خلال محورين أساسيين هما :

المحور الأول / تطور العلاقات العربية الأفريقية .

المحور الثاني / اتساع دائرة التمثيل الدبلوماسي الليبي دولياً .

أولا / تطور العلاقات العربية الأفريقية :

الترابط والتفاعل بين الشعوب والأقاليم سمة الحياة البشرية ، فمنذ قديم الزمان تفاعلت الشعوب والأقاليم مع بعضها البعض في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فعلى سبيل المثال كانت القوافل التجارية أداة ووسيلة العديد من المعاملات بين الشعوب منها الاقتصادية التي تتمثل في نقل البضائع وتسهيل مرورها ومنها الاجتماعية المتمثلة في الزواج والتصاهر ومنها الثقافية المتمثلة في اللغة والدين وغير ذلك من المعاملات ، والوطن العربي والدول الأفريقية يمثلان إقليمين متجاورين وبالتالي فالعلاقات والترابط العربي الأفريقي يعتبر ظاهرة تاريخية متميزة في التاريخ الأفريقي من ناحية وفي إطار التاريخ العربي من ناحية أخرى .

وأفريقيا قارة تتسع إلى أكثر من 30 مليون كم^2 وهي مساحة شاسعة وفيها معالم طبيعية عديدة ، وبها العديد من الموارد المتنوعة المادية والإستراتيجية مثل البترول والغازز ويقطنها أكثر من 700 مليون نسمة موزعين بشكل غير متناسق وهذه المعطيات وغيرها أعطت لأفريقيا موقعا جيوسياسياً وجيواقتصادياً وجيوثقافياً هاما في السياسة الدولية ولذلك يبدو اهتمام الدول الكبرى بها إلا أن الدول الأفريقية لم تستطع بفعل التفكك توظيف هذه المعطيات لتحسين صورتها ما بين الأمم والتخلص من الفقر والجهل الذي تعاني منه أما المنطقة العربية فإنها تحتوي على ثلثي الاحتياطي العالمي من البترول والغاز ولهذا السبب أصبح العرب يتمتعون بأهمية نادرة في السياسة الدولية وستزداد هذه الأهمية في السنين القادمة بازدياد دور البترول والغاز العربي في الاقتصاد العالمي ، والمتمعن في خريطة العالم المتعلقة بالطاقة سوف تتضح أمامه مسائل يمكن الاعتماد عليها في فهم سياسات الدول الكبرى في المنطقة العربية[(1)] .

إن الترابط بين العرب والأفارقة قديم بحسب ما تشير إليه العديد من الدراسات فقد هاجرت الكثير من القبائل العربية إلى وسط أفريقيا وهذه القبائل مازالت موجودة حتى الآن رغم القمع الذي تعرضت له من جانب المستعمر فهذه القبائل موجودة حول بحيرة تشاد فيما يعرف في التاريخ بمملكة " **كانم – بورنو** " وما يعرف الآن بدول متجاورة هي : تشاد-نيجيريا-النيجر-جزء من مالي – الكاميرون. ومازالت هذه القبائل تحتفظ بأسمائها الأصلية مثل : جهينة-محارب-بنوعلي- أولاد غانم- بنو وائل، ومنهم من ينتسب إلى العدنانيين ومنهم من ينتسب إلى القحطانيين ولقد أسهمت هذه القبائل في نشر اللغة العربية والقرآن في أفريقيا[(2)] ، وهذه العلاقات العربية الأفريقية الضاربة في جذور التاريخ والروابط القديمة بين المنطقتين تمثل عاملاً من عوامل الترابط بينهما مما جعل الدراسات الأجنبية تؤكد على هذا الجانب حتى أن عددها يكاد يفوق الدراسات العربية والأفريقية واغلبها تحاول نفي تلك الروابط بين العرب والأفارقة .

وقد دخلت العلاقات العربية الأفريقية مرحلة جديدة أكثر تقنيا في عقد السبعينات تميزت بمتغيرات اختلفت عن المراحل السابقة لكنها ضلت تستند إلى تلك الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية والسياسية التي تشكلت طيلة مراحل الاتصال بين العرب والأفارقة فوجد الطرفان أنهما أمام ظروف متشابهة تتطلب مواجهة تضامنية غير تلك التي سادت أثناء حركة التحرر الوطني والقومي في الخمسينات و الستينات ومن ثم بدا الفهم والوعي العربي والأفريقي يتجهان لمعالجة التركة الاستعمارية الثقيلة ومن بين أهم العوامل التي هيأت المناخ لتطور العلاقات العربية – الأفريقية الوعي الكامل بالمعاناة والخطورة التي تشكلها الأنظمة العنصرية في فلسطين المحتلة و جنوب أفريقيا على

---

(1) - محمد ابوعيشة،العرب و المستقبل في الصراع الدولي ، ط1 (غريان- الدار العربية للنشر والتوزيع – 2000ف) ، ص ص 145-204.

(2) - إبراهيم صالح الحسيني ، الخلفية التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية عبر الصحراء الكبرى ، في ندوة العلاقات العربية الأفريقية (طرابلس-- جمعية الدعوة الإسلامية – 1998ف) ، ص90 .

استقلال الشعوب العربية والأفريقية مما يتطلب تحالفا عربيا أفريقيا[1] ، وباعتبار أن اغلب الدول الأفريقية دول فقيرة وغير قادرة على الاستفادة من مواردها فهذا يجعلها عرضة للسيطرة والأطماع الاستعمارية ويجعل الدول العربية وبعض الدول الأفريقية تتحمل أعباء كثيرة إذ أنه لابد من دعم الدول الأفريقية الفقيرة ومساعدتها في تطوير مرافقها وبُناها التحتية حتى يُسد المجال أمام الدول الاستعمارية التي تقدم لتلك الدول الدعم والمساندات في مقابل استمرار السيطرة عليها وعلى مواردها ، أي أن الجانب الاقتصادي أضحى جانبا مهما في هذه المرحلة من العلاقات العربية الأفريقية فالدول الأفريقية التي لم تتخلص من الاستعمار إلا في فترة قريبة بحاجة إلى دعم مالي كبير حتى تلتحق بدائرة العلاقات العربية الأفريقية ، وفي هذا الجانب بذلت بعض الدول العربية جهودا كبيرة وكانت ليبيا من بينها حيث وظفت إمكانياتها الاقتصادية وجزء كبير من عائداتها النفطية لتطوير تلك العلاقات ، وسيحاول الباحث في هذا المحور توضيح أهم الإسهامات الليبية في تطوير العلاقات العربية الأفريقية واهم مظاهر التطور في تلك العلاقات .

1 / دور ليبيا في تطور العلاقات العربية الأفريقية :

تفاعل ليبيا مع الدول الأفريقية بعد قيام ثورة الفاتح ساهم بلا شك في تطور العلاقات العربية الأفريقية ، خاصة وأن ليبيا تعتبر بوابة أفريقيا الشمالية لذلك لعبت دوراً هاماً في ربط الصلات الدينية والثقافية والاقتصادية طيلة مراحل الاتصال بين العرب والأفارقة ، ويمكن أن نفسر أغلب التحركات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تقوم بها ليبيا في أفريقيا على أنها وسيلة من وسائل تطوير العلاقات العربية الأفريقية . وقد اتجه الخطاب السياسي الليبي منذ البداية للربط بين القضايا العربية والقضايا الأفريقية في أكثر من موضوع ومثال ذلك أن القيادة السياسية الليبية حاولت منذ عام 1970ف أن تقوم بعمل ما لقلب التوازن في أفريقيا لصالح العرب ، وإبراز التطابق بين النظامين العنصريين إسرائيل و جنوب أفريقيا ، وكان لليبيا بعد قيام ثورة الفاتح مبادئ أساسية كان لها دور كبير في دعم العلاقات العربية الأفريقية تمثلت في [2]:

1- محاربة الاستعمار و دعم حركات التحرر الأفريقية مادياً و معنوياً .
2- التصدي للتغلغل الصهيوني في أفريقيا والعمل على كشف دوره العنصري .
3- توثيق العلاقات العربية الأفريقية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .

ومن تلك المبادئ الأساسية وغيرها مما ذكر سابقا انطلقت السياسة الخارجية الليبية نحو أفريقيا بكل قوة مستخدمة كل الوسائل المتاحة أمامها دبلوماسية كانت أو اقتصادية

(1) - محمد المبروك يونس ، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية – الأفريقية ،مرجع سابق ، ص ص 135-136 .
(2) – المرجع نفسه ، ص138 .

وعسكرية محاولة ربط المصير العربي بالمصير الأفريقي في السياسة الدولية ، ففيما يخص مكافحة الاستعمار في القارة الأفريقية كأحد جوانب المساندة العربية لأفريقيا : قامت ليبيا بالإعلان عن استعدادها للاشتراك في عمليات عسكرية تضامنية لتحرير أفريقيا وتمكين حركات التحرر من تصفية الاستعمار البرتغالي ، وقامت بقفل أجوائها في وجه الطيران البرتغالي كرد على عملياته في أفريقيا ، كما قامت بمساندة فعلية لحركات التحرر في انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو ممـا أدى إلى جعل البرتغال تعترف حق هذه المستعمرات في تقرير مصيرها وتحقيق الاستقلال ، وانضمت ليبيا للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية واستضافت الدورة التاسعة عشر لها في يناير 1972ف ، كما ساهمت ماليا في ميزانية التنسيق لتحرير أفريقيا بنسبة 6.51% وقامت بالمساهمة في تدريب الإطارات العسكرية لحركات التحرر الأفريقية المعترف بها مثل حركة شعب جنوب أفريقيا (**سوابو**) وحركة المؤتمر الوطني الأفريقي الجامع (**لازانيا**) والمجلس الوطني الأفريقي (**ANC**) [1] ، وحاولت ليبيا أن تكون من المشاركين في جميع اللقاءات والاجتماعات العربية دائما واستغلت ذلك للتركيز على قضايا الأمن العربي وتنبيه الدول العربية إلى أن القارة الأفريقية تشكل للعرب بعدا سياسيا واقتصاديا وامنيا ولذلك لابد من بذل الجهود الجماعية لمقاومة الاستعمار في أفريقيا [2] ولم تقف ليبيا عند هذا الحد في مكافحة الاستعمار بل قامت بالإسهام بالدعم المالي لصندوق الطوارئ الخاص بناميبيا وقدر هذا الدعم بمليون دولار، وقامت بتشديد المقاطعة على نظام بريتوريا العنصري ، واعتبرت ليبيا نفسها دولة مواجهة ضد نظام جنوب أفريقيا.

وعلى طريق دعم حركات التحرر في أفريقيا قامت ليبيا بفتح مكاتب اتصال لحركات التحرر في طرابلس ، وقامت بالتصدي للعدو الصهيوني وكشف طابعه العدواني العنصري ونواياه في أفريقيا وإلى جانب ذلك قامت ليبيا بمساندة بعض الدول الأفريقية التي تعرضت للغزو من قبل المرتزقة مثل ما حدث لغينيا كوناكري 1970ف و بنين عام 1977ف، كما قامت بالتدخل لحل وتسوية العديد من النزاعات الأفريقية ، وأكثر ما يذكر في هذا الجانب قيامها بدعم منظمة الوحدة الأفريقية و لجانها الدائمة ووكالاتها المتخصصة والمشاركة ، الفعلية في جميع اللقاءات و المؤتمرات سواء على مستوى القمة أو الوزراء أو على مستوى اللجان من أجل تأكيد وحدة شعب القارة وتسوية خلافاتها وتعزيز التعاون بين العرب و الأفارقة [3].

وقد سبق توضيح العديد من النزاعات التي قامت ليبيا بالتدخل لتسويتها على جميع المستويات في الفصل السابق من هذه الدراسة ، ولم تقتصر ليبيا في سياستها الخارجية تجاه أفريقيا على مكافحة الاستعمار وتحرير الشعوب الأفريقية فحسب ، بل تخلل سياستها الخارجية العديد من التحركات السياسية والاقتصادية التي كان لها بالغ الأثر على دفع

---

(1) - محمد المبروك يونس ، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص ص 142-143 .

(2) - سليمان محمد عمر منصور ، مرجع سابق ، ص84 .

(3) - محمد المبروك يونس ، مرجع سابق ، ص ص 144-150 .

العلاقات الأفريقية للأمام ، فبالإضافة لما سبق قادت ليبيا تيارا سياسيا قويا حقق الانفتاح العربي على أفريقيا بتوثيق وتعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الأفريقية وتوسيع دائرة التمثيل الدبلوماسي مع عدد من الدول التي لم يكن لليبيا أي علاقة دبلوماسية معها وقد استحدثت إدارة خاصة تهتم بالشؤون الأفريقية ، وكان ذلك نتاج حرصها على توسيع علاقاتها الثنائية أو متعددة الأطراف مع البلدان الأفريقية والمجاورة لليبيا في إطار التضامن العربي الأفريقي ، ومن أمثلة ذلك التعاون بين ليبيا والجزائر والنيجر الذي نص عليه بيان ورقلة بالجزائر عام 1976ف [1] وقد تم التعرض لكل العلاقات الثنائية متعددة الأطراف بالتفصيل في الفصل السابق كما اهتمت ليبيا بالتعاون الاقتصادي مع الدول الأفريقية من خلال اتفاقيات تحقق المنفعة للطرفين دون تغليب مصالح طرف على الطرف الآخر وقد نتج عن سياسة المشاركة التي انتهجتها ليبيا عدة نتائج سبق ذكرها في المبحث الثاني من الفصل السابق [2].

وفي إطار الاهتمام بالجوانب الثقافية اهتمت ليبيا بتوثيق الصلات الثقافية مع الأفارقة وذلك لأن العمل الثقافي يسهم في إحياء و توطيد الصلات الثقافية بين العرب والأفارقة ، فقامت ليبيا بنشر الدين الإسلامي واللغة العربية حيث قامت ببناء المساجد والمدارس وقد تم ذكر هذه الجوانب في الفصل السابق عندما تم تناول الأهداف الثقافية للسياسة الخارجية الليبية في أفريقيا فقد تم إيضاح أغراض جمعية الدعوة الإسلامية وأعمالها في أفريقيا ، منذ قيامها في عام 1970ف، بناء على قرار اتخذه مؤتمر عام شارك فيه عدد من العلماء والمفكرين والكُـتّـاب الإسلاميين وقد أخذت شكل منظمة لها مؤتمر عام ومجلس عالي للدعوة ولجنة تنفيذية وأمين عام على رأس أمانة عامة ومنذ إنشائها وهي تساهم في توثيق العلاقات العربية الأفريقية من خلال ما تقوم به من أعمال حيث انقسمت نشاطاتها إلـى [3] :-

1- مجال الدعوة وإقامة المراكز الإسلامية.
2- مجال نشر اللغة العربية وترجمة معاني القران .
3- مجال القوافل الإنسانية والطبية .
4- مجال الملتقيات والنـــدوات .

ومن خلال ما سبق يمكن القول : أن ما قامت به ليبيا من مجهودات في نطاق الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في جميع الجوانب قد ساهم في تطور العلاقات العربية الأفريقية إلا أن الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية كانت من الأسباب المُعيقة لتحقيق فاعلية أكبر من تلك الاتفاقيات ، وكذلك كانت من أسباب فشل العديد من المشاريع الاستثمارية المشتركة .

---

(1) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص150 .
(2) - محمد المبروك يونس ، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص 151 .
(3) - سالم حسين عمر البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية دراسة حالة العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص26 .

أما فيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية فقد تنبهت ليبيا لأهمية تلك الدوائر في إحياء وتوثيق العلاقات العربية الأفريقية ، فبالرغم من الرؤية الليبية التي مفادها أن الجامعة العربية تنقصها الكفاءة لكي تكون أداة فاعلة ، إلا أنها رأت أنها دائرة يمكن أن يحقق العرب في إطارها تعاون عربي إفريقي فكان لليبيا مساهمات من خلال الجامعة العربية في دفع التعاون العربي الأفريقي منها أن مجلس الجامعة العربية قرر في دورته الثالثة والستين تشكيل لجنة تضم في عضويتها تسع دول ومنها ليبيا التي أسند إليها مهمة وضع خطة للتعاون العربي الأفريقي [1] .

أما منظمة الوحدة الأفريقية فبالرغم من مشاركة ليبيا في تأسيسها عام 1963ف ، إلا أنها لم تظهر فاعليتها تجاه المنظمة إلا بعد التوجه الأفريقي للثورة الليبية في عام 1969ف وتجسد دور ليبيا فيها في مشاركتها في جميع اللقاءات والمؤتمرات وقد تم إنشاء قسم خاص بشؤون منظمة الوحدة الأفريقية ضمن أقسام إدارة شؤون أفريقيا وذلك بقصد الاهتمام بقضايا التعاون العربي الأفريقي وقد استغلت ليبيا منظمة الأمم المتحدة لمساندة الدول الأفريقية ودفع التعاون العربي الأفريقي حيث تصدرت قائمة الدول المطالبة بحق تقرير مصير الشعوب وساندت الدول الأفريقية في قضاياها المُثارة في اللجان المختلفة بالجمعية العمومية للأمم المتحدة ومنها تقدم البعثة الليبية الدائمة بالأمم المتحدة باسم وفد بنين وتنزانيا بمشروع قرار رقـــم (اس / 12064) ، الذي يوصي الجمعية العمومية بقبول انجولا الشعبية عضوا في منظمة الأمم المتحدة [2] ، ولم يقتصر دور ليبيا في تطور العلاقات العربية الأفريقية على ذلك فحسب بل أخذ عدة أوجه وحمل القيادة الليبية على استخدام عدة طرق للوصول إلى أكبر قدر من الترابط العربي الأفريقي ، فكانت الزيارات المتبادلة إحدى الطرق حيث قـــام قائد الثورة الليبية بزيارات متتالية للعديد من الدول الأفريقية وتمت زيارة عدد من الدول البعيدة نسبيا مثـــل : نيجيريا وزامبيا وزيمبابوي وجنوب أفريقيا وسوازيلاند ومالاوي .

وقد كانت اغلب زيارات العقيد القذافي تتسم بأنها زيارات تعبئة سياسية ضد الغرب من خلال لقائه بالفعاليات السياسية والقيادات الاجتماعية والدينية والشبابية كـي يُلقي عليهم الخطب التحريضية مثـل الخطـاب الذي ألقاه فــي التـوجو عام 1977ف وقال فيــه : " **إلى متى يعيش الإنسان الأفريقي في الكوخ والغابة مع أن أفريقيا هي أغنى قارات العالم ومن الذي جعل الإنسان الأفريقي يعيش في الأدغال وفي الأكواخ حتى اليوم** " ، وكذلك خطابه الذي ألقاه عند زيارته للنيجر الذي جعل من خلاله كل إمكانيات ليبيا تحت تصرف الشعب الفلسطيني والشعوب الأفريقية التي تقاتل ضد العنصرية ، وقد بدأت تلك الزيارات مبكرا واستمرت في التزايد والتعدد وخاصة في الفترة ما بين عام 1974 إلى 2003ف

(1) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص161 .
(2) – المرجع نفسه ، ص ص : 172 ، 180 ، 181 .

والجـــدول رقـم (2) يوضح تلك الزيارات [1] ويلاحظ على تلك الزيارات أن أغلبها يتضمن خطابات تربط بين القضايا العربية والقضايا الأفريقية ولم تكن الزيارات من طرف واحد بل أن القادة الأفارقة توالت زياراتهم إلى ليبيا أيضا نتيجة السياسة التي انتهجتها القيادة السياسية الليبية ، ولما كانت هذه الزيارات المتبادلة من الوسائل المهمة التي تُثري العلاقات العربية الأفريقية فقـد اهتمت بها القيادة السياسية الليبية اهتماما كبيرا ولا يفوتنا الإشارة إلى جهد بعض الدول العربية الأخرى التي كان لها دور كبير في دعم العلاقات العربية الأفريقية وقامت باستقبال رؤساء بعض الدول الأفريقية فكانت أكثر العواصـم العربية استقبالا للرؤساء الأفارقة هـي : **(الخرطوم – القاهرة – طرابلس – تونس –الرباط)** [2] .

جـــــدول رقـــــم (2)

الزيارات الرسمية للعقيد معمر القـذافي لأفريقيا [3]

اسم الدولة	تاريخ الزيارة	اسم الدولة	تاريخ الزيارة
أوغندا	1974	نيجيريا	1996
تشاد	1974	تشاد	1998
النيجر	1974	تشاد	2000
أفريقيا الوسطى	1976	بوركينافاسو	2000
توجو	1977	غانا	2000
النيجر	1978	توجو	2000
تشاد	1981	بنين	2000
اثيوبيا	1981	نيجيريا	2001
بوركينافاسو	1983	أوغندا	2001
بوروندي	1985	زامبيا	2001
رواندا	1985	زيمبابوي	2001
السنغال	1985	جنوب أفريقيا	2002
غانا	1985	موزمبيق	2002

(1) - سالم حسين عمر البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص26 .
(2) - المرجع نفسه ، ص135 .
(3) - سالم حسين عمر البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية ،-دراسة حالة العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، 136 .

بوركينافاسو	1985	سوازيلاند	2002
اثيوبيا	1986	مالأوي	2002
أوغندا	1990		
النيجر	1996		

2/ مظاهر التطور في العلاقات العربية الأفريقية :

وبعد أن تم الحديث عن دور ليبيا ومساهمتها المباشرة وغير المباشرة في تحسين توثيق العلاقات العربية الأفريقية لابد من التطرق لأبرز مظاهر التطور في تلك العلاقات إذ يمثل هذا الجانب الركن المهم في موضوع تطور العلاقات العربية الأفريقية وقد أدت الجهود التي بذلتها بعض الدول العربية وبعض الدول الأفريقية إلى نتائج ملموسة ومؤشرات واضحة في مجال العلاقات المتبادلة بينهما .

فقد أصبحت مسالة التعاون العربي الأفريقي قاعدة أساسية للسياسة العربية بحكم عوامل التاريخ والموقع والمصالح والأهداف المشتركة بالرغم من تأثر ذلك التفاعل العربي الأفريقي بالمتغيرات الدولية ، وتظهر ملامح التطور في العلاقات العربية الأفريقية من خلال بعض المؤشرات منها توسيع العلاقات السياسية حيث شاركت دول عربية لم تكن تشارك في التفاعل العربي الأفريقي مثل الكويت والسعودية والإمارات وهو ما أدى إلى توسيع دائرة العلاقات بين الأفارقة والدول العربية التي تقع في القارة الأفريقية وكذلك الدول التي تقع في منطقة المشرق العربي ، ومن دلائل ذلك الاتساع تزايد البعثات الدبلوماسية العربية في أفريقيا باعتبار العلاقات الدبلوماسية إحدى مقومات الصلات السياسية بين الدول العربية و الأفريقية ، وتعد مصر وليبيا و الجزائر من أكثر الدول العربية حضورا من حيث التمثيل الدبلوماسي في أفريقيا وقد يرجع ذلك للموقع الجغرافي الذي تحتله تلك الدول أو لخصوصية علاقاتها الخارجية بالدول الأفريقية (1) ومن بين الوسائل التي تستخدمها الدول العربية في تمتين علاقاتها بالدول الأفريقية الاتفاقيات الثنائية التي تُبرم بين الطرفين في شتى المجالات ، وقد برزت اتفاقيات الصداقة وحسن الجوار من بين تلك الاتفاقيات بشكل واضح(2) ، وباعتبار المنظمات الدولية والإقليمية دائرة مهمة من الدوائر التي برزت فيها العديد من المناشط السياسية لأعضاء المجتمع الدولي فلم تكن مهملة من طرف العرب و الأفارقة لاستخدامها كأداة لدفع عملية التعاون العربي الأفريقي ،مما أدى إلى بروز مظاهر التعاون العربي الأفريقي من خلالها فيلاحظ أن عقد السبعينات شهد تحركاً ملحوظاً من الدول العربية الأفريقية بخاصة ليبيا

(1) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص ص : 141 -142

(2) - سالم حسين عمر البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص120 .

والجزائر ومصر فقد قاموا بدور الوسيط في إبراز الاهتمام العربي بالقضايا الأفريقية داخل منظمة الوحدة الأفريقية لدرجة صارت فيها جميع الدول العربية طرفاً أساسياً في التعامل الملتزم تجاه الأفارقة(1) ، كما شكلت حركة عدم الانحياز مجالا حيويا للتضامن العربي الأفريقي ووجد فيها العرب والأفارقة مجالا لكسب التأييد الدولي لقضاياهم ولتأكيد تضامنهم وتنسيق مواقفهم بما يخدم الجانبين ، أما على صعيد الجمعية العمومية للأمم المتحدة فقد برز التعاون العربي الأفريقي بشكل فعال عندما صوتت الدول العربية لصالح القرار الذي اعتبر عام 1971ف عاما دوليا لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وإجمالاً كان موقف الدول العربية مساندا للقضايا الأفريقية داخل الأمم المتحدة فقد تميز بالانحياز الكامل لإدانة الميز العنصري الذي تتعرض له المناطق الأفريقية نتيجة السياسات العنصرية التي تمارسها حكومة جنوب أفريقيا ، أما الموقف الأفريقي داخل الجمعية العمومية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تجاه القضايا العربية فقد تمثل في إدانة سياسات الكيان الإسرائيلي العدوانية المستمرة ضد حقوق الإنسان الفلسطيني حيث صوتت(**26**) دولة أفريقية على قرار الجمعية العمومية رقم (**2949**) الذي ينص على عدم الاعتراف بالاحتلال ثم صوتت أغلبية الدول الأفريقية لصالح القرار رقم (**3379**) الذي اتخذته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين والذي ينص على اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال التمييز العنصري(2) ، وتجدر الإشارة إلى مظهر أخر من مظاهر التعاون بين الطرفين وهو الزيارات المتبادلة لرؤساء الدول ، فقد شهد عقد السبعينات تزايد الزيارات المتبادلة بين رؤساء الدول العربية ورؤساء الدول الأفريقية وكان لتلك الزيارات دور كبير في تطور العلاقات بين الطرفين إلا أنه يؤخذ على تلك الزيارات أن : زيارات الرؤساء الأفارقة للدول العربية كانت مقتصرة على الدول العربية الأفريقية أما الدول العربية الأخرى فزياراتها لها كانت قليلة جدا وتقتصر زياراتهم إلى العربية السعودية على مواسم الحج و العمرة(3) ، و من ثم يمكننا القول :- أن تلك المظاهر الايجابية قد شكلت قاعدة متينة للعلاقات العربية الأفريقية كما مثلت أساساً لمؤشرات أكثر ايجابية، إذ يعتبر مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول الذي انعقد في الفترة من:7-9 مارس-1977ف من أقوى المؤشرات الدالة على تطور العلاقات العربية الأفريقية وجاء تتويجا لمراحل التعاون العربي الأفريقي الذي بدا منذ أوائل السبعينات وتنامى بعد حرب أكتوبر 1973ف(4) ، وقد بدا الاستعداد لهذا المؤتمر بتشكيل لجنة تحضيرية كانت ليبيا عضوا فيها وقد أنيط بهذه اللجنة وضع الخطة التنفيذية لبرنامج التعاون العربي الأفريقي في صورة برنامج العمل الذي وافق عليه وزراء الخارجية العرب والأفارقة في مؤتمر

---

(1) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص156 .

(2) - المرجع نفسه ، ص ص 176-180 .

(3) - سالم حسين عمر البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص120.

(4) - محمد المبروك يونس ، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص161 .

داكار في ابريل 1976ف تمهيدا لعرضه على مؤتمر وزراء الخارجية العرب و الأفارقة الذي عقد في القاهرة في الفتـرة من: 3- 6 –مارس- 1977ف وقد أكد مؤتمر القمة العربي – الأفريقي على ضرورة زيادة البعثات الدبلوماسية و القنصلية بين الدول العربية والدول الأفريقية حيث لوحظ أن بعض الدول العربية لا يوجد لها أي تمثيل دبلوماسي في أي بلد أفريقي ، وبعض الدول الأفريقية لا يوجد لها أي تمثيل عربي[1] ، وصادق مؤتمر القمة العربي على أربع وثائق تضمنت أهداف المؤتمر واهم برامجه وتمثلت في الآتي[2]:-

1- **إعلان برنامج العمل للتعاون العربي الأفريقي .**
2- **إعلان حول التعاون الاقتصادي و المالي .**
3- **تنظيم طريقة العمل لتحقيق التعاون العربي الأفريقي .**
4- **الإعــــــلان السياسي .**

ويستند التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول العربية والأفريقية بشكل أساسي على احترام سيادة جميع الدول العربية والأفريقية وسلامتها ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي والمساواة بين جميع الدول .

وقد لعبت ليبيا دوراً بارزاً في اجتماعات وزراء الخارجية العرب والأفارقة إذ طالب رئيس الوفد الليبي المؤتمر بضرورة زيادة التعاون العربي الأفريقي ودعمه مؤكدا على أن ليبيا تنظر إلى التعاون العربي الأفريقي على انه إستراتيجية تاريخية وأنها ستستمر في زيادة تعاونها مع كافة الأقطار الأفريقية وستعمل بجدية وإخلاص لدعم وتقوية التعاون العربي الأفريقي ، وتقديم الدعم الممكن لشعوب القارة الأفريقية وتنميتها[3] ولم يبق التعاون العربي الأفريقي في صورة خطابات ومواقف شفوية للدول تجاه بعضها البعض بل تحول إلى مؤسسات ملموسة لها فاعليتها وتعبر عن تطور تلك العلاقات .

فقد اتسع التعاون الاقتصادي والمالي عبر قيام هيئات عربية بمنح العون للتنمية الأفريقية ومنها الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية ، حيث بلغ حجم تدفقات العون العربي لأفريقيا في عام 1973ف : **مائة وتسعة وأربعون مليون دولار** ، واخذ في التزايد حتى بلغ عام 1976ف : **تسعمائة وثمانية وخمسون مليون دولار** ، وتجدر الإشارة هنا إلى نسبة 83.66% من التعهدات العربية لصالح أفريقيا قد منحت بشروط ميسرة ومرنة [4] ويمكن القول:- إن هذا المستوى من التعاون الذي تطور حتى شمل الجوانب الاقتصادية قد ساهمت فيه عدة عوامل منها الجهود العربية المشتركة وخاصة في مجال مكافحة الاستعمار في أفريقيا ومنها أيضا دعم العلاقات العربية الأفريقية والتوصل إلى موقف عربي أفريقي مشترك تجاه القضايا الدولية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر في مستقبل المنطقتين واستقلالهما وذلك عن طريق العمل المشترك في المحافل الدولية

---

(1) - سالم حسين عمر البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص118 .
(2) - محمد المبروك يونس ، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص163 .
(3) - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص 163 .
(4) - محمد المبروك يونس ، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص169 .

واستفادت السياسة الخارجية الليبية من الجهود السابقة والأفكار القديمة باستثمارها وتفعيلها ، واستطاعت بدعم سياسي واقتصادي قوي للمنطقتين العربية والأفريقية أن تؤسس تجمع دول الساحل و الصحراء .

و يمكن القول:- أن هذا التجمع هو مرحلة من مراحل تطور العلاقات العربية الأفريقية ومن المؤشرات البارزة والدالة على التعاون العربي الأفريقي ويبدو ذلك واضحا من خلال التعرض لأهداف التجمع التي تمثلت في الآتي [1]:-

1- إقامة اتحاد اقتصادي شامل .
2- إزالة العوائق التي تحول دون الوحدة وذلك عن طريق :

ا – تسهيل حركة الأشخاص و رؤوس الأموال .

ب- حرية الإقامة و العمل و التملك وممارسة النشاط الاقتصادي .

جـ - حرية تنقل البضائع و السلع ذات المنشأ الوطني والخدمات .

3- تشجيع التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء .
4- زيادة وسائل النقل المختلفة بين الدول الأعضاء .
5- إعطاء مواطني الدول الأعضاء نفس الحقوق و الالتزامات .
6- تنسيق النظم التعليمية و التربوية في مختلف المستويات التعليمية .

و قد سبق أن أوضحنا دور ليبيا والخطوات الفعلية و المهمة التي بذلتها من اجل إنشاء ذلك التجمع ، حيث كانت تلك الجهود تدور في دائرة البحث عن إطار يجمع كل القدرات الأفريقية والعربية وتوظيفها في تنمية القارة ومواجهة الأخطار المحدقة بها ، وكانت فكرة الوحدة الشاملة هي الهدف الأساسي الذي تبحث عنه القيادة السياسية الليبية ، ويبدو ذلك واضحا من خلال طرح فكرة الولايات المتحدة الأفريقية التي تم اختصارها فيما بعد إلى الاتحاد الأفريقي الذي يعتبر هو الأخر من المظاهر المهمة لتطور العلاقات العربية الأفريقية وقد سبق الحديث عن أهم الخطوات التي اتخذتها ليبيا لتأسيسه .

ثانيا / اتساع دائـرة التمثيـل الدبلوماسـي الليبي دولياً :

المتتبع لخط سير النظرية الدبلوماسية وممارستها عبر مراحل التاريخ المختلفة يجد أنها كانت تتغير مع تغير النظم السياسية التي تمثلها باعتبار أنها ليست جهازا مستقلا عن السلطة صاحبة السيادة وليس بإمكانها الاستغناء عن تأييد وثقة هذه السلطة ، و بالتالي فإن تغير مركز هذه السلطة من فئة لأخرى بتغير أدوات الحكم في ظل الأنظمة السياسية المختلفة هو الذي دفع الدبلوماسية إلى تغيير مناهجها و تلونها بلون النظام الدبلوماسي

(1) - سالم حسين عمر البرناوي ، العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ،ص 138 .

الذي تمثله ، وبذلك فإن الدبلوماسية ما هي إلا أداة لتنفيذ السياسة الخارجية لتلك النظم ومرآة تعكس صورة النظام السياسي الذي تمثله في محيط العلاقات الخارجية[1] والدبلوماسية ، وكما تم تعريفها في الفصل الأول من هذه الدراسة هي النشاط الذي يمارسه رؤساء الدول والحكومات وإدارات الشؤون الخارجية والوفود والبعثات الخاصة والممثليات الدبلوماسية لتحقيق أهدافها في شؤون السياسة الخارجية للدولة بالطرق السلمية عن طريق المباحثات والمراسلات والتمثيل اليومي للدولة في الخارج وتعتبر من أهم وسائل تحقيق السياسة الخارجية للدول وكذلك تلعب دورا رئيسيا في عملية تكوين قواعد القانون الدولي وغير ذلك [2] ، و العمل الدبلوماسي بشكل عام في أية دولة ينصرف إلى العديد من المسائل والقضايا المتشابكة و المتداخلة والتي تهم الدولة في السعي لتحقيق أهدافها في المجال الخارجي ، وبالتالي فإن الإطار المؤسسي للعمل الدبلوماسي لابد أن يكون منسجما مع صيغة و متطلبات الوظيفة الدبلوماسية ، و حيث إن العمل الدبلوماسي هو أداة تنفيذية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وأن دول العالم تشكل فيما بينها حركة تفاعل مستمر تتم في إطار المؤسسات الرسمية للوظيفة الدبلوماسية .

عليه يمكن تقسيم الإطار المؤسسي للعمل الرسمي الدبلوماسي إلى قسمين أساسيين أولهما في الداخل و ثانيهما في الخارج ، وينصرف **القسم الداخلي** : إلى المؤسسة التنفيذية التي تقوم بإدارة الشؤون الخارجية وتضم هذه المؤسسة العديد من الإدارات ، **أما القسم الخارجي** فيتمثل في البعثات الدبلوماسية في الخارج وهي المؤسسات التي تتولى مهمة التمثيل الدبلوماسي وتحدد مرتبة هذه البعثات الدبلوماسية بحسب الأهمية التي تعلقها الدولة على العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى أو بحسب مبدأ المعاملة بالمثل[3] ، وعند الحديث عن الدبلوماسية الليبية نجدها قبل ثورة الفاتح دبلوماسية تقليدية تقتصر على التمثيل الدبلوماسي العادي ذات انتشار ضعيف ، أما بعد ثورة الفاتح وتحديدا بعد إعلان سلطة الشعب عام 1977ف فإن الدبلوماسية الليبية لم تعد دبلوماسية تقليدية بل أصبحت متطورة واستخدمت أحدث فنون التعامل الدبلوماسي و تم كما سبق وأن أشرنا للتعويل عليها في أكبر الأزمات الدولية .وبما أن السياسة الخارجية الليبية شعبية المنشأ والتوجه وتمتاز بشعبية الحركة على المستوى الخارجي وبناء علاقات شعبية مباشرة ، برز مفهوم الدبلوماسية الشعبية التي تم من خلالها تحويل السفارات و البعثات الليبية في الخارج إلى مكاتب شعبية ومكاتب أخوة ، حيث أكد ذلك القائد معمر القذافي في احتفالات ثورة الفاتح من سبتمبر 1979ف بقوله " **اعتبارا من هذه الليلة على جميع طلبة الجماهيرية في الخارج خاصة في أوروبا وفي أمريكا واللذين هم بالآلاف والليبيين اللذين هناك أن يزحفوا على هذه السفارات ويحولوها إلى مكاتب شعبية** " ... و بالتالي فإن عملية تحويل السفارات إلى مكاتب شعبية و مكاتب أخوة استهدفت أحلال العقل الجماعي محل العقل الفردي و أن يأخذ العمل

(1) - الياس ابوبكر ، مرجع سابق ، ص52 .

(2) - المرجع نفسه ، ص18 .

(3) - زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ،ص ص 125-126 .

الخارجي صفته الشعبية عوضا عن التمسك بشكليات الدبلوماسية التقليدية [1] ، وبالرغم من المواقف السلبية التي ظهرت في البداية تجاه فكرة المكاتب الشعبية إلا أنها استطاعت أن تؤكد وجودها كظاهرة دبلوماسية جديدة وبالتالي أصبحت مع مرور الوقت تتمتع باعتراف دولي واسع كقنوات مسئولة وفعالة للحوار والاتصال وقد تمكنت المكاتب الشعبية من ربط علاقات رسمية وشعبية واسعة زادت من رصيد الشعب الليبي من الأصدقاء والمؤيدين لسياسة ليبيا ، ومما سبق يتضح أن الدبلوماسية المستخدمة لإدارة العلاقات الليبية مع دول العالم تحولت إلى دبلوماسية شعبية كبديل عن الدبلوماسية التقليدية وأصبح مفهومها يتسع ليشمل حوار الشعوب مع الشعوب باعتبار أن الشعوب هي صاحبة المصلحة الحقيقية .

ومن خلال المبادئ الأساسية للدبلوماسية وفنونها حرصت ليبيا بعد قيام ثورة الفاتح على تكوين شبكة من المعاملات الدبلوماسية مع كافة دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية بما يخدم أهدافها التي رسمتها بدقة ، وبحكـم الروابط العرقية والدينية والجغرافية والثقافية التي تربطها بالدائرتين العربية والأفريقية ربطت تحقيق أغلب أهدافها الأساسية وخاصة التي تمتاز بالصيغة القومية بتلك الدوائر ، فعمدت في البداية للتوجه للمنطقة العربية وزجت بكل إمكانياتها الدبلوماسية فيها واستخدمت الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية والدبلوماسية الجماعية ، وأضافت إلى التعامل الدبلوماسي العادي جهداً دبلوماسياً خاصاً بأهدافها القومية المتمثلة في الوحدة العربية وتحرير الأراضي العربية التي سبق الحديث عنها ، وعند فشل كل تلك الجهود الإضافية في المنطقة العربية أبقت على تعاملها الدبلوماسي الخاص بأهدافها الأساسية إلى الدائرة الأفريقية وهو ما أدى إلى اتساع دائرة التمثيل الدبلوماسي الليبي على المستويين الداخلي والخارجي فعلى المستوى الداخلي تم استحداث إدارات وفروع جديدة خاصة بالتعامل الدبلوماسي مع كافة دول العالم داخل اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي و التعاون الدولي ، أما على المستوى الخارجي فقد كثفت ليبيا من تعاملها الدبلوماسي مع الدوائر المتصلة بها سابقا وتفاعلت مع دوائر جديدة وكثفت من وجودها الدبلوماسي فيها .ولما كان أمر إرسال البعثات الدبلوماسية يتطلب الكثير من الجهد والأنفاق المالي فقد كان تزايد العوائد المالية لليبيا من العوامل المهمة التي ساعدتها على توسيع دائرة تعاملها الدبلوماسي مع كافة الدوائر العالمية ، من اجل تحقيق أهدافها التي رسمتها بعد قيام الثورة عام 1969ف ، وبعد إعلان سلطة الشعب في ليبيا عام 1977ف ، تشير أغلب التقارير التي تصدر عن اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، وكذلك قرارات المؤتمرات الشعبية إلى أن الدبلوماسية الليبية قد نشطت في مجموعة كبيرة من الدوائر وتميزت عن الكثير من الدول خاصة العربية و الأفريقية ، وقد سبق أن ذكرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة أهم المهام و الوظائف التي انيطت بالدبلوماسية الليبية ، أما أهم الدوائر التي

(1) - الياس ابوبكر ، مرجع سابق ، ص19 .

تعاملت معها فقد تمثلت في كل قارات العالم و المنظمات الدولية و الإقليمية مقسمة إلى مجموعة دوائر[1] ، وقد سعت ليبيا من خلال انتشارها الدبلوماسي العالمي إلى تحقيق أهدافها الإقليمية و العالمية ، ولما كانت الدائرة الأفريقية من أكثر الدوائر أهمية لها لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية بعد بروز السلبية العربية ، ونتيجة لوجود روابط عديدة تربطها بتلك الدائرة عمدت إلى تكثيف انتشارها الدبلوماسي أولا في أفريقيا ، ثم انتشارها في الدوائر الدولية الأخرى ، إذ أن الكثير من القضايا الأفريقية التي تبنتها و دعمتها ليبيا كتب لها النجاح نتيجة لمساندة بعض أعضاء المجتمع الدولي لها في المحافل الدولية والتصويت لصالحها في المنظمات الدولية ، ومنها على سبيل المثال قضايا استقلال وتحرير العديد من الدول الأفريقية وانضمام بعضها للمنظمات الدولية ،وقد سبق الحديث عن هذا الجانب ولكي تستطع إعطاء فكرة عن اتساع دائرة التعامل الدبلوماسي الليبي إلى أفريقيا لابد من الإشارة إلى أهم الدوائر التي تفاعلت معها الدبلوماسية الليبية بعد قيام ثورة الفاتح وبعد إعلان سلطة الشعب في ليبيا عام 1977ف مع التعريج على بعض الإدارات و المؤسسات الخاصة بالشؤون الخارجية في ليبيا ، وبما أن الإطار المؤسسي للعمل الدبلوماسي ينقسم إلى قسمين كما سبق واشرنا وهما القسم الداخلي و القسم الخارجي ، فلم تخرج الدبلوماسية الليبية عن هذا الإطار وعن تلك التقسيمات فكانت دبلوماسيتها تتضمن جانباً داخلياً وأخر خارجياً .

ففيما يتعلق بالقسم الداخلي وهو الجهة المختصة بإدارة شؤون الدولة الخارجية والتي تسمى في أغلب الدول بوزارة الخارجية ، فإن ليبيا قد اهتمت بهذه الوزارة وسمتها بعد قيام الثورة باسم وزارة الوحدة و الخارجية ، وبعد إعلان السلطة عام 1977ف أصبحت تسمى أمانة الخارجية ، وفي عام 1980ف سميت اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي واستمرت بهذا الاسم حتى عام 1990ف حيث أصبحت تحمل اسم اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، وقد تناوب على تولي مهام تلك الأمانة مجموعة من الأشخاص أغلبهم من خارج السلك الدبلوماسي الليبي وهو ما ترك اثر سلبي على الموظفين الدبلوماسيين وعلى أداء الأمانة [2].

وذلك التغير المتكرر في اسم الأمانة يمكن أن نفسره بأنه محاولات لتطويرها بما يتماشى مع الأهداف الأساسية والمستحدثة للسياسة الخارجية الليبية ، ولم تقتصر محاولات التطوير لأمانة الخارجية أو بالأحرى للدبلوماسية الليبية على ذلك فحسب ، ففي عام 1993ف أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم (66) الذي يتعلق بتنظيم الخارجية الليبية ، حيث أوكل إلى أمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

---

(1) - سالم حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص248 .

(2) - المرجع نفسه ، ص425 .

مهاما هي بعينها مهام وزارات الخارجية في كل دول العالم ، وقد جاء هذا القرار متزامنا مع بداية تزايد الاهتمام الليبي بالقارة الأفريقية حيث تمثلت أهم تلك المهام في الآتي[1] :

- أولاً / اقتراح السياسة العامة في المجال الخارجي وقضايا التعاون الدولي سواء بالنسبة للعلاقات الليبية مع الدول الأجنبية أو مع المنظمات الإقليمية .

- ثانياً / تتولى أمانة الخارجية تنفيذ السياسة الخارجية لليبيا ، كما أنها الجهة التي تباشر جميع الاختصاصات المتعلقة بعلاقات الجماهيرية مع الدول الأجنبية والمنظمات و الهيئات الدولية والإقليمية.

- ثالثاً / وضع الخطط و البرامج التي توثق علاقات ليبيا بغيرها من الدول والشعوب والتنظيمات المختلفة .

ولم يقتصر قرار اللجنة الشعبية لعام 1993ف الخاص بتنظيم أمانة الخارجية على توضيح المهام المنوطة بالأمانة فقط ، بل عالج الهيكل التنظيمي لها أيضا ، حيث أستحدث إحدى وعشرون إدارة ومكتبٌ تابعة للأمانـة ، بالإضافة إلى وجود مؤسستين رئيسيتين هما معهد العلاقات الدولية ومعهد الترجمة ، وقد تمثلت تلك الإدارات والمكاتب في الآتي [2]:

1-إدارة الشؤون الإسلامية .
2-إدارة شؤون أفريقيا .
3-إدارة شؤون آسيا واستراليا .
4-إدارة شؤون أوروبا .
5-إدارة شؤون الأمريكتين .
6-إدارة الاتصال بالتنظيمات الشعبية .
7-إدارة الشؤون الاقتصادية و التعاون .
8-إدارة المنظمات الدولية .
9-إدارة المعاهد و الشؤون القانونية .
10-إدارة شؤون القنصلية .
11-إدارة الشؤون المالية والإدارية .
12-إدارة المراســـــــم .
13-إدارة المعلومـــــات .
14-مكتب شؤون اللجنة .
15-مكتب الشؤون السريـة .
16-مكتب التنسيق و المتابعة .
17-مكتب شؤون مالطـا .
18-مكتب شؤون تشاد– وقد الغي فيما بعد .
19-مكتب مكافحة الإرهاب .
20-مكتب الإعلام و البحوث .
21- مكتب تنسيق و متابعة أنشطة التعاون الفني و الدولي .

ومن خلال استعراض المهام الموكولة لأمانة الخارجية ومنها تنفيذ السياسة الخارجية الليبية والعمل على تحقيق أهدافها والربط بين تلك المهام وبين عدد الإدارات والمكاتب التي تم إنشاءها في الأمانة ، نلاحظ أهمية الوسائل الدبلوماسية في السياسة

---

(1) - سالم حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص426 .
(2)- المرجع نفسه ، ص ص 428-429 .

الخارجية الليبية ، وتزايد الاهتمام بالتمثيل الدبلوماسي على المستوى الداخلي ، ويمكن أن نرجع جزء من ذلك الاهتمام إلى أهمية الوسائل الدبلوماسية في تنفيذ الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الليبية التي كانت الدائرة العربية ثم الدائرة الأفريقية هي مسرح أهم عملياتها السياسية و الدبلوماسية والعسكرية ، أما فيما يتعلق بالقسم الخارجي الذي يتمثل في البعثات الدبلوماسية في الخارج التي تتولى مهمة التمثيل الدبلوماسي الخارجي للدولة فإن ذلك الجزء من الإطار المؤسسي للعمل الدبلوماسي في الدبلوماسية الليبية يمكننا إدراكه من خلال الدوائر التي تعاملت معها ليبيا وكثافة التواجد الدبلوماسي في كل دائرة من تلك الدوائر التي تحددها درجة أهمية تلك الدوائر في السياسة الخارجية الليبية ، ولما كانت الوسيلة الدبلوماسية تشكل الوجه التنفيذي لمخطط السياسة الخارجية لأن نجاح أي خطة للسياسة الخارجية لأية دولة يتوقف على نوعية وكفاءة دبلوماسيتها [1] ، لذلك عمدت ليبيا إلى تحديد مجموعة من الدوائر تفاعلت معها دبلوماسيتها بقوة من أجل تحقيق الأهداف الخارجية التي رسمت بعد قيام ثورة الفاتح 1969ف، وتمثل تلك الدوائر اغلب دول العالم وتعتبر الدائرة العربية بعد قيام ثورة الفاتح أهم تلك الدوائر و حُضيت بتواجد دبلوماسي ليبي كبير ، ثم مع بداية عقد التسعينات أصبحت الدائرة الأفريقية هي أهم تلك الدوائر نظرا لفشل الدبلوماسية الليبية في تحقيق الأهداف الجوهرية للسياسة الخارجية الليبية من خلال الدوائر العربية ، وسأحاول إعطاء لمحة مبسطة عن أهم تلك الدوائر وحجم التواجد الدبلوماسي الليبي فيها وقد تمثلت في الدوائر الرئيسية الآتية [2]:

1-الدائـــرة العربيـــة :

حددت ليبيا بعد قيام ثورة الفاتح 1969ف مجموعة من الأهداف وسعت إلى تحقيقها من خلال الدائرة العربية ، وكان أهم تلك الأهداف هي أهداف قومية منها الوحدة العربية وتحرير الأراضي العربية المحتلة والأمن القومي العربي ، ولأجل ذلك حققت الدبلوماسية الليبية انتشارا واسعا شمل كل الدول العربية وكان ذلك التحرك على المستوى الثنائي والجماعي ، أي أن الدبلوماسية الليبية في الدائرة العربية جسدت الدبلوماسية التقليدية من خلال تعاملها واتفاقياتها الثنائية مع أغلب الدول العربية ، وكذلك جسدت الدبلوماسية الجماعية من خلال اتفاقيات جماعية كان أكثرها وضوحا محاولات الوحدة التي أقامتها ليبيا مع بعض الدول العربية والتي سبق الحديث عنها ، وعند فشل ليبيا في تحقيق أغلب تلك الأهداف المعلنة احتفظت بالدبلوماسية التقليدية مع الدول العربية ونقلت ثقلها الجماعي لأفريقيا .

2-الدائـــرة الأفريقية :

---

(1) - زايد مصباح عبيد ، مرجع سابق ، ص126 .

(2) - سالم حسين عمر البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص ص 248-373 ، وانظر أيضا .....: علي عياد كرير دور ليبيا في منظمة الوحدة الأفريقية - رسالة ماجستير (غير منشورة) – طرابلس - أكاديمية الدراسات العليا - 2007ف - ص 3.

قامت ليبيا بتدعيم علاقاتها الثنائية مع القارة الأفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية منذ البدايات الأولى للثورة رغبة منها في تقوية علاقات الجوار والأخوة مع دول القارة وقد سبق أن ذكرنا كل أوجه التعاون في الفصل السابق ، كذلك كثفت ليبيا من نشاطها داخل منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية العاملة في إطارها لتأكيد دورها وتوجهاتها الأفريقية ، ولم يقف الدور الليبي في أفريقيا عند هذا الحد بل أن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا بدأت تركز وبشكل مكثف على صياغة أهداف جديدة بهدف تعميق ذلك الدور فضلت الدائرة الأفريقية على اتساعها واحدة من أكثر دوائر العمل الدبلوماسي حيوية وأهمية حيث شهد الدور الليبي في السنوات الأخيرة تطورا واضحا وفي أشكال متعددة كدعم العلاقات الثنائية والتدخل في حل النزاعات الداخلية للقارة والسعي لتفعيل العمل الجماعي الأفريقي الإقليمي عبر تجمع دول الساحل و الصحراء والاتحاد المغاربي مرورا بطرح فكرة تطوير منظمة الوحدة الأفريقية وتحويلها إلى اتحاد أفريقي ككيان سياسي قادر على مواجهة تحديات الألفية الجديدة .

3- دائـــرة العالـــم الإسلامـــي :

يعتبر العالم الإسلامي الذي يشمل أكثر من خمسين دولة إسلامية ومليار نسمة وتمتد مساحته على امتداد القارتين الأفريقية والآسيوية ، إضافة إلى الجاليات المسلمة في أوروبا و الأمريكتين من أبرز الميادين التي تنشط فيها الدبلوماسية الليبية ، فقد اتخذ مؤتمر الشعب العام أول قرار له بشان العلاقات مع العالم الإسلامي ونشر الدين الإسلامي في دور انعقاده الأول عام 1976ف ، حيث قرر دعم العلاقات مع العالم الإسلامي وقد شكل التوسع الدبلوماسي في هذه الدائرة دعما لأهداف السياسة الخارجية الليبية ويبدو ذلك من خلال قرار مؤتمر الشعب العام لعام 1984ف تحت بند السياسة الخارجية الذي يفيد إقناع الدول الإسلامية بقطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني والتصدي لظاهرة إعادة بعض الدول الأفريقية لعلاقاتها مع الصهاينة ، وكما يبدو من خلال التقارير الصادرة عن المكتب الشعبي للاتصال الخارجي و التعاون الدولي أن نشاط الدبلوماسية الليبية في الدول الإسلامية وحركات التحرر الإسلامية و منظمة المؤتمر الإسلامي من أوسع النشاطات وذلك من خلال العلاقات الثنائية معها ، وقد كان لليبيا تواجد مستمر في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال الاشتراك في كل المؤتمرات ، وهي من الدول المؤسسة لها ، وكانت تسعى دائما لآن يكون لسياستها تأثير في سياسة المنظمة تجاه القضايا التي يتم تداولها ومناقشتها .

4- الدائـــــرة الأوروبية وجـــزر البحر المتوســـط :

الدائرة الأوروبية من أهم الدوائر بالنسبة لليبيا وذلك لقوة تأثير دولها في النظام والتوازن الدولي وبالتالي فإن ليبيا لم تهمل هذه الدائرة وكان للدبلوماسية الليبية تفاعل

واضح مع تلك الدائرة ، ولقد اتخذت المؤتمرات الشعبية الأساسية [1] العديد من القرارات ذات العلاقة بالتعامل الدبلوماسي مع الدول الأوروبية ، ولأن أوروبا اليوم تنتهج سياسات موحدة في أغلب قضاياها الخارجية فإن أغلب تلك القرارات كانت تتعلق بقضايا بذاتها وسياسات محددة ، وعند النظر في بعض التقارير التي أصدرتها اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي يلاحظ أنها أعطت أوروبا أهمية كبرى وذلك من واقع التأثير السياسي والاقتصادي لقارة أوروبا على ليبيا وكذلك للأهداف الرئيسية التي تستهدفها ليبيا في قارة أوروبا ، ومن أهمها تلك التي تتعلق بالقضية الفلسطينية وفي هذا الخصوص يقول تقرير اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي لعام 1982ف إن السياسة الخارجية الليبية في أوروبا تتأثر بمواقف دولها من القضايا المصيرية للأمة العربية وكذلك بمدى تبعيتها للسياسة الأمريكية ، ومن خلال تلك الأهداف[2] ، تبدو أسباب التوسع الدبلوماسي الليبي في أوروبا وفي دول العالم بصفة عامة ، وما تجدر الإشارة إليه أن العلاقات الليبية مع دول غرب أوروبا متدهورة وان أسباب التدهور متمثلة في مجاراة تلك الدول للسياسات الأمريكية التي تعمل على استغلال الشعوب ونهب خيراتها وغير ذلك من الأسباب ، ومع ذلك التدهور يمكن القول أن ايطاليا و فرنسا وبريطانيا إضافة إلى ألمانيا بعد وحدتها واسبانيا واليونان والبرتغال هي الدول الأوروبية الأكثر أهمية بالنسبة لنشاطات الدبلوماسية الليبية في قارة أوروبا ، وهذا لا يعني أن دولا أخرى مثل سويسرا وبلجيكا وهولندا والنرويج وغيرها غير هامة ولكن يختلف تأثير تلك الدول على السياسة الخارجية الليبية باختلاف موقعها الجغرافي وتأثيرها في السياسة الأوروبية و العالمية ، وبالإضافة إلى علاقات ليبيا مع الدول الغربية التي سبق ذكرها فإن للدبلوماسية الليبية نشاطاً كبيراً مع عدد أخر من الدول الأوروبية خاصة مع ألمانيا واسبانيا واليونان والنمسا وعدد من دول أوروبا التي كانت تسير في فلك الاتحاد السوفييتي السابق مثل بولندا و المجر والتشيك ورومانيا ويوغسلافيا ، ويمكن الإشارة إلى أن علاقات ليبيا مع تلك الدول كانت علاقات جيدة وتتماشى مع مواقف تلك الدول مع القضايا العربية ، وترتبط ليبيا مع اغلب تلك الدول بعلاقات دبلوماسية وتعاون مشترك وتبادل تجاري وتستفيد هذه الدول من الأسواق الليبية في استيراد النفط الليبي .أما فيما يتعلق بجزر البحر المتوسط فإن ليبيا منذ قيام الثورة في

(1) - يمكن رصد أهم تلك القرارات في الأتي :

1-قرار يدعم حركات التحرر في العالم ، ويتضمن ذلك دعوة لدعم حركات التحرر الأوروبية والفصائل الثورية ومن ذلك جيش تحرير أيرلندا وقوات الباسك وغيرها .

2-وبعد تصعيد المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1980 أصدرت المؤتمرات الشعبية قرارات بالخصوص منها : قرار يتعلق بشجب نصب الصواريخ الأمريكية في كوميزو في جنوب إيطاليا ، وقـرار يتعلق بالدعوة إلى جعل البحر المتوسط منطقة خالية من الأساطيل الأجنبية . أنظر : سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص 318 .

(2) - في تقرير لاحق للجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي يتم الحديث عن أهداف ليبيا في القارة الأوروبية والتي تتركز في :1- محاولة كسب تأييد الدول الأوروبية للقضايا العربية المصيرية والقضايا العادلة الأخرى التي تهم الشعب العربي الليبي بشكل خاص .2- الحصول على التقنيات و الخبرات اللازمة لتنفيذ المشاريع الخاصة بسياسات التحول في الميادين الاقتصادية .

3- الاستفادة من الدول الأوروبية كسوق لتسويق النفط الليبي ومنتجاته .

4- استخدام الدول الأوروبية كمجال للتحرك والتبشير بالأفكار الإنسانية للثورة الليبية .

5- التعامل مع الدول الأوروبية في محاولة لكسر التحالف الاستراتيجي الغربي المعادي للأمة العربية وأبعادها عن الامبريالية الأمريكية ، إما بكسب تعاطفها أو تحييدها وخصوصا فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي .أنظر : سالم حسين البرناوي ،السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص320.

سبتمبر 1969ف توجهت بجهود مخلصة نحو بناء علاقات وطيدة مع الدول الصغيرة وخاصة تلك التي تواجه مشاكل سياسية مع الدول الغربية سواء كان في أفريقيا واسيا أو أمريكا اللاتينية ، ومن هذا المنطلق عملت الدبلوماسية الليبية على توطيد العلاقات مع الدول الجزرية في حوض البحر المتوسط وعلى الأخص دولتي مالطا وقبـرص .

5- دائـــــرة الأمريكتين :

إن الأمريكتين تشكلان معا ما يعرف بالعالم الجديد وهما قارتان تعرفان بأمريكا الشمالية التي تشمل كندا والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية التي تشتمل على أكثر من خمس وعشرين دولة ، والأمريكتان قارتان هامتان في السياسة الدولية في العصر الراهن ، فأمريكا الشمالية التي تشمل كندا و الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك تعتبر اليوم من أهم القارات من حيث الوضع السياسي و الاقتصادي ، و رغم البعد الجغرافي للأمريكتين عن ليبيا إلا أن اتساع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية جعل الدبلوماسية الليبية توجه قدرا كبيرا من اهتمامها إلى الأمريكتين و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أمريكا الجنوبية مثل الأرجنتين والبرازيل ونيكاراجوا وكوبـا وغيرها من الدول الأمريكية ، ولكي نتمكن من معرفة دور الدبلوماسية الليبية في الأمريكتين لابد من الاطلاع على أهم أهداف السياسة الليبية في الأمريكتين ، وهي التي تتمثل في الآتي [1]:

1- حشد دعم القوى الثورية للمواقف الليبية وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية داخل المنظمات الدولية وبخاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة وأجهزتها .

2- التبشير بالنظرية العالمية الثالثة وأطروحاتها المختلفة ومحاولة تعبئة الرأي العام العالمي لصالحها .

3- تطوير المصالح الاقتصادية مع الدول الأمريكية وخاصة تلك التي تمتلك موارداً وبضائعاً يحتاجها السوق الليبي أو تلك التي يمكن أن تكون مناطق استثمار مناسبة للأموال الليبية .

4- من منطلق الموقف المبدئي للثورة في دعم حركات التحرر العالمية فإن السياسة الليبية استهدفت دعم كل حركات التحرر و الفصائل الثورية في الأمريكتين[1] .

والدبلوماسية الليبية حاولت بذلك أن تقيم علاقات سياسية مع أكبر عدد من دول الأمريكتين ولكن إمكانات اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي المادية والبشرية لا تسعفها لتحقيق ذلك ، وبناء على ذلك فإن لها علاقات مع عدد محدود من دول الأمريكتين فلها علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع كندا ودخلت في علاقات دبلوماسية مع دول أمريكية أخرى مثل كوبا ونيكاراجوا وجريتا والأرجنتين وبعض الدول الأخرى، ومنذ بداية الثمانينات من هذا القرن انحصرت مجهودات

---

(1) سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص ص 334-335 .

(1) - في هذا الصدد يقول تقرير للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي صدر عام 1983 أن ليبيا تواصل دعم علاقاتها مع الدول الأمريكية من اجل مساندتها للتخلص من الهيمنة الامبريالية والاحتكارات الأجنبية وكي تتصدى للضغوطات العسكرية والاقتصادية التي تواجهها العديد من الثورات في أمريكا الوسطى و اللاتينية .أنظر : سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص 336 .

الدبلوماسية الليبية في معالجة القضايا التي أثارتها السياسة الأمريكية مع ليبيا ، ولكن ما يمكن أن نخلص إليه إن الدبلوماسية الليبية بالرغم من أنها لم تحقق انتشارا في الأمريكتين إلا أنها حققت نوعا من الاتساع مقارنة بما كانت عليه في الأيام الأولى لثورة الفاتح عام 1969ف .

6-دائـــرة المنظمات الدولية و الإقليمية :

من المعروف أن المنظمات الدولية والإقليمية سمة من سمات النظام العالمي الذي نشا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ولقد انضمت ليبيا إلى منظمة الأمم المتحدة بتاريخ : 14– ديسمبر 1954ف ، ومنذ ذلك الوقت وليبيا تعمل في نطاق جهدها وإمكاناتها على تحقيق مقاصد الأمم المتحدة وبعد قيام الثورة عام 1969ف أصبح لليبيا مواقف ومطالبات تجاه منظمة الأمم المتحدة خاصة ما كان منها لصالح قضايا معينة مثل القضية الفلسطينية وقضايا التحرر و التنمية والمطالبة بإلغاء حق النقض الذي تتمتع به الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن ، وقد حاولت ليبيا إقناع دول منظمة الأمم المتحدة بتغيير الميثاق حتى يواكب الحاضر و المستقبل ، وما يؤكد التواجد الدبلوماسي المكثف لليبيا داخل منظمة الأمم المتحدة أنها تحصلت على عضوية كثير من الأجهزة الهامة مثل عضوية لجنة حقوق الإنسان ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ولجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وعضوية فريق العمل الدولي المعني بتنفيذ المعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعضوية مجلس محافظ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما تحصلت ليبيا على منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين ، أما فيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية التي كانت ميدانا للدبلوماسية الليبية فقد كان أهمها جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وقد سبق الحديث عن التحركات الليبية في كل منهما ، ويضاف إليهما منظمة المؤتمر الإسلامي التي شهدت مشاركة ليبية فعالة كما تشارك ليبيا في منظمة عدم الانحياز من خلال اجتماعات القمم والاجتماعات الوزارية التي تعقدها حركة عدم الانحياز ، وقد حاولت ليبيا التأثير على تلك المنظمات والتأثير على دولها ومحاولة كسب مساندتها لأهداف السياسة الخارجية الليبية والقضايا التي تتبناها .

وهكـــذا تبدو أهمية الوسائل الدبلوماسية في السياسة الخارجية ، وعليها يتوقف نجاح العديد من السياسات الخارجية ، فمن خلال الاطلاع أو التعرض للنشاطات والتطورات التي طرأت على الدبلوماسية الليبية تبرز أسباب النجاح في العديد من أهداف ليبيا الخارجية ، ففي أفريقيا حققت ليبيا العديد من الأهداف فمن خلال كسبها لتأييد العديد من الدول في المحافل الدولية تجاه قضايا في أفريقيا استطاعت أن تربط المصير العربي بالمصير الأفريقي ، كما ساهمت في تحرير العديد من الدول الأفريقية واستقلالها ، ودعم بعض الدول الأخرى حتى تم قبول عضويتها في منظمة الأمم المتحدة ، أيضـــا استطاعت

تكوين تجمعات إقليمية ، كل ذلك وغيره كثير يرجع إلى اتساع دائرة التمثيل الدبلوماسي لليبيا في العالم ، هذا فضلا عما حققته من مكاسب اقتصادية وفنية من خلال تعاملها مع الدول المتقدمة ، وكل تلك النجاحات لم تأت لـولا العمل على تطوير الإطار المؤسسي للعمل الدبلوماسي على المستوى الداخلي بتطوير الإدارات التابعة لأمانة الخارجية ، وعلى المستوى الخارجي بتوسيع دائرة التعامل الدبلوماسي من خلال مجموعة من الدوائر تشمل أغلب دول العالم والمنظمات الدولية ، إلا أن الدبلوماسية الليبية بالرغم من ذلك الانتشار فأنها لا تزال بحاجة إلى تكثيف تواجدها في العديد من الدول التي لا يوجد بها تمثيل دبلوماسي قوي ، ولعل هذا يتطلب جهودا إضافية مالية وبشرية حتى يصل المد الدبلوماسي إلى الدول البعيدة جغرافيا عن الجماهيرية .

الخــــاتمــــــة

بحثت هذه الدراسة في توجه السياسة الخارجية الليبية نحو المنطقة العربية و نحو القارة الأفريقية منذ قيام ثورة الفاتح مع الإشارة إلى وضع ليبيا قبل قيام الثورة ومساندة الدول العربية لليبيا في استقلالها ونضالها لنيل حريتها حتى أصبحت دولة لها كيانها السياسي ، وتمتلك حرية التصرف في مواردها وثرواتها وتسخيرها لتحقيق أهدافها حتى وقتنا الحاضر الذي تباعدت فيه الشعوب العربية عن بعضها وتحاول فيه الشعوب الأفريقية التكتل في إتحاد قوي له هيبته وأهميته الإقليمية والدولية ،ويعبر عن طموحاتها و أهدافها فتناولت الدراسة الموضوع من خلال ثلاثة فصول تضمن الفصل الأول السياسة الخارجية الليبية بشكل عام كمدخل يوضح ما يهم البحث ، وذلك من خلال ثلاثة مباحث تضمن الأول مفهوم السياسة الخارجية وطبيعتها حيث تناول بعض تعريفات السياسة الخارجية بشكل عام ثم تناول التعريف بالسياسة الخارجية الليبية وطبيعتها ، أما المبحث الثاني فقد تناول العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية والتي تمثلت في العامل الجغرافي والعامل الاقتصادي والعامل البشري ، حيث تناول أثر تلك العوامل على السياسة الخارجية بشكل عام ثم أثرها على السياسة الخارجية الليبية ، أما المبحث الثالث فتناول وسائل السياسة الخارجية بشكل عام ثم تناول وسائل السياسة الخارجية الليبية التي تمثلت في الوسائل الدبلوماسية والوسائل الاقتصادية والوسائل العسكرية ، أما الفصل الثاني فتناول أهداف السياسة الخارجية الليبية في الدائرة العربية والدائرة الأفريقية حيث تناول المبحث الأول الأهداف السياسية في الدائرتين وتناول المبحث الثاني الأهداف الاقتصادية ، أما المبحث الثالث فتناول الأهداف الثقافية والاجتماعية ،أما الفصل الثالث من هذه الدراسة فقد تناول التحول في السياسة الخارجية الليبية ، فتناول المبحث الأول بعض أسباب التحول والتي تمثلت في سلبية و جمود الدول العربية تجاه أهداف السياسة الخارجية الليبية وأزمة لوكربي ، أما المبحث الثاني فقد تناول مظاهر التحول في السياسة الخارجية الليبية والتي تمثلت في تراجع الاهتمام الليبي بالدول العربية وزيادة اهتمام السياسة الخارجية الليبية بالدول والتجمعات الأفريقية ،وتضمن المبحث الثالث نتائج التحول في السياسة الخارجية الليبية والتي تمثلت في تطور العلاقات العربية الأفريقية و اتساع دائرة التمثيل الدبلوماسي .

وتأسيساً على ما جاء في الفرضية الأولى للبحث والتي أكدت على أن نهاية الحرب الباردة والانقسامات العربية أعاقت الكثير من أهداف السياسة الخارجية الليبية على الصعيد الإقليمي العربي ، ومن خلال تحليل مسار السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية والعقبات التي اعترضت تحقيق

الأهداف السياسية والاقتصادية للجماهيرية ، وتحليل طبيعة هذه العقبات بحيث استنفذت السياسة الخارجية الليبية كل أساليب وأدوات العمل الدبلوماسي عبر العلاقات الثنائية مع الأقطار العربية وعبر مؤسسات العمل العربي المشترك وعبر المؤسسات الإقليمية ،ولم تستطع إرساء قواعد عمل عربي مشترك وهو ما بدد قوة وجهود العمل السياسي على الصعيد العربي .

وبذلك فإن النتائج التي توصل إليها الباحث في الفصل الثاني والثالث من الدراسة تؤكد صحة الفرضية السابقة ، أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية والتي نصت على أن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا هي مكمل لسياستها تجاه العرب ، وتعزيز لدور ليبيا الإقليمي في الدائرة الأفريقية والعربية ، فمن خلال النتائج التي توصل إليها الباحث في الفصل الثالث والتي تناولت السياسة الخارجية الليبية من خلال توجه ليبيا نحو أفريقيا وإقامة تجمعات إقليمية ذات أهداف سياسية و اجتماعية واقتصادية و ثقافية استطاعت ليبيا أن ترسخ بعض قواعد العمل المشترك وتؤسس علاقات دولية متوازنة بين هذه التجمعات والنظام الدولي الجديد، وأن تعيد ترتيب الأولويات التي تحتاجها أفريقيا من أجل تطوير واقعها السياسي والاقتصادي ، إضافة إلى نجاح ليبيا في إعادة بناء بعض المنظمات السياسية والاقتصادية في أفريقيا وعلى رأسها منظمة الوحدة الأفريقية وقد جاء هذا التحول بناء على مبادرة سياسية من قائد الثورة الليبية حيث تم إرساء قواعد سياسية وتنظيمية جديدة للإتحاد الأفريقي في: 9-9-1999ف في قمة سرت ، حيث تم في هذه القمة تفعيل دور الإتحاد الأفريقي السياسي والاقتصادي ، وعكس ذلك نجاح السياسة الخارجية الليبية بشهادة كل قادة العمل السياسي و الجماهيري في أفريقيا ، وبشهادة قوى دولية كثيرة حيث بدأت أفريقيا تستعيد مكانتها الدولية في مختلف القضايا الدولية والاقتصادية ، وأيضاً استطاع الإتحاد الأفريقي أن يعالج الكثير من قضايا أفريقيا ويحد من التدخل الخارجي في القضايا الأفريقية ،وأن نجاح الدبلوماسية الليبية في بعث آلية جديدة في المنظمة الإقليمية الكبرى وهي الإتحاد الأفريقي قد ساعد على خلق آفاق واسعة أمام تطوير العلاقات العربية الأفريقية لاسيما وأن الإتحاد الأفريقي يضم العديد من الدول العربية الفاعلة والمؤثرة في السياسة الدولية والإقليمية ، ومن هنا ثبتت صحة الفرضية الثانية التي قامت عليها هذه الدراسة وهي أن السياسة الليبية قد سجلت حدثاً غير مسبوق على صعيد خلق حوار سياسي وثقافي ، وإمكانية تطوير جسور النشاط الاقتصادي و الثقافي مع أفريقيا حيث أصبح الفضاء الأفريقي أكثر انفتاحاً على الفضاء العربي ، وهو ما يعزز فكرة التقارب واندماج الفضائين .

ومن خلال البحث في المواضيع السابقة المتعلقة بعنوان الرسالة وصلنا إلى بعض النتائج المهمة منها أن ما قامت به السياسة الخارجية الليبية في فترة الدراسة أدى إلى تعزيز الوضع الإقليمي من حيث سيادة واستقلالية النظام

الإقليمي لأفريقيا ، وهو ما انعكس إيجاباً على دور ليبيا السياسي داخل النظام الإقليمي الأفريقي والذي تمثل في قيام الإتحاد الأفريقي والمؤسسات المنبثقة عنه وزيادة تأثير وفعالية السياسة الخارجية الليبية في المحافل الدولية في حل العديد من المشكلات الأفريقية التي تتعلق بالقضايا السياسية الساخنة والصراعات و الحروب الأهلية ، إضافة إلى مواجهة التدخلات الخارجية في أفريقيا ، وقد أدى دور السياسة الخارجية الليبية في أفريقيا وقيام الإتحاد الأفريقي ومؤسساته إلى استعادة أفريقيا لمكانتها الدولية وقطع الطريق على التدخلات الخارجية وهو ما عزز مكانة ليبيا السياسية و الاقتصادية في الإطار الإقليمي والإطار الدولي وجعل السياسة الخارجية الليبية فاعلاً مؤثراً على المسرح الدولي و الإقليمي ومؤشر ذلك هو إقرار العديد من منظمات العمل الدولي بالدور الكبير الذي لعبته السياسة الخارجية الليبية في تسوية العديد من الصراعات وحل القضايا العالقة التي قطعت الطريق على التدخلات الخارجية في شؤون القارة السياسية والاقتصادية ، وقد توصلت الدراسة للاستنتاجات الآتية :

1- التوجه الليبي نحو أفريقيا جاء كرد فعل لإهمال الدول العربية لمطالب ليبيا فيما يتعلق بتحقيق طموحات وآمال الشعب العربي .

2- الوضع الاقتصادي الليبي الجيد كان سبباً في التقارب الليبي الأفريقي .

3- التوجه الليبي نحو أفريقيا لم يكن بديلاً للتوجه الليبي نحو الدول العربية وإنما كان مكملاً له.

4- الحكومات العربية هي السبب في عدم تضامن شعوبها مع الشعب العربي الليبي ، في الوقت الذي كان تضامن الشعوب الأفريقية مع الشعب الليبي بدافع من حكوماتها .

5- حققت السياسة الخارجية الليبية تطوراً واضحاً بتطور العلاقات الليبية الأفريقية .

6- العامل الجغرافي كان سبباً في التقارب الليبي الأفريقي خاصة مع الدول المتاخمة للصحراء الكبرى .

7- كان اهتمام ليبيا بالتكتلات الأفريقية من أهم أسباب التقارب الليبي الأفريقي

8- مرونة الدبلوماسية الأفريقية في تعاملها مع ليبيا والأهداف الليبية كان لها دور كبير في زيادة التقارب الليبي الأفريقي .

9- الوضع الاقتصادي للعديد من الدول الأفريقية جعل السياسة الخارجية الليبية تجد المناخ الملائم لتطبيق أيديولوجيتها .

10- عدم تطور جامعة الدول العربية بما يواكب تطورات السياسة الدولية كما هو حال منظمة الوحدة الأفريقية جعل ليبيا تعمل على بناء تكتل سياسي واقتصادي يرتقي إلى مستوى التكتلات الكبرى في العالم .

11- التشدد والتراجع العربي وسياسة التبعية المتبعة من معظم الدول العربية كان سبباً في تباعد السياسة الليبية عن الدول العربية ، وتقاربها مع السياسة الخارجية الأفريقية .

12- التوجه الليبي نحو أفريقيا كان سبباً في تطور العلاقات العربية الأفريقية أكثر من قبل من خلال زيادة نشاط التكتلات السياسية والاقتصادية الأفريقية .

التوصيات:

1. زيادة اهتمام السياسة الخارجية الليبية بالدائرة العربية والدوائر الأفريقية ومحاولة التركيز على الجوانب التي تدعم التقارب العربي الأفريقي.
2. الاهتمام بالتواصل الثقافي العربي الأفريقي والاهتمام بتعلم اللغات الأفريقية وخاصة (الهوسا) لزيادة التقارب الثقافي بين الشعوب العربية والشعوب الأفريقية.
3. تكثيف العمل من أجل نشر اللغة العربية على نطاق واسع في الدول الأفريقية.
4. أن السياسة الخارجية الرشيدة يجب أن تعمل على كافة الاتجاهات الممكنة وان توظف وتستفيد من التكتلات الإقليمية العربية والإفريقية.
5. تخصيص مساحات زمنية في وسائل الإعلام للبث باللغات المحلية الأفريقية.

وسبحانه الذي تنزّه عن الخطأ والنسيان

الملاحــــــق

ملحق رقــ(1)ـــم

مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات – الدورة العاديـــة الخامسة و الثلاثون – الجزائر : 12-14 / يوليو /1999م

نحن رؤساء دول و حكومات البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعين في الجزائر العاصمة من:12-14 يوليو-1999 ف ، نعلن رسمياً ما يلي :
-بنهاية الألفية الثانية ينتهي في أفريقيا عهد تميز بالاستعمار وما واكبه من مآسي السيطرة و السلب و إنكار الشخصية الأفريقية ، إننا نبتهج بهذه النهاية ونؤكد عزمنا على العمل من أجل الحيلولة دون أن تعرف أفريقيا و الإنسانية قاطبة تجربة بهذه الدرجة من الإهانة لكرامة الإنسان .

لقد حطمت أفريقيا بفضل ما قدمته من تضحيات جسام وخاضته من مقاومة طويلة – نير الاستعمار واستعادت حريتها للشروع في عملية البناء الوطني ، وإن هذا ليثير فينا الشعور العميق بالاعتزاز المشروع لأن هذا الكفاح لم يؤد فقط إلى بلورة عزيمة شعوبنا بفضل ما بذلته من تضحيات كبرى لفرض وجودها و الدفاع عن حقوقها المشروعة بل ساهم أيضاً وبشكل فعال في تكريس المبادئ العالمية المتعلقة بحق الشعوب في الأخذ بزمام أمورها و تقرير المصير و الاستقلال والمساواة القائمة على سيادة الدول فضلاً عن حقها في التنمية .

ومن ثم ، فإننا ننحني باحترام عميق أمام أرواح جميع الشهداء الأفريقيين الذين سمحوا لأفريقيا بفضل تضحياتهم الكبرى ، بأن تستعيد حريتها و كرامتها كما نشيد بجميع أبناء قارتنا الذين كرسوا حياتهم لتحرير أرض أفريقيا سياسياً واقتصادياً وإعادة الاعتبار لهويتها وحضارتها في ظل ظروف قاسية للغاية .

فإلى جانب المشاكل المرتبطة بحالات النزاع الموروثة هنا و هناك والتي تعتبر بمثابة قنابل موقوتة ، تبرز المشاكل المتعلقة بالمنشآت الاقتصادية كلياً نحو تلبية احتياجات العواصم الاستعمارية وتنظيم سياسي و إداري قائم على الحكم التسلطي و الانقسامات العرقية ، والأمية الشاملة والتهميش الأقصى للسكان الأفريقيين وهي مشاكل زاد من حدتها جو الحرب الباردة ومساوئ نظام اقتصادي دولي جائر بطبيعته .

إن هذا يعتبر إرثاً ثقيلاً تراكمت آثاره بحيث كانت و لا تزال تشكل بدرجة كبيرة مصدر النزاعات الكثيرة والأزمات المتنوعة ومشاكل الفقر و التخلف والتي تعاني منها الأغلبية الساحقة من الشعوب الأفريقية .

إننا لا نسعى من وراء هذا إلى تجاهل مسؤولياتنا الخاصة تجاه المشاكل والصعوبات التي ما فتئت تعيشها قارتنا الأفريقية عموماً بل نرمي إلى إبراز ضخامة الجهود المبذولة من جانب بلداننا فرادى و جماعات من أجل التغلب على المشاكل الموروثة عن الاستعمار،وضمان السلام والاستقرار على كالم ربوع القارة الأفريقية وتعزيز السيادات الوطنية المستعادة و إقامة مؤسسات الدولة المتميزة بالاستقرار والنهوض بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة و العادلة في بلداننا .

لقد استمدت أفريقيا من قيمها العريقة الإرادة و القدرة على إثبات وجودها والتصدي لجميع التحديات ، وإننا إذ نستلهم من نفس هذه الروح وهذه القيم نلتزم بالعمل على مجابهة التحديات الجديدة و الرهيبة الماثلة أمام قارتنا اليوم .

وأننا على قناعة راسخة أن منظمتنا الأفريقية قد اضطلعت بدور لا غنى عنه في إثبات الهوية السياسية الأفريقية وتحقيق وحدة قارتنا ، وإننا إذ نحيي ما قام به الآباء المؤسسون لمنظمة الوحدة الأفريقية من عمل رائد ، نلتزم بالسعي إلى تعزيز المنظمة أكثر فأكثر وجعلها الأداة المتميزة لعملنا الجامعي في أفريقيا وفيما تربطنا من علاقات مع سائر مناطق العالم .

واقتناعا منا بأن مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة إبان الاستقلال قد ساهم بشكل حاسم في الحفاظ على الأمن و الاستقرار في قارتنا ، فإننا نؤكد من جديد صلاحية هذا المبدأ و إستمراريته و اعتباره معياراً أساسياً في معالجة الخلافات الحدودية .

وأننا نحيي العمل التضامني الأفريقي في سبيل استكمال عملية تصفية الاستعمار من قارتنا ، ونؤكد مجدداً في هذا الشأن مساندتنا لتنفيذ خطة السلام في الصحراء الغربية على جناح السرعة برعاية منظمة الأمم المتحدة وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ، ونؤكد أيضاً إرادتنا و حرصنا على اللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية النزاعات مع احترام مبادئ المساواة في ظل السيادة ، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو اللجوء إليها واحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامة أراضيها .

وفي هذا الصدد فإننا نعتبر أن الآلية الأفريقية لمنع النزاعات و إدارتها وتسويتها سلمياً مكسباً قيّماً لقارتنا يتعين علينا تشجيعها وتعزيزها وأن هذه الآلية التي ترمز إلى تصميم أفريقيا القوي على تحمل مسؤولياتها كاملة لا تعفي منظمة الأمم المتحدة من التزاماتها النابعة من ميثاق الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين.

ونوقن بأن التزام المرأة و مشاركتها يمكن أن يساهما في توفير بيئة مواتية تفضي إلى ثقافة السلام و التسامح ، وتحقيقاً لهذا الغرض نؤكد مجدداً التزامنا بخطة

العمل الأفريقية التي هي جزء لا يتجزأ من خطة العمل العالمية للنهوض بالمرأة باعتبارها إطاراً لإيجاد مجتمع أكثر مساواة .

وأننا نرى أن قضية حقوق الإنسان شهدت تحولات إيجابية هامة منذ حصول البلدان الأفريقية على استقلالها ، فقد ساهم ذلك -بدرجة كبيرة- المد التحرري لشعوبنا ، والمجهود المبذول من جانب بلداننا و منظمة الوحدة الأفريقية بهدف تقنين وتنفيذ هذه الحقوق بالإضافة إلى الديناميكية الحالية لإنشاء مجالات ديمقراطية جديدة في أفريقيا ، إن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب وكذلك إعلان موريشيوس وخطة عملها المعتمدين مؤخراً في موريشيوس تبرز بجلاء إسهام أفريقيا في تعزيز و حماية قضية حقوق الإنسان غير أننا نقر بأنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به حتى يرتقي الوضع في هذا المجال إلى مستوى طموحاتنا و الآمال المشروعة لشعوبنا وأننا واعون بهذه القيود و عازمون على مواصلة العمل من أجل اجتيازها .

وبهذه الروح نؤكد من جديد تمسكنا بحماية و تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية ونلح على وحدة جميع حقوق الإنسان وعالميتها و ترابطها سواء السياسية منها و المدنية أو الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية أو الفردية والجماعية ، وأننا ندعو المجتمع الدولي إلى الحيلولة دون استخدامها لأغراض سياسية .

وأننا على يقين بأن تكاثر وتوسيع مجالات الحرية و إقامة مؤسسات ديمقراطية تمثل سكاننا أحسن تمثيل وتحظى بمشاركتهم النشطة ، ستساهم يوماً بعد يوم في دعم وبناء دول أفريقية عصرية قائمة على سيادة القانون واحترام الحقوق و الحريات الأساسية للمواطن و الإدارة الديمقراطية للشؤون العامة .

وعلى الرغم مما لاح من آمال في نهاية الحرب الباردة و ما نجم عن ذلك من آفاق مستقبلية للسلم و التنمية و الاندماج في الاقتصاد العالمي فإننا نلاحظ أن فترة ما بعد الحرب الباردة تحمل في طياتها توقعات جديدة و خطيرة ومحفوفة بالشكوك و مخاطر حقيقية للتهميش فضلاً عن تحديات جديدة تشكل تهديداً لقارتنا وبمناسبة قمة الجزائر التي هي أخر قمة في الألفية نود أن نستعرض أهم هذه التحديات :

إن العولمة تشكل في المقام الأول ودون منازع التحدي الأكثر شمولاً ،فبعد أن كان الإعلان عنها ينطوي على وعود من التقدم و الازدهار للجميع ، أصبحت اليوم تثير المخاوف لما تحمله من تهديد على سيادتنا و خاصيتنا الثقافية و التاريخية ، وما تثيره كذلك من رهانات خطيرة على آفاق التنمية في بلداننا ، ولهذا فإننا ندعو إلى العمل على احتوائها ضمن ديناميكية يتم تصورها ديمقراطياً وتطبيقها جماعياً حتى تكون بمثابة عمل يستجيب لآمال الإنسانية في التنمية التضامنية و الازدهار المقتسم بين الشعوب .

وفي المقام الثاني نلاحظ أيضاً وبقلق عميق التهميش المتزايد لمنظمة الأمم المتحدة وللدور المنوط بها بموجب الميثاق في مجال حفظ الأمن و السلام الدوليين وإنعاش التعاون الدولي من أجل التنمية ، وأننا نعلن أن اللجوء من طرف واحد إلى

استخدام القوة في العلاقات الدولية خارج التفويضات التي يخولها مجلس أمن الأمم المتحدة بحكم القانون ، تفتح السبيل لتجاوزات خطيرة تهدد السلام والأمن الدوليين .

ونؤكد مجدداً تمسكنا باحترام الدور الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها وصلاحيتهما في حفظ الأمن والسلام الدوليين ، وندعو مرة أخرى على إضفاء صبغة ديمقراطية حقيقية على العلاقات الدولية على أساس المشاركة الفعالة والتكفل المتوازن بالانشغالات المشروعة لجميع الأمم – وندعو بشكل خاص إلى إضفاء طابع ديمقراطي على منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها وإلى الاعتراف بالمكانة المشروعة التي ينبغي أن تحتلها أفريقيا في هذه الهيئة .

وأن هذه الحاجة إلى إشاعة الديمقراطية تنطبق أيضاً على المؤسسات الدولية الأخرى لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة البناء و التعمير .

وفي المقام الثالث نعتبر أن مسألة نزع السلاح النووي وإزالة أسلحة الدمار الشامل الأخرى لا تزالان تشكلان تحدياً و مطلباً حيوياً عاجلاً ما فتىء يواجههما المجتمع الدولي الذي لا يمكن له أن يجد حلاً نهائياً ودائماً لهما إلا بتحقيق هدف نزع شامل وتام للأسلحة تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة .

لقد برهنت أفريقيا دوماً على استعدادها لتقديم مساهمتها في هذا العمل كما يشهد على ذلك إبرام وتنفيذ معاهدة بليندابا ، إن هذه الخطوة التي قامت بها أفريقيا ينبغي أن تستكمل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أخذاً في الاعتبار للترابط بين الأوضاع الأمنية في كل من المنطقتين .

وفي المقام الرابع نشير إلى أن الأشكال الجديدة لتهديد استقرار المجتمعات وحياة الأفراد مثل الإرهاب و تهريب المخدرات و الجريمة المنظمة تمس أيضاً وبشكل خطير أفريقيا وتستلزم بذل جهود جماعية لمواجهتها ، وفي هذا الصدد ندعو إلى إنشاء آليات ملائمة لاستئصال ظاهرة الفساد وتهريب الأسلحة و المخدرات .

وهكذا فإن الإرهاب الذي يشكل ظاهرة تتخطى الحدود الوطنية يمثل اليوم تحدياً خطيراً للقيم الحضارية وإنتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية كما أنه يحمل مخاطر حقيقية تهدد استقرار و سلامة الدول و مؤسساتها الوطنية وكذلك السلام و الأمن الدوليين ، وإننا إذ نذكر مجدداً تمسكنا بالنضال الذي خاضته الشعوب طبقاً لمبادئ القانون الدولي من أجل تحررها و تقرير مصيرها ندعو إلى إقامة تعاون دولي عملي وفعال ينبغي أن يتجسد تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة من خلال التعجيل بإبرام اتفاقية دولية شاملة للوقاية من الإرهاب ومكافحته بجميع أشكاله وعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة يخصص لدراسة هذه الظاهرة ووسائل مكافحتها ، إن أفريقيا وقد اعتمدت اتفاقيتها الخاصة بها تعقد العزم على تقديم مساهمتها كاملة في هذا المجال .

وفي المقام الخامس نلاحظ أن التوجه الحالي للاقتصاد العالمي لا يفتح أفاقاً مشجعة لا لأفريقيا ولا لأكبر عدد من البلدان النامية .

وهكذا و على الرغم من الجهود الشاقة التي تبذلها بلداننا من أجل إصلاح وإعادة هيكلة إقتصاداتنا بتكلفة اجتماعية باهظة للغاية ، فإن إقتصاداتنا لا تزال تواجه تدهوراً شديداً و متزايداً لشروط التبادل و تقهقراً للتعاون الدولي في مجال

التنمية ، وإنخفاضاً مستمراً وتفاقماً لمشكلة المديونية الخارجية وعودة الروح الحمائية إلى البلدان المتقدمة .

وفيما يخصنا فإننا نؤمن بقوة بأن إنعاش التعاون و التكامل الاقتصاديين من أجل إقامة الجامعة الاقتصادية الأفريقية المنصوص عليها في معاهدة أبوجـا سوف يساهمان في تعزيز الجهود التي تبذلها بلداننا من أجل النهوض بإقتصاداتنا وتنميتها و التكفل بالمشاكل الكبيرة التي تعاني منها أفريقيا ولاسيما مشاكل اللاجئين والفقر والأمية والأوبئة مثل كارثة الإيدز أو تلك المتعلقة بالبيئة والمتمثلة في مسألة المياه والتصحر و التهديدات الخاصة بالتنوع الأيديولوجي .

وعلى مشارف الألفية الثالثة نحن رؤساء دول و حكومات البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية نؤكـــد رسميـــاً عزمنا على تحمل مسؤولياتنا كاملة في التكفل بجميع هذه التحديات ، غير أن إيجاد الحلول لمثل هذه التحديات يتوقف بدرجة كبيرة على تضافر الجهود وإرادة ووسائل المجتمع الدولي كاملة .

وعليـــه : فإننا ندعو إلى إقامة شراكة دولية حقيقية تعود بالفائدة على الجميع ، شراكة تقوم على توازن المصالح والاحترام المتبادل ، شراكة يتمثل أهم أهدافها وأكثرها إلحاحاً في إضفاء طابع ديمقراطي حقيقي على العلاقات الدولية وتجديد العلاقات متعددة الأطراف وتعزيز أدواتها ، وإعادة تنظيم التعاون الدولي على أساس الترابط التضامني و التخلي عن الأنانية الوطنية وأخيراً إقامة نظام أمني يتم تصوره وتسييره بمشاركة جميع الأمم وموافقتها .

وإننا إذ نعرب عن إرتياحنا لمختلف المبادرات المتخذة والمناهج التعاونية لصالح أفريقيا في مجال التعاون نؤكد مجدداً إستعدادنا وإرادتنا في أن نقيم مع شركائنا شراكة حقيقية بعيداً عن جميع الحسابات النانية وصراعات النفوذ ، شراكة تحترم وحدة القارة وتسعى إلى تنمية أفريقيا إلى استخدامها كمجرد خزان للمواد الأولية وسوق للمنتجات المصنعة ، شراكة تسمح لأفريقيا بأن تحقق تكاملها وتضمن تنميتها خدمة لشعوبها وتحتل مكانتها على الساحة الدولية لصالح المجتمع الدولي بكامله .

فلندخل معاً في الألفية الثالثة بروح حقيقية من التعاون و الكرامة الإنسانية المستعادة والأمل المشترك في مستقبل تضامني للإنسانية ، وأن أفريقيا التي تسعى إلى التحكم في مصيرها ستتحمل نصيبها من المسؤولية في هذا الشأن .

<u>المصـــــدر</u> / علي عياد علي ، دور ليبيا في منظمة الوحدة الأفريقية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ،2007ف ، الصفحات :136-137-138-139-140.

ملحق رقـم (2)

مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات-الدورة غير العاديـة الرابعة - سرت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

: 8-9 سبتمبر 1999ف - إعـلان سرت

بشأن تأسيس الإتحاد الأفريقي (1999/9/9)

نحن رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الأفريقية قد اجتمعنا في الدورة غير العادية الرابعة لمؤتمرنا في مدينة سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى يومي : 8 و9 سبتمبر 1999ف بناء على دعوة قائد ثورة الفاتح العقيد معمر القذافي وكما تم الاتفاق عليه خلال الدورة العادية الخامسة والثلاثين لقمتنا المنعقدة في الجزائر العاصمة الجمهورية الجزائرية من 12 إلى 14 يوليو 1999ف .

تباحثنا بإسهاب حول سبل ووسائل تعزيز منظمتنا القارية وجعلها أكثر فاعلية حتى تتواكب مع التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تحدث داخل قارتنا وخارجها .

وفي هذا المسعى قد استلهمنا بالمثل التي استرشد بها الآباء المؤسسون لمنظمتنا والأجيال المؤمنة بالوحدة الأفريقية الشاملة في تصميمهم على تعزيز الوحدة والتضامن و التلاحم و التعاون فيما بين الدول و الشعوب الأفريقية .

ذكرنا بالنضال البطولي الذي خاضته شعوبنا و بلداننا خلال القرن الأخير من هذه الألفية من أجل الاستقلال السياسي و الكرامة الإنسانية و التحرر الاقتصادي وشعرنا بالاعتزاز إزاء الإنجازات التي حققناها لتعزيز وترسيخ الوحدة الأفريقية أشدنا ببطولة وتضحيات شعوبنا وخاصة خلال الكفاح التحرري .

إننا ونحن نستعد للدخول في القرن الحادي و العشرين وإدراكاً منا للتحديات التي ستواجه قارتنا و شعوبنا نؤكد أن هناك ضرورة حتمية وحاجة ماسة للغاية لإشعال تطلعات شعوبنا من جديد لوحدة وتضامن وتلاحم أقوى في مجتمع أكبر للشعوب يتعدى الخلافات الثقافية والأيديولوجية و العرفية و القومية .

من أجل التصدي لهذه التحديات و معالجة الواقع الاجتماعي و السياسي والاقتصادي الجديد في أفريقيا وفي العالم أجمع على نحو فعال، فإننا نعقد العزم على تحقيق طموحات شعوبنا لوحدة أكبر وفقاً لأهداف منظمة الوحدة الأفريقية ومعاهدة أبوجا المؤسسة الجماعة الاقتصادية الأفريقية إننا مقتنعون أيضاً أن منظمتنا القارة يجب إعادة تنشيطها حتى تستطيع أن تضطلع بدور اكبر حيوية وتضل مجدية فيما يتعلق بإحتياجات شعوبنا والاستجابة لمطالب الظروف السائدة كما تعقد العزم أيضاً على وضع حد لويلات النزاعات التي تعتبر عقبة رئيسية في سبيل تنفيذ برامجنا للتنمية و التكامل .

لقد استلهمنا في مداولتنا بالمقترحات الهامة التي تقدم بها العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح وخاصة برؤيته المتعلقة بقارة أفريقية قوية وموحدة وقادرة على التصدي للتحديات العالمية وتحمل مسؤولياتها في تسخير الموارد البشرية والطبيعية للقارة من أجل تحسين ظروف معيشة شعوبها .

بعد أن ناقشنا بصراحة وإسهاب طريقة المضي قدماً في تعزيز وحدة قارتنا وشعوبها في ضوء هذه المقترحات ، ومع الأخـذ في الاعتبار للوضع الراهن في القارة نقـــرر :إنشاء إتحاد أفريقي وفقاً للأهداف النهائية لميثاق منظمتنا القارية وإحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

الإسراع بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية وخاصة :

أ- تقصير فترات معاهدة أبوجـا .

ب- ضمان الإنشاء السريع لجميع المؤسسات التي تنص عليها معاهدة أبوجا وهي البنك الأفريقي المركزي والإتحاد النقدي الأفريقي ومحكمة العدل الأفريقية وخاصة برلمان عموم أفريقيا ونهدف إلى إنشاء هذا البرلمان بحلول عام 2000ف لتوفير خطة موحدة تضمن مشاركة أكبر لشعوبنا ومنظماتها بالجماهيرية في المناقشات التي تدور حول المشاكل و التحديات التي تواجه قارتنا وإتخاذ القرارات بشأنها .

ج- تقوية وتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية كدعائم لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتحقيق الإتحاد المرتقب .

- تفويض مجلس الوزراء باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ المقررات المذكورة أعلاه و لاسيما إعداد نص قانوني لتأسيس الإتحاد مع الأخذ في الاعتبار أحكام ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والمعاهدة المؤسسة الجامعة الاقتصادية الأفريقية ويتعين على الدول الأعضاء أن تشجع على مشاركة أعضاء البرلمان في هذه العملية كما يجب على المجلس أن يقدم تقريره عن ذلك إلى الدورة العادية السادسة و الثلاثين لمؤتمرنا لإجراء اللازم ، ويجب على الدول الأعضاء أن تسعى إلى استكمال عملية التصديق بحلول ديسمبر 2000ف حتى يتم اعتماد القانون التأسيسي رسمياً في 2001ف وذلك في قمة غير عادية تعقد في مدينة سرت .

تابوأمبيكي رئيس جنوب أفريقيا بالشروع في المفاوضات مع دائني أفريقيا نيابة عنا حول مسالة مديونية أفريقيا الخارجية وذلك بغية تحقيق الإلغاء التام لهذه الديون على جناح السرعة ويجب عليهما تنسيق جهودهما في هذا الصدد مع مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمعنية بديون أفريقيا الخارجية .

- عقد مؤتمر وزاري أفريقي حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في القارة وذلك في أقرب فرصة ممكنة .

- تكليف الأمين العام لمنظمتنا باتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لمتابعة تنفيذ هذه المقررات على نحو عاجل .

تحريـــراً / في مدينة سرت – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في 9سبتمبر1999ف (9 / 9 /1999ف) .

المصـــــدر / علي عياد علي ، مرجع سابق ، ص ص : 142- 143 .

ملحق رقم (3)

عن قيام إتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية .

- انطلاقاً مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات و المصير .

- واستلهاماً من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة .

- وتجسيداً لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر ، والتي شكلت إنطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي .

- ووعياً منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تضافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات .

- ونظراً لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة ، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية بصفة خاصة ، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود .

ونظراً لما لمسناه من ملح الحاجة إلى تضافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن ، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون و السلام الدوليين .

- وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل و الكرامة لشعوبنا وإحقاق الحقوق الفردية و الجماعية لأوطاننا،استلهاماً من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية

- وسيراً على النتهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم ، وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيطها من عقلانية .

- واعتباراً لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانات بشرية وطبيعية وإستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة .

- وإيماناً منا بأن مغرباً عربياً موحداً يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية.
- واعتقاداً منا بأن قيام إتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة .
- واقتناعاً منا بان كياناً مغاربياً متطوراً سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الأفريقية الشقيقة من اجل تقدم قارتنا الأفريقية وازدهارها .
- واعتباراً لكون إتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا .
- ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكزان عليها لتمتين صرحها وتحصينه .
- واستجابة لتطلعات شعوبنا وادارکاً لدقة المرحلة الحاضرة ووعياً منا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا .
- وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية ، والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية .
- نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام إتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متضافرة الإرادات متعاونة مع مثيلاتها الجهوية ، وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي ، مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة ومعبئة شعوبها بما لها من إمكانات لتعزيز استقلال أقطار إتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة و الكرامة و الحرية وحقوق الإنسان ، ويطبع التعاون الصادق و الاحترام المتبادل علاقاته .
وتحقيقاً لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الإتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته .

حررت بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك :
عاشر رجب الفرد 1409 هـ الموافق لـ : 17 / فبراير 1989ف

عن الجمهورية التونسية
زين العابدين بن علي

عن المملكة المغربية
الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
معمر القذافي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

المصدر / مصباح عبد السلام محمد ، إتحاد المغرب العربي و تحديات المستقبل ، رسالة ماجستير (غير منشورة) طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ، 2006ف ، الصفحات : 303-304-305 .

ملحق رقـ(4)ـــم

مصادقة مؤتمر الشعب العام على الاتفاقيات الدولية

صاغ مؤتمر الشعب العام القانون رقم (17) لسنـ1996ـــة بشأن التصديق على بعض الاتفاقيات الدولية وفيما يلي نص القانون :

المـادة الأولـــى /

يصادق على الاتفاقيات الدولية المبرمة مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى و الدول الأخرى وفي نطاق المنظمات الدولية والإقليمية الواردة في الكشف المرفق .

المـادة الثانيـــة /

يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية وفي وسائل الإعلام المختلفة .

أولاً – الدول العربية :

- **الجزائر :**

1- اتفاقية إطاريك للتكامل وقعت بالجزائر العاصمة في : 11-يوليو-1995ف.

-العراق :

1- اتفاقية اقتصادية وتجارية ، وقعت في بغداد في : 21- ديسمبر -1995ف .

2- اتفاقية التعاون الثقافي و العلمي والتربوي ، وقعت ببغداد في :21-ديسمبر-1995ف .

3- اتفاقية التعاون البحري التجاري ، وقعت ببغداد في : 21- ديسمبر -1995ف .

- **تونـــس :**

1- اتفاق تكميلي لاتفاقية شركة الاستكشاف والاستغلال المشترك و الخدمات النفطية المشتركة بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وتونس ، وقعت بتونس في : 15-اكتوبر-1995م .

- **مصـــر :**

1- اتفاقية تأسيس هيئة مشتركة للبحوث الزراعية ، وقعت بمدينة القاهرة في : 2- أغسطس- 1994ف .

- **سوريـــا :**

1-اتفاقية التعاون السياحي ، وقعت بدمشق في :19- ديسمبر -1989ف .

ثانياً / اتفاقيات في إطار جامعة الدول العربية :

1- اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لتصنيف السفن .
2- الاتفاقية العربية لدفتر المرور العربي الموحد .
3- اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للطيران المدني .

ثالثاً / اتفاقيات في إطار إتحاد المغرب العربي :

1- تعديل المادة الثانية عشرة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي .
2- اتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنه و ردها
3- بروتوكول خاص بتطبيق المنشأ بين دول المغرب العربي .
4- بروتوكول خاص بتطبيق الرسم التعويضي الموحد بنسبة 17.5% بين دول المغرب العربي .
5- اتفاق بشأن إنشاء لجنة مغاربية للتأمين وإعادة التأمين .
6- اتفاق لتبادل المتكونين و المندوبين بين إدارات البريد و الاتصالات بدول المغرب العربي .
7- اتفاق بإنشاء تبادل الخبراء و المتخصصين بين إدارات البريد و الاتصالات بدول إتحاد المغرب العربي .
8- اتفاق بشأن الإنتاج المرئي المشترك بين دول الإتحاد .
9- اتفاق بشأن المجلس المغاربي لدور الكتب الوطنية .

رابعاً / اتفاقيات في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي :

1- اتفاقية المؤسسة الإسلامية لتامين الاستثمار وائتمان الصادرات .
2- اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

خامساً / الدول الأفريقية :

- **مالـــي :**

1- اتفاقية عامة للتعاون ، وقعت بطرابلس في : 30-أغسطس-1993 ف.
2- اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار ، وقعت بطرابلس في : 30-أغسطس-1993ف .

- **النيجــر :**

1- الاتفاقية العامة للتعاون ، وقعت بطرابلس في : 12-يناير-1994 ف .
2- اتفاقية بيطرية ، وقعت بطرابلس في : 12-يناير-1994 ف .

- **تشـــاد :**

1- معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون ،وقعت بطرابلس في : 4-6-1994ف

2- اتفاقية لإقامة وتنقل الأشخاص ، وقعت بطرابلس في :16-7-1994 ف .

3- اتفاقية تجارية ، وقعت بطرابلس في : 16-7-1994 ف .

- **زائيـــر :**

1- اتفاقية إنشاء لجنة مشتركة، وقعت بطرابلس في : 13-12-1995 ف .

المصـــــدر / جريـــدة الزحف الأخضر،27 /1 /1426 ف -عدد 1944- وكذلك : جريـــدة الشمس - عدد 7225 – 10 /1/1426ف .

ملحق رقم (5)

مساهمات الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية مع الدول الأفريقية

1-الشركات المشاركة :

ت	البلد : الشركة	نسبة المساهمة الليبية
01	**الكونغو** : الشركة العربية الليبية الكونغولية للأخشاب	%49
02	**غينيا كوناكري**: الشركة العربية الليبية الغينية للتنمية و التصنيع الزراعي	%75
03	**غينيا بيساو**: الشركة العربية الليبية غينيا بيساو القابضة	%50
04	**أوغندا** : الشركة العربية الليبية الأوغندية القابضة	%95
05	**أثيوبيا** : الشركة العربية الليبية الأثيوبية الزراعية	%49
	الشركة العربية الليبية الأثيوبية للتعدين	%49
06	**غانا** : الشركة العربية الليبية الغانية القابضة	%60
07	**مدغشقر**: الشركة العربية الليبية المالدغاشية القابضة	%76
08	**بوركينافاسو**:الشركة العربية الليبية البوركينية للإنتاج الزراعي و الحيواني	%83
09	**التوغو** : الشركة العربية الليبية التوغولية الزراعية	%50
10	**رواندا** : الشركة العربية الليبية الرواندية الزراعية	%70
	الشركة العربية الليبية الرواندية لتنمية السياحة و الفنادق في رواندا	%60

2-المصارف المشتركة :

ت	البلد : الشركة	نسبة المساهمة الليبية
01	**مالي**: مصرف الساحل التجاري – باماكو	%76
02	**النيجر** : مصرف النيجر التجاري – نيامي	%60
03	**تشاد**: المصرف العربي الليبي التشادي – نجامينا	%60
	المصرف العربي الليبي التشادي - نجامينا	%51
04	**أوغندا** : المصرف العربي الليبي الأوغندي – نجامينا	%51
05	**بوركينا فاسو**: المصرف العربي الليبي البوركيني – واغادوغو	%50
06	**التوغو**: الشركة المصرفية عبر أفريقيا	%50

المصدر / رشيد يوسف عثمانة ، مرجع سابق ، الصفحات من : 191 إلى 194 .

ملحق رقم (6)

مساهمات الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية في الوطن العربي

أولاً / مجال استغلال الموارد الطبيعية وشركات التنمية :

تساهم الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية في الشركات العربية التالية :

ت	الشركـــة	نسبة المساهمة الليبية
01	الشركة العربية للاستثمارات البترولية " آبيكورب "	15% -1200 م ـد . ل
02	الشركة العربية للخدمات البترولية	17% - 100 د . ل
03	الشركة العربية للتعدين	8.33% - 120 د . ل
04	الشركة العربية للبوتاس المحدودة	5% - 63 م د . أر

ثانيا / مجال الموارد البحرية و التنمية الزراعية :

تساهم الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية في الشركات التالية :

ت	الشركـــة	نسبة المساهمة الليبية
01	الشركة الليبية السورية للاستثمارات الصناعية و الزراعية	50% - 200م .$
02	الشركة الليبية الموريتانية للزراعة	49% - 8.5 م $
03	الشركة الليبية السودانية للتنمية الزراعية	49% - 14 م $
04	الشركة الليبية الصومالية للتنمية الزراعية	49% - 100م . ش . ص
05	الشركة الليبية الموريتانية للثروة السمكية	50% - 50م . $
06	الشركة العربية الليبية اليمنية للصيد	40% - 10 م . $
07	الشركة العربية للصيد	15% - 70 م . ر . س
08	الشركة العربية الليبية الجزائرية للنقل البحري	50% - 50 م $
09	الشركة العربية للنقل البحري	15% - 17.645م $
10	الشركة الليبية التونسية للنقل البحري	50% - 1.5 م .د . ت
11	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	
12	الهيئة العربية للاستثمار الزراعي	10%
13	شركة الملاحة العربية المتحدة	

ثالثــــاً / الشركـــــات السياحيـــــة :

ت	الشركــــة	نسبة المساهمة الليبية
01	شركة فرح المغرب	30% - 466.884م.د.م
02	شركة " تورفوناس " دار جربة	46.67% - 3 م.د.ت
03	الشركة العربية الدولية للسياحة و الفنادق	7.88% - 50.750م. $
04	الشركة العربية السورية للسياحة و الفنادق	15% - 10 م. $
05	الشركة العربية " أريسكـــــو "	66.67% - 3 م.ل.ل

رابعــــاً / الشركـــــات الماليـــــــة :

ت	الشركــــة	نسبة المساهمة الليبية
01	الشركة العربية للاستثمار	6.66% - 300م. $
02	الشركة العربية الدولية للاستثمار	2.86% - 70 م $
03	الشركة العربية للنقل البحري للبترول	13.56%

خامســــــاً / مساهمات أخرى :

01	الشركة العربية الليبية المغربية لفنون الطباعة سيلماغراف	100 م . د . م
02	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	
03	الشركة العربية لإعــادة التامين	10%
04	المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية	18.5%
05	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي	11.76%
06	الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية	5.96%
07	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	16.16%
08	البنك العربي الأفريقي الدولي	
09	المصرف العربي الدولي	

المصـــــدر / تقرير اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، العلاقات الاقتصادية للجماهيرية بدول العالم، سنة 1194ف .

ملحق رقـــم (7)

خريطــــــــــة ليبيـــا فـــي أفريقيـــا و العالــــــــم



جزر فايروى
جزر شتلاند
بحر الشمال
فرنسا
باريس
نانت
بوردو
خليج غسقونية
البرتغال
لشبونه
مدريد
كورسيكا
سردينيا
تونس
الجزائر
طرابلس
مضيق جبل طارق
طنجة
الرباط
الدار البيضاء
جزر الكناري
الجزائر
موريتانيا
باماكو
نيامي
ساحل العاج
أبيدجان
خليج غينيا
مالابو
غينيا الاستوائية
ليبرفيل
الجابون
كابندا (أنجولا)
لواندا
لوبيتو
ناميبي
جزر سانت هيلينا
تركمانستان
أوزباكستان
خليج عمان
والعرب
جزر أميرانتي
ريونيون

المراجع

أولاً/ الكتب:

1- أدمون جوق ، ترجمة منصور القاضي ، علاقات دولية ، ط1 (بيروت، المؤسسة الوطنية للنشر ، 1993).

2- أسامة علي زين العابدين ، سياسة السودان الخارجية ، ط 1(الخرطوم ، مكتبة الشريف الأكاديمية ، 2005).

3- الهادي مصطفى أبو لقمة ، سعد خليل القزيزي ، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ط1.(سرت، الدار الجماهيرية للنشر ، 1995).

4- اليوسفي فؤاد،الإتحاد العربي الأفريقي ، إتفاقية وحدة ، ط1(طرابلس ،المنشأة العامة للنشر ،1985ف) .

5- بيتر تيلور وكوان فلنت ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، الاقتصاد العالمي و الدولة القومية و المحليات ، ترجمة خوان و إسحاق عبيد ، (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب ، 2002).

6- حلمي عبدالحميد الزعبي، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا ،ط1 (بيروت، المؤسسة الجامعة للنشر ،2007 ف).

7- حميد الجميلي ،دراسات في العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ط1 (طرابلس،أكاديمية الدراسات العليا، 2005ف)

8- دراسات عصرية من مكتبة القذافي ، الوحدة العربية ، ط3 (طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1972 ف) .

9- رجب ضو المريض،جامعة الدول العربية و قضية لوكربي ، ط1 (طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا ،2006ف)

10- روي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة حسن صعب (بيروت ،نيويورك، مؤسسة فرانكلين للطباعة و النشر ، 1966).

11- زايد عبيد الله مصباح ، السياسة الخارجية ، ط2 (طرابلس، تالة للطباعة و النشر ، 1999).

12- سالم حسين البرناوي ، العلاقات العربية – الأفريقية ، ط1 (طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ، 2005ف).

13- سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، ط1 (بنغازي ،مركز العلوم الاقتصادية، 2006 ف).

14- سعد الدين إبراهيم، إتجاهات الرأي العام العربي تجاه مسألة الوحدة ، ط1 (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية)

15- شاكر إبراهيم ، الإعلام ودوره في التنمية، ط2 (الجماهيرية، المنشأة الشعبية للنشر 1980).

16- عبدالسلام محمد شلوف وأخرون ، وثائق أفريقية من أكرا الى لومي ، ط1(بنغازي، الدار الوطنية للنشر، 2001ف)

17- عبدالمنعم المشاط ،نظرية الأمن القومي المعاصر، ط1 (القاهرة ، دار الموقف العربي، 1987ف)

18- عطاء محمد صالح ، في الأمن القومي العربي ، ط1 (بنغازي ، جامعة قاريونس ، 1991ف)

19- عطية المهدي الفيتوري،الاقتصاد الدولي،ط1،(بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 1988ف) .

20- علي محمد شمبش ، العلوم السياسية ، ط5 (بنغازي،دار الكتب الوطنية، 1996)

21- فاضل زكي محمد ، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية (بغداد- مطبعة شفيق- 1975 ف)

22- فتحي محمد أبوعيانة، دراسات في الجغرافيا السياسية، ط1(بيروت، دار النهضة العربية للنشر، ب.ت)

23- فؤاد اليوسفي، إتحاد المغرب العربي، ط1(مصراتة ، الدار الجماهيرية للنشر ، 1989ف).

24- قسطنطين زريق ،مطالب المستقبل العربي :هموم و تساؤلات ، ط1(بيروت ، دار العلم للملايين، 1983ف)

25- كاظم هاشم نعمة الوجيز في الاستراتيجية، ط1(طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا 2000)

26- كاظم هاشم نعمة ، أفريقيا في السياسة الدولية، ط1 (بنغازي، دار الكتب الوطنية 2005).

27- مجموعة من الخبراء و الباحثين ، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي ، ط1 (مالطا ، مركز دراسات العالم الإسلامي ، 1992ف)

28- محمد أبوعشة،العرب والمستقبل في الصراع الدولي ،ط1(غريان، الدار العربية للنشر والتوزيع ، 2000 ف)

29- محمد الأمين ، أثر المتغيرات العالية والاقليمية في مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي ، ط1 (بنغازي ،دار الفكر للكتب الوطنية ، 2007 ف) .

30- محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية ، ط2 (بنغازي ، منشورات جامعة قار يونس ، 1990 ف).

31- محمد المبروك يونس،تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية،ط1(طرابلس،دارالكتاب للنشر،2007 ف)

32- محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، ط1 (طرابلس،دار الكتاب للنشر،2007ف)

33- محمد محمود الذيب،الجغرافيا السياسية منظور معاصر،ط1(مصر،الأنجلو المصرية،1997 ف).

34- محي الدين نصار ، العلاقات الثقافية بين أفريقيا و العرب ، ط1 (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987ف)

35- مرسيل مرل ، ترجمة خضر خضر، السياسة الخارجية ، بدون مكان نشر ، ب . ت .

36- مصطفى عبدالله خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية ، ط2 (بنغازي، دار الكتب الوطنية للنشر،2004ف) .

37- ميلود المهذبي ، قضية لوكربي وأحكام القانون الدولي ، ط1(سرت ، الدار الجماهيرية للنشر و الإعلان ،1425).

38- يوسف الحسن ، التعاون العربي الأفريقي، ط1(بيروت،دار الوحدة العربية للنشر،1982 ف).

39- عارف أحمد التير ، التحولات في النظام الدولي وانعكاساتها على السياسة الخارجية الليبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، طرابلس ، اكاديمية الدراسات العليا 2005ف.

ثانياً/ الرسائل العلمية :

1- أبوالقاسم المبروك أبوالقاسم ، تأثير العوامل السياسية على إتحاد المغرب العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ، 2007ف.

2- أشرف علي عمران ، العلاقات الليبية المصرية من : 1970-1991 ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ، 2005 ف.

3- اعمار انبيه جمعه ، السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الجزائر ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 1994-1995 ف.

4- الصادق خميس البركي ، أثر المتغيرات الدولية على الدبلوماسية العربية تجاه القضية الفلسطينية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا 2005 ف.

5- الياس أبو بكر علي ، صنع السياسة الخارجية الليبية بين الطموحات و الإمكانات رسالة ماجستير (غير منشورة) ، طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ، 1999 ف

6- بشير صالح بشير ، السياسة الخارجية الوحدوية الليبية وإقامة الإتحاد الأفريقي،رسالة ماجستير غير منشورة ،طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا ، 2002 ف .

7- توفيق صالح الحفار،تجربة التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة) أكاديمية الدراسات العليا ،2004 ف .

8- رشيد يوسف عثمانة ، العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الليبية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ، 1997ف.

9- سليمان محمد عمر ، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية ، ط1، رسالة ماجستير منشورة بنغازي، دار الكتب الوطنية ، 2005ف.

10- عارف أحمد التير، التحولات في النظام الدولي الجديد وإنعكاساتها على السياسة الخارجية الليبية ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ، 2005 ف

11- عبد الوهاب محمد الحار ، تأثير العامل الجغرافي في السياسة الخارجية الليبية ،رسالة ماجستير غير منشورة) ، طرابلس ،أكاديمية الدراسات العليا ، 2001 ف.

12- علي عياد علي كرير ، دور ليبيا في منظمة الوحدة الأفريقية ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ،طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ، 2007ف .

13- فوزي عمر خليفة الجابري ، الأمن القومي العربي في السياسة الخارجية الليبية 1969- 1998 ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ،طرابلس،أكاديمية الدراسات العليا، 2001ف .

14- محمد التاغدي ، التكامل الاقتصادي العربي: منطقة تجارة عربية حرة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ، 1998ف .

15- محمد الطيف عثمان شيحة ،دور ليبيا في تسوية النزاعات الأفريقية :القرن الأفريقي(دراسة حالة) ،رسالة ماجستير (غيرمنشورة) ، طرابلس،أكاديمية الدراسات العليا ، 2005 ف .

16- محمد صالح حسين عامر، السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية جنوب الصحراء من سنة 1969 – 2005 ف،رسالة ماجستير (غير منشورة)،طرابلس،أكاديمية الدراسات العليا، 2007 ف

17- محمد صالح عمر مطاوي ، التوجه الأفريقي للسياسة الخارجية الليبية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،بنغازي، أكاديمية الدراسات العليا، 1996ف .

18- مصباح عبدالسلام محمد ، إتحاد المغرب العربي وتحديات المستقبل ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،طرابلس،أكاديمية الدراسات العليا، 2006 ف.

19- نادية محمد الزنتاني ، دور النفط في السياسة الخارجية الليبية ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ،طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ، 1995ف.

20- هدى ناجم العجيلي ، الأمن الأفريقي و انعكاساته على الأمن القومي العربي من المنظور الليبي ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ،طرابلس،أكاديمية الدراسات العليا ، 2005ف.

ثالثاً / التقارير والقرارات :

1- تقرير للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي صدر عام 1983 أن ليبيا تواصل دعم علاقاتها مع الدول الأفريقية من اجل مساندتها للتخلص من الهيمنة الإمبريالية والاحتكارات الأجنبية ولكي تتصدى للضغوطات العسكرية والاقتصادية التي تواجهها العديد من الثورات في أمريكا الوسطى و اللاتينية .

2- تقرير مكتب الاتصال الخارجي: متابعة وتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية في مجال السياسة الخارجية لعام 1991 .

3- قرارات مؤتمر الشعب العام في دورته غير العادية المنعقدة في : 3 – 1982ف .

رابعاً/الندوات والمؤتمرات:

1- إبراهيم صالح الحسيني ، الخلفية التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية عبر الصحراء الكبرى ، في ندوة العلاقات العربية الأفريقية (طرابلس-جمعية الدعوة الإسلامية - 1998) .

2- السيد عواشرية ،" واقع الهوية و الثقافة لأبناء المغتربين الأفارقة" ،في ندوة الثقافة العربية الأفريقية :مواجهة التحديات الراهنة ، (سبها) من 19-22 الصيف(يونيو) 2004ف.

3- عبدالسلام أبو السعد ،" البعثات التعليمية و أثرها في ترسيخ الثقافة بين الشعوب "، في ندوة التواصل الثقافي والإجتماعي بين الأقطار الأفريقية على جنوب الصحراء ، ط1 (طرابلس، كلية الدعوة الإسلامية) من 12 – 14 الماء (مايو)1998ف .

4- عمار حيدر،" ليبيا و التواصل الثقافي"، في ندوة التواصل الثقافي و الإجتماعي بين الأقطار الأفريقية على جانبي لصحراء ،ط1(طرابلس- كلية الدعوة الإسلامية)من 12 – 14 الماء (مايو) 1998ف

5- فادية عبدالعزيز القحطاني ، "دور ليبيا في الثقافة العربية الأفريقية " ، في ندوة الثقافة العربية الأفريقية: مواجهة التحديات الراهنة،(سبها) من 19- 22 الصيف (يونيو) 2004 ف .

6- مصطفى عبدالله خشيم،" التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية" ،في ندوة الأمن العربي، (باريس ، مركز الدراسات العربي –الأوروبي ، 1996 ف) .

7- هيثم الكيلاني،"التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية "، في ندوة الأمن العربي (باريس ، مركز الدراسات العربي –الأوروبي ، 1996 ف).

خامساً/خطب وأحاديث وكلمات قائد الثورة الليبية:

1- السجل القومي الليبي لعام :1969-1970 ، خطب العقيد معمر القذافي ، المجلد السنوي الأول، 29 الكانون (ديسمبر)1969 ، بنغازي .

2- السجل القومي الليبي ، بيانات وخطب العقيد معمر القذافي ، المجلد السنوي الرابع عشر ،(طرابلس ،المركز العالي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر ، 1982-1983) .

3- السجل القومي الليبي لعام : 1985-1986 ، بيانات و خطب و أحاديث العقيد معمر القذافي ،المجلد السنوي السابع عشر ، (طرابلس ، المركز العالي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر ، 1985-1986 .

4- كلمة قائد الثورة الليبية في الجلسة الختامية للقمة الأفريقية (36) المنعقدة بمدينة لومي – بالتوجو، (12-7-2000ف) .

سادساً /الصحف والمجلات :

- صحيفة الزحف الأخضر، 27 /1 /1426 م ،العدد : 1944

- صحيفة الشمـــــــــس ، 10 /1/1426م ، العدد : 7225

- خالد حنفي علي ، السياسة الخارجية الليبية و التحولات الجذرية ، مجلة السياسة الدولية، العدد 156 ، (أبريل -2004) .

- ظاهر جاسم محمد ، التغلغل الصهيوني في أفريقيا ، دراسـات ، العـدد :8،(ربيع – 2002) .

- عماد جاد ، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على دور إسرائيل بالمنطقة ، مجلة شؤون عربية العدد 113 ، ربيع – 2003 ؛ ص41 .

سابعاً / شبكة المعلومات الدولية :

1- موقع : www.sabanews.net

2- موقع : www.panapres.com